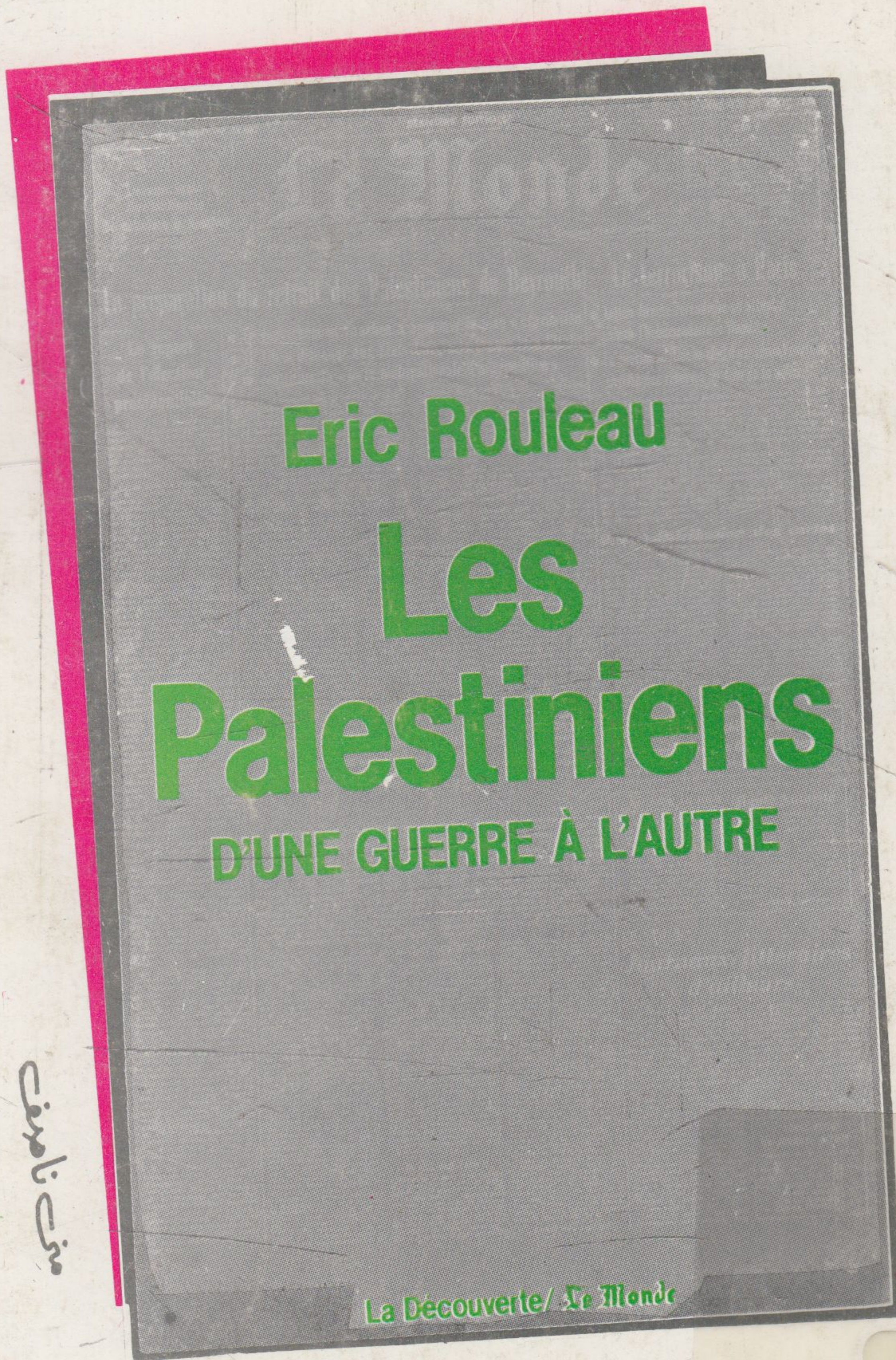
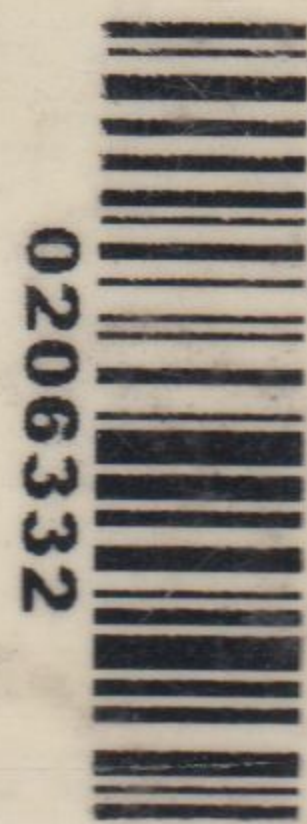


الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة (٧٩٠)



من ناصف

الفلسطينيون
من حرب إلى أخرى
تأليف: إريك رولو



Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية



مهداة من :

المكتب العامة الأستعلامات
القاهرة

١٩٩٢

الفلسطينيون من حرب إلى أخرى

تأليف : « أريك رولسو »

الاهـداء

« الى أمي ، والي أبي ، اللذين
جمعنا بين التسامح
والعناد »

« المقدمة »

كان ذلك في نهاية عام ١٩٦٨ وفي حفل عشاء أقامه سفير الجزائر بالقاهرة حين التقيت للمرة الاولى ، بياسر عرفات ، الذي كان قد خرج من الظل قبل ذلك ببضعة أشهر ، وكان يعرف بالكاد بعد تعيينه متحدثا رسميا لفتح ، ونظرا لانه قد عنى بالطابع السري المكتسب ، دون شك خلال عشرين عاما من الانشطة السرية ، فقد كان لذلك يتجنب الاتصال بالصحفيين .

وللاوهلة الاولى فان الرجل الذي لقبت به بعض الصحف الغربية بأنه « زعيم الارهابيين » بدا قلقا ، وقد ارتدى بدلة تدريب « كاكى » واضعا مسدسا على خصرته ، ومغطيا رأسه « بكوفيه » مربعات بيضاء وسوداء ، وقد أطلق لحيته ، وعيناه كامنتان خلف نظارته الداكنة ، وكان يراقب جمهور الحاضرين دون أن ينطق ببنت شفة ، وحينئذ علمنا أنه قد تقرر أن يصبح المتحدث الرسمي لفتح رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه سيفتح صفحة جديدة في تاريخ الحركة الفلسطينية ، إذ ان النكسة العربية في يونيو ١٩٦٧ — سحبت الثقة من سلفه ، السيد أحمد الشقيري الذي كان قد أسس منظمة التحرير الفلسطينية ، قبل ذلك بأعوام ثلاثة ، تحت رعاية الحكومات العربية . وكانت قد ظهرت على مسرح الاحداث منظمات مختلفة للفدائيين تابعة « للاعيان » الذين ادعوا تمثيل الشعب الفلسطيني ، وكان أكثرها عددا ومكانة هي منظمة فتح ، وكان انتخاب ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في فبراير ١٩٦٩ ، يعد أمرا مفروغا منه .

وفي أعقاب العشاء عند سفير الجزائر ، انتعش زعيم فتح ، وتغيرت الشخصية من النقيض الى النقيض ، وقام بنزع نظارته ، فتلألأت عيناه ، وانطلق في مفاجآت طويلة مصحوبة بتفأول لا يكل : ان الفلسطينيين لن يرتكبوا اخطاء الماضي ، كما أنهم لن يصيروا مطلقا ادوات للانظمة العربية التي كانت تستخدمهم لصالحها ، بل ان الثورة الفلسطينية ستصبح بوتقة للوحدة العربية وليس العكس حيث كان يساندها أنصار الوحدة العربية من مختلف المشارب : ناصريون ، بعثيون ، الخ . . .) . وكان واحد من اقرب معلونيه الجالسين الى جانبه يوضح الحديث بلا تعال ، بصوت خفيض ، ولهجة واثقة مستعينا بالمجاز : ان الشجرة — شجرة الشرق الاوسط تحمل خمس عشرة تفاحة (رامزا الى حكومات المنطقة) ، وكلها

فاسدة فيها عدا واحدة (اسرائيل) ، ويكفى أن تهز الشجرة حتى يسقط الثمر الفاسد الواحدة تلو الاخرى ، ولن يبقى بعد ذلك غير أن تقطف التفاحة الاسرائيلية .

لقد كانت الرومانسية الثورية في أوجها بين قادة فتح الذين كانوا في ذلك الوقت ، في غالبيتهم ، لا يتجاوزون سن الثلاثين . لقد بلغوا سن الرشد مع عصر التخلص من الاستعمار عندما حققت حركات التحرير الوطنية غاياتها بقوة السلاح في أغلب الاحوال ، وكان المثل الاعلى بالنسبة لهم أسماء مثل : كينيتا ، ولومومبا ، وهوشي منه ، وفيدل كاسترو ، وابن بيللا ، أى محررو بلاد تختلف وتباين مثل : كينيا والكونغو البلجيكية سابقا (زائير) ، وفيتنام ، وكوبا ، والجزائر . (لقد كانوا يقرأون بشراهة وكيفما اتفقا ، كل ما يقع تحت أيديهم من كتابات المؤلفين الذين أطروا أو حللوا « العنف الثوري » بدءا من لينين الى فرانز فانون مروراً بماوتسى تونج ، وريجيز ديراى ، (وكانوا يتابعون حرب فيتنام والجزائر باعجاب حماسي ، قبل أن تتبلور نتائجها المشجعة : فاذا ما كانت قوتان عظيمتان مثل الولايات المتحدة وفرنسا قد تراجعتا أمام المقاومة المسلحة للمحاربين الاقل عدة فلماذا لا تتراجع اسرائيل ؟

لقد كان يئزهم سنوات قبل أن يعوا القياس الذى لم يضع في حسبه مطلقا نوعية الصراع الاسرائيلي - العربى ، وتصميم المستوطنين اليهود الذين لا يخضعون لسلطة مركزية حيث يستطيعون ، في نهاية المطاف ، ان ينسحبوا ، والصعوبات التى لا يمكن تجاوزها والتى يسببها شكل الاقليم الضيق ، المنبسط والمقفر ، وحتمية التنظيم السيلسى المنتشعب ، والذى لا تستطيع أية حرب عصابت أن تعيش طويلا بدونه ، أو على الاقل لا تتضاءل الى ارهاب فردى مشئت . ومن هنا نبعت الفكرة التى ضمنتها منظمات الفدائيين في ١٩٦٨ في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية : « ان النضال المسلح هو الطريق الوحيد الذى يؤدي الى تحرير فلسطين » ، وهى الصيغة التى تم تعديلها ، فيما بعد ، لتشير الى أن العنف لم يكن الا « أحد الطرق » التى يجب أن تؤدي الى تسوية مرضية . . وفي ضوء الصراعات الماثلة تحت سموات أخرى ، ووفقا لطبيعة العلاقات الدولية من جانب آخر ، ظهر بوضوح حتى بعد تدمير الجهاز العسكرى للمقاومة في لبنان ، أن الدبلوماسية دون مساندة القوة الظاهرة أو الكامنة ، لا تكفى لكسب القضية .

وفي مراحلها المتعاقبة منذ بدايات القرن العشرين وحتى عام ١٩٦٨ لم يكن لدى الحركة الفلسطينية من هدف آخر سنوى « تحرير الوطن » واقامة دولة عربية مستقلة مثل الدول الاخرى في المنطقة ، ولم تأخذ في

حساباتها وجود شعب آخر — حتى ولو كلن « غريبا » — في نفس هذا الاقليم اقام لنفسه دولة وامتلك وسائل الدفاع عنها .

وقد قام قادة فتح ، معتقدين انهم يخالفون بذلك موقف اسلافهم المذنب ينسب اليهم شعار « القاء اليهود في البحر » — بالاعلان عن مشروع سياسى في اكتوبر ١٩٦٨ كان يتوخى الواقعية والمصادقية ، تكون بمقتضاه فلسطين الموحدة « ديمقراطية » و « غير طائفية » وتكفل المساواة لكل مواطنيها من يهود ومسيحيين ومسلمين ، وذلك كما شرح « ياسر عرفات » خلال اللقاء الاول ، حيث ذكر انه عندما يتخلى اليهود عن ايديولوجيتهم الصهيونية التى كانوا هم انفسهم ضحايا ، فانهم يضمنون خلود بقائهم وازدهارهم في فلسطين ، وافاض ياسر عرفات في الثناء على « عبقرية » اليهود رافضا كل الرفض أن يعتبرهم كجماعة عرقية أو وطنية لها حقوق خاصة .

وقد قوبل المشروع بالتمرد في المعسكرين — فبالنسبة للفلسطينيين فقد قدرت بعض منظمات الفدائيين أن ذلك يجعل الوطن محببا « للمستوطنين » الجدد الذين يجب أن يطردوا لا أن يدمجوا . بينما رأى فيه الاسرائيليون مناورة للدعاية تستهدف الراى العلم العالمى ، وخدعة لتدمير دولتهم . ولقد أعلن قادة فتح عن حسن نيتهم وأكدوا أن « اليهود العرب » السفارديين — ضحايا التمييز العنصرى من جانب اخوانهم في الديانة من الاشكيناز القادمين من المغرب — يمكن أن يسعدوا قيام الدولة الديمقراطية .

ويقال ان الفكرة نبتت فى « غزة » أثناء احتلال اسرائيل للقطاع فى عامى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، فعلى الرغم من القهر الذى مارسه قوات القدس فان الشباب الفلسطينيين الذين أصبح البعض منهم قادة لفتح ، قد تصادقوا مع الجنود اليهود ، الذين ولدوا فى فلسطين أو ممن ينتمون الى بلدان الشرق الاوسط أو شمال افريقيا ، فهؤلاء وأولئك يتحدثون العربية ويتقاسمون نفس الاحساس المزاجى ، ويتغنون بنفس الاغاني التى تعلموها فى طفولتهم ، ولقد قال لى بعض كوادر فتح : لقد تحققنا أن الفلسطينيين واليهود السفارديين الذين يشكلون الاغلبية فى اسرائيل — لديهم الكثير من الاشياء المشتركة ، ويمكنهم أن يعيشوا معا بشكل جيد للغاية فى نفس الدولة ، متحررين كلية من الصهيونية ومن الشيونية (١) أو النعرة العربية .

(١) الشيونية . النزعة الى التزامت الوطنى ، بمعنى المثل فى الوطنية لدرجة التعصب الاعمى ، وهى كلمة مأخوذة من *NICOLAS CHAUV* أحد جنود الجمهورية الاولى بفرنسا — المترجم .

ولكن ذلك كان بمثابة جهد ضائع ، فليس فقط يهود اسرائيل الشرقيون غير منفصلين عن حكومتهم — على عكس العديد من الفرنسيين والامريكيين الذين عارضوا بفاعلية الحرب الاستعمارية في كل من الجزائر وفيتنام — بل لان غالبيتهم يعطون أصواتهم ، في كل الانتخابات ، لصالح اليمين الديني أو العلماني ، المتطرف في وطنيته ، مؤيدين ضم الاراضى المحتلة .

وبطريقة عامة فقد قرر الاسرائيليون من كل الاجناس الا يكونوا مجرد جماعة دينية في اطار « دولة ديمقراطية » داخل منطقة يتفشى فيها الديكتاتوريون العرب .

وفي الستينيات والسبعينيات كان المأزق مزدوجا ، حيث رفض الاسرائيليون بدورهم الاعتراف للفلسطينيين بأنه ذاتية وطنية ، واذكر أنه في عام ١٩٦٨ أيضا ، انتقد « أبا ايان » الوزير العمالي للشئون الخارجية بشدة جريدة « لوموند » لأنها وصفت في إحدى افتتاحياتها : سرحان بشارة سرحان قاتل روبرت كيندى بأنه فلسطيني ، ويرى وزير الخارجية الاسرائيلي ان القاتل لم يكن سوى « أردنى الاصل من القدس » ، كما ان السيدة جولدا مائير ، أيدت بشكل جاد مقولة ان الفلسطينيين أنفسهم يعتبرون « سوريين جنوبيين » .

ان القلة القليلة من الصحفيين الغربيين الذين كانت لديهم الجرأة للايحاء بمشروعية التطلعات الوطنية للفلسطينيين كان يشهر بهم ، ويشنع عليهم ويتهمون ، حسب الاحوال ، اما « بمعاداة السامية » أو بأنهم « يهود الخـزى » .

(وفي فترات الازمة فان اكواما من الخطابات الشائنة والتي تحمل أحيانا تهديدات بالموت تنصب على أولئك الذين لا يتطابقون مع الرؤية الأحادية الجانب للصراع المسائرة للعصر .

ولم يكن عدم التسامح أقل في المعسكر المعادى ، فالصحافة العربية كانت تضع كلمة « دولة اسرائيل » بين علامات التنصيص أو تأتي بعدها كلمة « المزعومة » ، كما أنها كانت تشير بشكل مألوف الى الاسرائيليين « كمغتصبين صهاينة » والصحفيون الذين كانوا يعتقدون أفكار حكومة القدس كانوا يوصفون في الحال بأنهم « عملاء » أو « مرتشون » وغالبا ما يمنعون من الإقامة في الدول العربية خاصة اذا ما كانوا يهودى العقيدة .

(وقد تطورت الامور بعد ذلك ، ففي الجانب الاسرائيلي لم تعد جريمة أن يسمى الفلسطينى فلسطينيا ، وقد انتهى حزب العمل بعد مناقشات عديدة في ديسمبر ١٩٧٣ ، باعتماد قرار يشير الى « الشعب » الفلسطينى ، وقد كانت صفة « الامة » تعد تجاوزا ، وقد ألحقت تشكيلات اليمين الوطنى ، بوجه خاص ،

على وصف الفلسطينيين بأنهم « عرب أرض اسرائيل » ولكنهم منحوهم عن طيب خاطر أو رغما عنهم ، حقسوقا « مشروعة » ، وهو التعبير الذى ظهر فى اتفاقات كامب ديفيد ، مع اعطائها ، فى الحقيقة ، تفسيراً غامضاً .

ومع ذلك ، فمن الناحية العملية ، فإن الممارسين السياسيين اللذين يتقاسمان الرأى العام الاسرائيلى قد اتحدوا لوقف أى حسل له صفة الازدواجية مواجهين الفلسطينيين برفض قاطع بالنسبة لحق تقرير المصير ، وحق اقامة دولة ذات سيادة على أى شبر من الارض المتنازع عليها ، وأيضاً حق اختيار ممثليهم ، وفى الواقع فإن العماليين والوطنيين يرفضون أن يتفاوضوا كلية مع منظمة التحرير الفلسطينية — حتى اذا ما اعترفت رسمياً بشرعية دولة اسرائيل وعدلت ، نتيجة لذلك ، ميثاقها — وكذلك مع أعضاء البلديات المنتخبين فى الاراضى المحتلة ، واللذين لا تمنحهم سوى وظائف ادارية تافهة ، وتمارس تحت وصاية الحكام العسكريين ، ومن جانب آخر فلم يكن من قبيل الصدفة ، وذلك منذ بداية الاحتلال ، أن عمد كل حكام اسرائيل — سواء حزب العمل أو الليكود الى منع سكان الضفة الغربية للاردن وغزة من ممارسة أى نشاط سياسى .

وعلى الجانب الآخر كان التطور نحو الحل الوسط أكثر وضوحاً ، وبلا شك فقد كان ذلك تحت التأثير المزدوج للمحن القاسية التى تحملها الفلسطينيون ، ولاخفاق قادتهم السياسيين ، اللذين انتقلوا تدريجياً من « العدالة الشاملة » التى كانوا يطالبون بها الى واقعية نسبية تتفق بشكل أفضل مع علاقات القوى الاقليمية والدولية ، وقد ترك ياسر عرفات بشكل رسمى « حلمه » فى « دولة موحدة وديمقراطية » خلال خطابه الذى ألقاه من فوق منبر الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٤ .

لقد اقترح ياسر عرفات ، على التوالى ، اقامة « دولة صغيرة » فى الضفة الغربية للاردن وغزة ، وأن يتم مباشرة الاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والتفاوض مع ممثلى الدولة اليهودية فى اطار مؤتمر دولى يعقد تحت رعاية الامم المتحدة والقوى العظمى ، وقد كلف عرفات منذ ١٩٧٦ الدكتور عصام السرطاوى ، ممثله فى باريس ، أن يجرى بشكل سرى حواراً مع حكومة القدس عن طريق شخصيات اسرائيلية صهيونية ، ولكنها تؤيد فكرة قيام دولتين ، ومنذ عام ١٩٨٣ ، استقبل عرفات رسمياً فى تونس بعض هذه الشخصيات والتقطت له بعض الصور بصحبتهم متحدياً بذلك العديد من منظمات الفدائيين التى ظلت وفيه للمبدأ القائم بأن الحوار لا يقام الامع اليهود « المعادين للصهيونية » .

وفى أى نزاع آخر فان مثل هذه الترتيبات كانت أكثر من كافية للتوصل الى تسوية . (ومن جهة أخرى فان تاريخ المواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية كان حافلا بالفرص الضائعة .

واحدى هذه الفرص الجديرة بالتأمل أتاحت صبيحة حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فالمراقب الذى حضر الجلسة الافندية لمؤتمر السلام الذى عقد بجنيف فى ديسمبر من نفس العام كان يمكنه الاعتقاد بحق أنه قد تم الوصول الى مشارف « مساومة تاريخية » وكيف لا يمكن للمرء أن يتأثر ، وحتى أن يتفعل ، وهو يرى وزراء خارجية اسرائيل وجيرانها العرب وقد جلسوا وجها لوجه فى نفس القاعة ، وأن يسمعهم يتحاورون للمرة الاولى منذ بداية القرن ، ليس فقط لمجرد التوصل الى وقف لاطلاق النار أو هدنة ، ولكن للتوصل الى « سلام دائم » ؟

ومن المؤكد أن المرء كان يقدر الاحتماد المتبادلة والمتراكمة عبر عقود السنين ، وضخامة العقبات الواجب تجاوزها ، الا أن العوامل التى كانت تبعث على التفاؤل لم تكن ضعيفة ، فالممثلون العرب كانوا هناك بمباركة غالبية الدول « الشقيقة » وسكرتير عام الامم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، وكيسنجر وجروميكو وزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كانوا حاضرين يجمعهم الاتفاق على مبدأ مساندة الحل السعيد الذى كانوا يكفلونه .

وبلا شك فقد ارتكب القادة الفلسطينيون خطأ كبيرا بوضعهم شروطا لمشاركتهم فقد سهلوا بذلك لعبة كيسنجر الذى كان يناور وراء الكواليس لكى يستبعد من عملية السلام كلية منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى والامم المتحدة ، والعمل على انهاء مؤتمر جنيف لكى ينطلق على طريق سياسته المعروفة بـ « الخطوة خطوة » خادما استراتيجية الولايات المتحدة للمهيمنة على قضية السلام بشكل أكبر من مصلحة دولة اسرائيل الحقيقية .

ومن بين القوى التى تتحرك على مسرح الشرق الادنى ، تتحمل الولايات المتحدة بصفة خاصة جانباً كبيراً من المسئولية عن استمرار الصراع الذى يتبع فى احدى مناطق نفوذها ، وحيث تستطيع أن تمارس ضغوطاً بقدر ما هى « ودية » الا انها حليمة على كل من المعسكرين المتضادين ، ولسوء حظ شعوب المنطقة التى تتحمل النتائج من دمها ولحمها ، ان اختارت واشنطن معسكرها باقرارها موقفاً مبهماً : المساندة الشكلية للتسوية الواقعية التى يجسدها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وفى نفس الوقت المساندة غير المشروطة ، من الناحية العملية ، لاقامة المستوطنات أو يضم الأراضى المحتلة ، مع التسليم من حيث المبدأ بحق تقرير المصير للشعوب ، وهو الحق الذى تنكره على الفلسطينيين بمبررات مختلفة .

وهنا يحق التساؤل : هل يجب تبني الراى الذى انتشر اكثر فاكثر القائل بأن المشكلة الاسرائيلية — العربية هى من تلك المشكل التى ليس لها حل ؟ ان المسء عند تحليله لهذه المشكلة المعقدة يميل الى الرد بالاجاب ولكن الصحفى الذى يتميز بمعرفته خبايا الشعبين ، والذى يتعاطف مع تطلعاتهم الاساسية فى البقاء والاحتفاظ بالهوية لا يمكنه ان يقبل هذه الحتمية ، ويجب على المسء ان يتمهل فى الاحياء الشعبية لتل ابيب او القدس ، وأن يتحدث مع سكان المخيمات البائسة للاجئين فى الضفة الغربية للاردن او فى لبنان ، وأن يخالط الفلسطينيين البورجوازيين فى أمريكا او الكويت ، حتى يقدر مدى التجانس النفسى للشعبين اللذين عانا ، فى عصور مختلفة ، من عدم التسامح والتمييز العنصرى والاضطهاد ، وليس هناك شك فى أن اليهود والفلسطينيين هم أقدر الناس على فهم بعضهم بعضا .

والصفحات التالية لا تطمع فى الحكم على قضايا المعسكرين ، انها تسجيل لفترة من التاريخ المضطرب للشعب الفلسطينى ، مثلما عاشته فى تقابعه ، وهى تتضمن التحقيقات الصحفية ، والبحوث ، والافكار المنشورة فى جريدة « لوموند » و « لوموند ديبلوماتيك » خلال سنوات . ان ما لقيه من مساندة متعددة الاطراف ضمن تحقيق عمل زاد من حساسيته رؤية المؤلف التى لا تتفق دائما مع الافكار المطروحة او مع حساسية جزء هام من الراى العام .

وانى مدين بالشكر الى مجلس الشئون الخارجية ، وهو المعهد الموقر للسياسة الخارجية فى نيويورك والذى يعج بكبار المسئولين فى الادارة ، خلسة فى ادارة الدولة وادارة الدفاع ، وقادة عالم الاعمال ، والبرلمانيين ، والعلماء الجامعيين ، والصحفيين . فقد أمضيت السنة « السبئية » فى الولايات المتحدة ، وبفضل المنحة الدراسية التى منحها لى هذا المعهد ، سمح لى بالمشاركة فى الابحاث ومراقبة المسرح السياسى عن كثب ، كما استطعت تقدير ثقل الدور الأمريكى على مسرح السياسة فى الشرق الاوسط .

واذا ما كان النص المقدم هنا يلقي الضوء ، مهما كان ضئيلا ، على الصراع الاقل معرفة بالنسبة للراى العلم الغربى ، فانه يكون قد ساهم فى ايضاح المشكلة المساوية التى تدور أحداثها فى منطقة متفجرة للغاية ، يمكن أن تعرض السلام العالى للخطر .

الفصل الاول

« جيتو المنتصرين »

لقد شوهت حرب الايام الستة - من ٥ الى ١٠ يونيو ١٩٦٧ - معطيات الصراع العربى الاسرائيلى ، فمع احتلال قوات الجنرال ديان للقدس الشرقية ، والضفة الغربية ، وغزة ، وسيناء المصرية ، والجولان السورية فى نفس الوقت - أضحت كل فلسطين ونصف الشعب الفلسطينى من الآن فصاعدا تحت سيطرة الدولة العبرية ، وقد عبر أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ عربى ، من الفارين من المعارك أو الهاربين من عمليات القمع والاضطهاد ، نهر الاردن من الغرب الى الشرق خلال الاشهر الثلاثة الاولى - يونيو ، يوليو ، أغسطس - لينضموا « للدياسبورا » التى كانت قد تشكلت أثناء حرب ١٩٤٨ .

ومن الناحية النظرية كان يتعين أن يكون الاحتلال مؤقتا ، ومع ذلك فإن القطاع العربى من القدس تم ضمه فى ٢٨ يونيو ، وبعد ذلك بأقل من أربعة أشهر بدأ المستوطنون اليهود فى الانتشار فى الضفة الغربية ، وفى فبراير ١٩٦٨ أزيلت نقاط الجمارك التى كانت مقامة على حدود هذه المقاطعة من المملكة الاردنية واسرائيل ، بينما أعلن جسر اللينى - نقطة العبور بين الدولتين - كمكان رسمى للدخول والخروج من اسرائيل .

وقد أكد استقصاء تم هناك فى بداية عام ١٩٦٩ أن « الضم الزاحف » للاراضى المحتلة كان فى طريقه السليم .

وكان يكفى أن تذهب - بلا تمهيدا - من الضفة الشرقية الى اسرائيل لكى يملكك انطباع بآئك تعبر من كوكب الى آخر ، وبآئك تقفز عدة قرون فى التاريخ ، لقد كلن التناقض حادا ، ليس فقط بين المخيمات البائسة للاجئين الفلسطينيين والكيوتزات المزدهرة ، وبين أكواخ الصفيح المتخمة بالسكان والمناطق السكانية اليهودية الواسعة الجذابة ، ولكن بصفة خاصتين نظامين للفكر ، ومنطقتين يبدو ظاهريا تماسك منهما مثل الآخر . وسرعان ما يدرك المرء ان حوار الضم ، بين شعبين مقتنعين تماما الواحد مثل الآخر فى حقه الشرعى التام ، لم بتوقف منذ نصف قرن عن اثاره « تفسيرات » دامية .

فبالنسبة للعرب « الوطن المسليب » ، وبالنسبة الاسرائيليين « ارض الاجداد » ، وأصبحت فلسطين - أكثر من أى وقت مضى - منذ حرب الايام الستة فى قلب الجدل ومحور المشكلة .

وكانت الغالبية العظمى من الاسرائيليين تندهش أو تسخط على أى شخص يقحم من جديد المسلمات الاساسية لايدولوجيتهم . « أرض اسرائيل » التى وعد بها يهوذا العبريين ، وهو ميراث يهودى على الرغم من الشتات الذى استمر عشرين قرنا ، و « الوطن القومى » الذى وعدت به الحكومة البريطانية ١٩١٧ ، والدولة المقامة على جزء من فلسطين والمعترف بها من جانب الامم المتحدة ١٩٤٨ ، والاراضى التى تم شراؤها جزئيا من ملاك الاراضى العرب والتى تم استيطانها وتحسينها بفضل التضحيات البشرية والمادية الضخمة . لقد كانت فلسطين وستظل على الاقل جزئيا ، وطن الشعب اليهودى الذى لايجوز التصرف فيه ، ويجد المرء هذه الفكرة الرئيسية بشكل أو بآخر ، فى الكتيبات الدراسية لدولة اسرائيل ، كما يتم نشرها فى دورات التعاليم الدينية التى يمر بها البالغون فضلا عن التلاميذ الشبان ، ولذلك فليس من المدهش ان يطلق على الضفة الغربية فى الصحافة وفى المحادثات الجارية اسم « يهودا والسامرة » ولا أن نجد من يتكلمون كثيرا عن الاراضى « المستعادة » أو « المحررة » اذ ان تعبير « احتلال » كان يعتبر غير دقيق ومهينا .

ومع ذلك سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الاسرائيليين قد شاركوا فى حرب الايام الستة من أجل توسيع دولتهم ، لقد ترجم الجنرال ديان جيددا الاحساس الشعبى عندما أعلن يوم اندلاع المعارك : « تلك ليست حربا للغزو أو الفتح ، اننا ندافع عن شعبنا ، وديارنا ، ووطننا » لقد كان كل واحد مقتنعا ، تحت تأثير الدعاية العربية الاكيدة ، أن العدو يعد العدة لاقتحام الدولة اليهودية ، وتدميرها ، ولكى يلقي الى البحر « بسكانها أو يذبحهم » .

حرب البقاء :

لقد ظل هذا الاعتقاد راسخا بعمق ، على الرغم مما أمكن للمرء ان يعلمه عن ميزان القوى الذى كان لصالح اسرائيل بشكل كبير ، وعن سلوك ونوايا المسئولين خلال ازمة التى سبقت العمليات الحربية ، وكلها عناصر ذات طبيعة تلقى بظلال من الشك على حقيقة التهديد العربى .

وفى الواقع ، فانهم قلة قليلة اولئك الذين يتذكرون الايضاحات التى قدمها قادة اسرائيل أنفسهم بعد الحرب والتى تنسب لهم أهمية أيا كانت ، أو الذين كانوا ينسجون منها نتائج ، بينما كانت تبدو أنها تقحم من جديد اعتقادات معينة أكثر انتشارا ، فتأكيد ليفى أشكول فى أكتوبر ١٩٦٧ الذى أعلن بموجبه « أن الانتشار العسكرى المصرى فى سيناء عشبة الحرب كان له طبيعة دفاعية » جعل البعض يهزون أكتفاهم للتعبير عن الشك ، وتصريحات الجنرال رابين — رئيس هيئة الاركان خلال حرب الايام الستة — بعد ذلك بشهرين والتى أيد خلالها أن ناصر « كان يناور » ولم تكن لديه الثبة فى مهاجمة اسرائيل فى مايو — يونية ١٩٦٧ . قوبلت بعدم الاهتمام

شبه العام ، وايضا ، يبدو أن الراى العام لم يتزعزع للاتهامات التى أطلقها السيد « موشيه جيلبوا » عضو حزب العمل الحاكم ، ضد الجنرال ديان وزير الدفاع ، والجنرال ياريف رئيس المكتب الثانى (١) ، فأولئك وفق ما أعلنه جيلبوا « قد بالغوا بشكل كبير » فى الحديث عن تجمعات القوات المصرية فى سيناء ، وذلك بغرض تحريض الحكومة على أن تتخذ ، دون تأخير المبادرة فى شن القتال (وفى الواقع فمن المعلوم للجميع أنه فى الثامن والعشرين من مايو أى بعد ستة أيام من اغلاق مصر لخليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية ، كان نصف أعضاء مجلس الوزراء يرفضون اللجوء الى حل عن طريق القوة ، ولقد ظل الراى العام مقتنعا بأن دخول الجنرال ديان الحكومة بعد ذلك بثلاثة أيام (الأول من يونيو) كانت تقرضه خطورة الموقف وليس « نوعا من أعمال العصيان المسلح » كما سبق أن أعلن ليفى اشكول رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت فى حديث له نشر فى مارس ١٩٦٩ قبل موته بقليل .

واذا كان طبيعيا أن الاحزاب السياسية التى وافقت على شن الحرب لا ترجع عن رأيها ، فان المرء يمكنه التساؤل حول الاسباب التى جعلت العقول غير حساسة للشك ، وبالأحرى للمعارضة ، وفى الحقيقة ، فان الظاهرة ليست ظاهرة استثنائية لبلد فى حالة حرب ، حيث هو من حيث المبدأ مهدد ، وفضلا عن ذلك تأثره العميق بالمحنة النفسية التى كابدها فى مايو - يونيو ١٩٦٧ . (ويقدر واحد من أفضل المؤرخين الاسرائيليين وهو « البروفيسور تالمون » أنه فى الواقع ، ورغم صفاء سلوك الاسرائيليين ، فانهم كانوا ضحية للرعب ، وفى قلق من الكساد الاقتصادى ، ومن نضوب موارد الهجرة ، ومكروبين من الدعاية العدوانية لدول عربية معينة ، ويؤكد « تالمون » اجمالا ، انهم قد تملكهم الاحساس بأنهم يختنقون فى « جيتو » مهجور ومحاصر من الجميع ومقدر له الاختفاء فى حمام من الدم .

وهكذا ربما أمكن تفسير موقف جزء من الصحافة وبعض القادة السياسيين الذين لم يتوقفوا عن خلط العنصرية النازية ، والقومية العربية ، مطابقين ناصر بهتلر ، غير محتفظين من نوايا المعسكر المعادى إلا بما يحتمل التأويلات لتعزيد قضيتهم ، ففى اليوم التالى للخطاب الذى ألقاه الرئيس المصرى فى أول مايو ١٩٦٩ ، والذى أكد فيه رغبته فى التوصل لتسوية سلمية ، والا اضطر للجوء الى القوة لتحرير الاراضى المحتلة ، فقد أمكن قراءة المانشيتات التالية فى الصحافة الاسرائيلية :

« ناصر يعد لجولة رابعة ، ذلك هو هدفه الوحيد » .

« ناصر يسعى لفنائنا » .

(١) شعبة المخابرات العسكرية - المراجع

« الديكتاتور — المصرى يهدد بالعمل على ابادتنا » .

وقبل ذلك ببضعة ايام كان استطلاع للرأى قد أظهر ان ٧٧٪ من الاسرائيليين مقتنعون بأنه لا يمكن تجنب حرب جديدة مع العرب .

ومع ذلك فقد هبت في اليوم التالى للحرب على البلاد رياح اول قوية : بعد هذه النكسة التى لا مثيل لها ، فان العرب ، كما قال البعض ، قد « وعوا الدرس » وليس أمامهم من خيار آخر سوى الاعتراف بدولة اسرائيل وأن يعقدوا معها سلاما « حاسما » ، ومع ذلك فان خيبة الامل لم تتأخر في الظهور ، فزعماء الدول العربية المجتمعون بالخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ ، أبدوا — للمرة الاولى منذ عشرين عاما — رأيهم لصالح « حل سياسى » للصراع مستبعدين تماما الاعتراف القانونى بالدولة ايهودية ، وبعد ذلك بشهرين انضمت مصر والاردن ولبنان بالتحديد لقرار مجلس الامن الذى نص ، مع أشياء أخرى ، على السلام والامن والاعتراف بالحدود لاسرائيل التى يتعين عليها فى المقابل اعادة الاراضى المستولى عليها والمساهمة فى « حل عادل » لمشكلة اللاجئين .

ومع ذلك ، فان الدول العربية ، رغم خضوعها بالنسبة لجوهر الموضوع ، احتفظت بقرارها بعدم الاعتراف رسميا بدولة اسرائيل .

وقد اعتبر تطور موقف الدول العربية الذى يعد بشكل عام متقدما بالمقارنة بمواقفهم السابقة ، « سلبيا » و « مخادعا » وغير مقبول كلية فى اسرائيل فالكاتب الاسرائيلى « أموس أوز » يصر على أن « رؤية السلام عند اليهود مستوحاة من عقيدة مانوية (١) دينية ، ولذا يجب أن يكون السلام فوريا شاملا ، مطلقا ، خالدا ، أولا يكون على الاطلاق » .

(وكمنتصرين واقوياء — اعتقد الاسرائيليون أن فرصة نادرة سنحت لهم ، أخيرا ، لتحطيم أبواب « الجيتو » من أجل فرض « سلام مشابه لذلك الذى يسود بين فرنسا وسويسرا » وفى تعبير احدى شخصيات فيلم « يعقوب أجمون » واسمه « المقر » الذى قدم فى مهرجان كان فى ربيع عام ١٩٦٩ .

انه بالتأكيد تطلع شرعى ، ولكنه يتعدى بكثير هامش المناورة الذى يملكه القادة العرب بعد خمسين عاما من الصراع الحافل بالنكسات السياسية والعسكرية المهينة .

(١) المانوية هى مذهب مانى الفارس صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام — المترجم .

« من » الواقعية المطلقة » التي يجعلها الاسرائيليون ، و « العدالة انشاملة » التي يثيرها الفلسطينيون ، فان العرب قد اختاروا هذه الاخيرة ، ولما كانت مواجهة الاسطورتين تقعان في مستويات مختلفة ، فقد اصبح الوصول الى حل وسط أكثر صعوبة ، وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار ان التطلعات الشعبية تم استغلالها من جانب أو آخر لخدمة أهداف وأفكار سياسية واضحة .

ففى اسرائيل كان كل شيء يمضى كما لو ان التوسعيين قد بذروا البشك فى السكان ، وقد غذى ذلك ، فى الحقيقة ، الموقف الغامض للدول العربية ، وهم يرددون ، ان أعدائنا لن يقبلوا ان يعقدوا سلاما « حقيقيا » اما لانهم لم يتوصلوا بعد « لاستبعاد الحقد من قلوبهم » أو لان قاداتهم لا يريدون أو لا يقدرّون على الاصطدام بالرأى العام عندهم وبالمنظمات الفلسطينية ولذلك غمهم مضطرون فى احسن الحالات ، للبحث عن مهلة ، أو « سلام زائف » يسمح لهم بالاعداد للثأر .

ومن ناحية أخرى فقد تقدم الجنرال ديان بوجهات نظر تقزم على الصراحة ، انه يعلن انه ليس حقيقيا ان العرب يبغضون اليهود لاسباب شخصية أو دينية أو عنصرية ، انهم يعتبروننا — وهذا حق من وجهة نظرهم غربيين وأجانب وغزاة قاموا بالاستيلاء على بلد عربى ليخلقوا منه دولة يهودية وهو ينتهى الى أنه : « طالما نحن مضطرون الى تحقيق أهدافنا ضد ارادة العرب ، فيجب علينا ان نعيش فى حالة حرب دائمة » .

وبالنسبة لوزير الدفاع فان ثمن السلام الذى يستعد الاسرائيليون لدفعه أقل بكثير من الذى يمكن ان يقبله العرب . وهو يؤكد أيضا أن الشيء الجوهرى لاسرائيل ليس هو الحصول على الاعتراف بها من جانب الدول العربية ، وتوقيع معاهدة سلام ، ولكن ضم بعض الاراضى المكتسبة فى يونيو ١٩٦٧ والتي لا غنى عنها « لأمن الدولة اليهودية » ولذلك فهو يعلن فى الثامن من يونيو ١٩٦٨ أمام المجموعة البرلمانية لحزب العمل ، أن الحكومة الاسرائيلية يجب ان ترفض صراحة قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى يحتم « مهما زعم البعض » اعادة كل الاراضى المحتلة بما فى ذلك القطاع الاردنى السابق من القدس .

ومن هذا المنظور فقد تم رسم طريق السلامة : مفاوضات مباشرة ، اعتراف قانونى بدولة اسرائيل القائمة فى « حدودها الجديدة » وأى تنازل بهذا الخصوص يرتبط دائما برؤية « قيامية » (١) للمستقبل . وهكذا فان نائب

(١) الرؤية القيامية تتعلق بنهاية العالم ، وحدث القيامة ، وهى اشارة من المؤلف الى رؤية القديس يوحنا التى يصف فيها نهاية العالم وصفا تقشعر له الابدان — المترجم .

رئيس مجلس الوزراء « ايجال آلون » لم يتردد في أن يعلن في يوليو ١٩٦٨ أن « رد مرتفعات الجولان (لسوريا) سوف يعنى تجزئة دولة اسرائيل » .

ويضيف المتوسعيون الى هذه الحجج ذات الطبيعة الاستراتيجية — والتي قد يظل القليل من الاسرائيليين غير متعاطفين معها — تبريرات ذات طبيعة « أخلاقية » .

ان ارتباط اقليم أو آخر وحتى مجموع الاراضى المحتلة الى دولة اسرائيل لن يكون الا أمرا عادلا بما أنه يتعلق بأراضى تنتسب الى « الميراث الوطنى » ، كما أن الامر يتعلق بأقاليم سبق « ضمها بالقوة » فى أعقاب حرب ١٩٤٨ : الضفة الغربية بواسطة الملك عبدالله ، وغزة بواسطة الملك فاروق ، حتى أن سيناء لا تنتمى حقيقة الى مصر التى قامت « بضم هذه الصحراء فى وقت قريب » ويصرح « الجنرال ديان » فى ١٠ أغسطس ١٩٦٧ ، بقوله : ان الاجنبى يجب أن يفهم أنه بالإضافة الى الاهمية الاستراتيجية لسيناء ومرتفعات الجولان ومضيق تيران والمرتفعات الغربية فى الاردن بالنسبة لاسرائيل فان هذه الاقاليم تقع فى قلب التاريخ اليهودى .

ومن جانب آخر فان ضم « اسرائيل التاريخية » لم ينته ، فقد أعلن ديان فى ٥ يوليو ١٩٦٧ « أنه منذ العودة الى صهيون منذ مائة عام وقد بدأ الالتزام بعملية مزدوجة : استعمار وتوسيع الحدود ٠٠٠ اننا لم نبلغ بعد نهاية الطريق التى سلكناها . وشعب اسرائيل هو الذى سوف يقرر حدود دولته » .

واذا كان الجنرال ديان وايجال آلون ، وقادة آخرون من حزب العمل يتمسكون دائما بنوايا تذكرنا بنوايا الثيولوجيين (اللاهوتيين) بشأن الضم ، فان دوافع سياستهم لا تتواءم دائما مع دوافع أنصار فكرة إعادة بناء مملكة اسرائيل الثالثة ، وبالرجوع الى تاريخ التوراة فان قيادة الحركة من أجل اسرائيل الكبرى التى تشكلت فى خريف عام ١٩٦٧ من شخصيات تنتمى الى كل الاتجاهات ، فيما عدا أقصى اليسار ، طالب الجاحل (الذى ينتمى اليه مناحم بيجين وزير الدولة) ، والوسط الحر الذى ينتمى اليه شموئيل تلمير وبعض الدينيين ، طالب هؤلاء جميعا من الحكومة « ألا تتخلى على الاطلاق عن شبر واحد من الاراضى المحررة » ، حتى ولو كان ذلك مقابل المفاوضات المباشرة ومعاهدات السلام .

اتباع طرق اخرى :

استعار « أتباع ايدولوجية » الضم طرقا أخرى للتوصل الى نفس النتيجة انهم يؤكدون أنه ملائمة التسوية الدائمة مع الدول العربية مستحيلة التحقيق تماما ، فانه يجب أن يتم التفاهم مع الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ،

وعندما يتم اختيار التعايش السلمى بين الشعبين ، وعندما تتحطم « أسطورة » منظمة التحرير الفلسطينية فسوف يشعرون بأنهم أحرار بالقدر الكافى للتفاوض حول تسوية « واقعية » حيث يكون الخيار ما بين الاستيعاب فى الذاتية الاسرائيلية الموسعة ، أو خلق ذاتية فلسطينية مستقلة — وهو الحل الذى يحظى بأولويتهم — ترتبط باسرائيل بروابط اتحادية ، وفى انتظار هذا المخرج السعيد ، فعلى اسرائيل ان تبقى فى الاراضى المحتلة ، وان تدججها اقتصاديا ، وقانونيا ، بهدف اضعاف روابطها بالدول العربية ١١ باورة .

وذا ان يتوازى مع ذلك العمل على تحقيق هجرة كبيرة ، وزيادة عدد المواليد بين اليهود ، حتى لا يكونوا مغمورين بأغلبية عربية .

وقد ساعد تدهور الموقف على خطوط وقف اطلاق النار على زيادة نفوذ انصار الضم بشكل ملحوظ ، وعلى ذلك ، ففى مايو ١٩٦٨ ، وحسب استطلاع للرأى ، فان ٧٨ ٪ من الاسرائيليين كانوا مستعدين لترك جزء من الاراضى المحتلة فى مقابل تسوية « حاسمة » ، وفى استقصاء آخر فى يونيو ١٩٦٩ تبين أن ٥٤ ٪ من السكان ترفض عرضا عربيا محتملا لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل اذا ما كان الثمن هو إعادة « حتى ولو بوصة واحدة » من الاراضى المحتلة ، وقد حاول « البروفيسور تالمون » تفسير هذه الظاهرة بقوله : « ان الانتصار الخيالى الذى تحقق بطريقة غير متوقعة أحدث فى آل يعقوب — الجماعة اليهودية حالة ذهنية مختلفة بشكل أساسى : لقد أصبحت الصهيونية من جديد ذات شعبية عارمة ، وان تحقيق « الحدود الطبيعية » واستعادة الاماكن القديمة ذات الطابع الدينى التى يجلها الفخار بدا للكثيرين كنجاح تاريخى محتوم .

وذا كان الشعب الاسرائيلى قد أغوته بعض الاحلام الغامضة ، كما يوضح « البروفيسور تالمون » فانه يبقى قبل كل شىء مرتبطا بالسلام ، أنه كان مقتنعا — فى أغلبيته العظمى — أن العالم العربى ينكر عليه حق الحياة ، ولم يكن أقل اقتناعا بأن الوضع الراهن يحقق أمنه ، ولا يحمل ضررا للفلسطينيين مادام قد تأكد أن الاحتلال هو فى جملة « كريم » « ليبرالى » و « انساني » ، وان « الارهاب العربى » الذى يتغذى بشكل صناعى من الخارج ، ليس الا ظاهرة عابرة .

هذه أرضنا :

لم يكن لدى الغالبية من الاسرائيليين الامكانية ، فى نهاية الستينات ، لان يدركوا ، مثل الصحفى العابر ، ما يعنيه الاحتلال وليحكم القارىء بنفسه :

امراة في الستين من عمرها ، كانت ترتدى ثوبا طويلا أسود اللون ،
وجهاها داكن ، تبكى وهى تتساقط أمام كوم من الحجارة ، فقبل بضع
دقائق كان يرتفع فوق هذا المكان في ضواحي رام الله فيلا متواضعة قام الجيش
الاسرائيلى بهدمها بالديناميت ، وكانت المرأة تتسائل بأعين وهى تشهق
« لماذا . . . لماذا ؟ » وقد تجمع حولها بعض الصبية والجيران يربتون
على رأسها في محاولة لمواساتها ، وعلى بعد مئات من الامتار من هناك
كان بعض الجنود يغطون رؤوسهم بخوذات ويفرقون بالقوة تجمعاً لطلاب
كانوا يصيحون هاتفين « أبدا لن نترك بلادنا . . ومن جديد سوف نبني
ديارنا . . وسوف نقاوم » وكانت طفلة صغيرة عمرها ست سنوات حافية
القدمين تجلس بمفردها وقد راحت تغنى برياطة جأش وبصوت مرتعش
نشيد فتح : « سوف ننصر لان هذه الارض أرضنا » .

وفيما بعد التقينا بسيدة يوسف عودة عند الجارة التى تأويها ، وكان
حوالى خمس عشرة سيدة يجلسن على الارض حولها ، وكان المشهد
يذكرنا باجتماع جنائزى ، كان الرجلان يهممان وهما يسبحان بمسبختيهما ،
بينما كانت النسوة يبكين بضجيج وتمتم رجل ذو شعر أبيض : « ان من
سبقوهم من العثمانيين والانجليز لم يعاملونا بنفس الطريقة » .

كان رجال البوليس ، قبل ذلك بعشرة أيام قد قاموا بهجوم مباغت في
قلب الليل على شقة « عودة » حيث القوا القبض على رب الاسرة ، وابنة
أخيه واثنين من بناته في السابعة عشرة والثانية والعشرين ، والثامنة والعشرين
من أعمارهن على التوالى ، وكانت الفتاة الأخيرة تعاني من شلل في الجانب
اليسر منذ طفولتها . وكان الاربعة متهمين بالمشاركة او بالتواطؤ في المحاولة
التي ارتكبت ضد أحد المحلات الكبرى في القدس ، والتي تسببت في قتل
اثنين من الاسرائيليين وجرح العديد منهم ، وحتى قبل أن يوجه اليهم الاتهام
قررت السلطات هدم الفيلا التى يقيم فيها المشبوهون كعملية انتقامية .

ان القاعدة قاسية ، فكل شخص متهم بمساعدة ارهابى أو غفل عن
ابلاغ الشرطة بوجوده ، يجب أن يتوقع تدمير مسكنه ، وفي الغالب الاعم
فان الملاك ، والاباء ، والمؤجرين للمشبوه هم الذين يقعون ضحايا أبرياء ،
فالسلطات لا تنكر الطبيعة غير العادلة التى يمكن أن تستوجبها « العقوبة »
ولكن كما قال لنا « موردخاى بأركيه » المتحدث الرسمى باسم الجنرال
ديان ، فان الامر ينصب على « اجراء ردع » وأضاف : اننا نفضلها على عقوبة
الاعداء التى قد تترك انطباعا لدى الفلسطينيين بأنهم يقدمون ابطالا
شهداء . . هل لديكم ما هو أفضل لاقتراحه حتى نمنع الارهابيين من قتل
نسائنا وأطفالنا ؟

ان التسلسل التقليدى ، احتلال — مقاومة — اضطهاد — مقاومة ،
يجر بلا شك المسئولين للابتعاد دائما أكثر فأكثر عن الخط الليبرالى الذى
كانوا قد أقروه عند بداية الاحتلال ، ففى عامين منذ وقف إطلاق النار فى
يونيو ١٩٦٧ تم تدمير نحو مائتين وخمسين منزلا حسب مقولة الرسميين ،
أما حسب مقولة منظمة فتح الفلسطينية فان خمسة آلاف وأربعمائة وخمسة
وأربعين مسكنا تم هدمها أو إتلافها ، ومن المحتمل أن هذا الرقم يضم مجموعة
منازل بالقدس الشرقية ، ومخيمين للاجئين فى غزة ، والقرى الثلاث فى اقليم
« اللطرون » والتى تم تدمير حوالى ثلثها لأسباب « استراتيجية » أو لدواعى
« الأمن » .

ممارسات مخزية :

ومع ذلك ، فان العرب فى الاراضى المحتلة يشكون بصفة خاصة من
« الرعب » الذى تنشره — وفق مقولتهم — ادارات الأمن التى لجأت الى سلاح
المرشدين الموروث عن النظام الهاشمى ، اذ أن موظفى الملك حسين قد تركوا
أو سلموا الى خلفائهم ملفات بأسماء المعارضين الذين يعتبرون أعداء للوجود
الاسرائيلى .

وفى مواجهة العنف ، فقد كان القمع أكثر عنفا وأقل انتقاء ، وقد تم
تنفيذ جميع أنواع الوسائل لابتزاز الاعترافات التى قد تكون ذات أهمية
رئيسية لأمن السكان ، وحسب مقولة بعض المحامين الاسرائيليين فان
الاستجابات كانت تمتد أحيانا لأسابيع ، كما كانت تمارس فى الاغلب بعيدا
عن أى عون قانونى ، فالاعتداء بالضرب والاهانة يعد ممارسة عادية ، بينما
صنوف أخرى من التعذيب « المتطور » لم تكن استثنائية .

وقد تم استخدام معسكر « صرند » لفرض عقوبات خاصة عنيفة على
المعتقلين الذين يشك فى تقلدهم مناصب رئيسية فى الحركة السرية ، والبعض
مثل « ويليام نصار » عضو فتح ، ورغم أنه ينحدر من أم يهودية فقد عوقب
بمائة وخمسة وستين عاما من السجن ، وقد أثرت أثناء محاكمتهم عمليات
التعذيب بالكهرباء التى عانوا منها ، وقد أكد « حمدى كنعان » عمدة القدس
الأسبق ، أن أحد المعتقلين فى مدينته فقد عقله ، وقد أبلغ عن حالات عديدة
للعنف الى الحاكم العسكرى الذى كان يجب برد لايتهير : ان مثل هذه
الممارسات تعد ممارسات مخزية ، وأنه يصيد تدابير لوضع حد لها .

وعلى ذلك فلم يكن من الغريب أن تغزو الصحافة السرية والاشاعات
المنتشرة . الموت المفاجئ داخل السجن — والذى ترجعه السلطات لأسباب
مختلفة : الى عمليات التعذيب ، ومع ذلك فان الاتهامات التى تمت صياغتها
فى نطاق المحاكم العسكرية أو البرلمان كانت ترفض من قبل السلطات .

ويقول المسئولون بصفة عامة « إننا لسنا بحاجة للجوء الى العنف ما دام الفدائيون يدلون باعترافاتهم تلقائيا » .

وقد سلم متحدث رسمي ، رغم كل شيء ، وفي حضورنا بأن هناك « حالات نادرة » للتعذيب ، خاصة في صرند ، ولكن « تم اتخاذ اجراءات صارمة في الحال لوضع حد لذلك » . ومع ذلك فقد تم اعتقال حوالى ألفى شخص ، بقى نصفهم ، ومنذ شهور ، دون العرض على القضاء . وفي الواقع فان القوانين الاستثنائية التي فرضها الانجليز عام ١٩٤٥ لمكافحة الحركة الوطنية اليهودية ، تم تطبيقها بواسطة السلطات الاسرائيلية التي بموجبها تستطيع « الاعتقال الاداري » أو تحديد الإقامة لفترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بشكل لانهائي ، لكل شخص يعتبر « خطرا على النظام العام » .

وفي اليوم التالي لانتهاء الحرب كان الجنرال ديان قد أعطى لاحد الحكام العسكريين للاراضي المحتلة التوجيه التالي : « فلندرس جيدا التصرف الامريكي في فيتنام ، ثم طبق بعد ذلك السياسة المضادة » . وسواء كان ذلك حقيقيا أم لا ، فان هذه المزجة من وزير الدفاع - الذي كان قد ذهب عام ١٩٦٦ الى فيتنام الجنوبية - تتواءم مع الخط الذي يهدف الى دفع الاسرائيليين والفلسطينيين بشكل سلمى ، قبل عزل وتدمير منظمات الفدائيين .

سياسة « الجسور المفتوحة » :

وفي ظل هذه الروح فقد تم انتهاج سياسة « الجسور المفتوحة » ، وهذه السياسة ترى أن حرية الانتقال بين الضفة الغربية المحتلة والاردن ستعمل على « ألا ينمو شعور خطر بالاحباط بين العرب » كما أنها تسمح أيضا بتصريف محاصيل الضفة الغربية التي تنافس الزراعة الاسرائيلية وكذلك العديد من المنتجات الصناعية للدولة اليهودية .

وكان كل شيء قد وضع موضع التنفيذ لجعل الاحتلال محتملا ، فقد استقر الجيش على جدول التجمعات السكانية وعهد الى رجال البوليس الذين كانوا يخدمون الملك حبسين بحفظ النظام ، تحت اشراف ضباط اسرائيليين ، وقد تم الابقاء على الادارة القديمة غير أنها توجت بعسكريين ، وانفرد الموظفون الاسرائيليون بأجهزة القمع والرقابة على المالية والجهاك ، وتم السماح ببعض حرية التعبير ، بينما نتابع تبادل وجهات النظر بشكل مكثف مع « الاعيان » على أمل تسهيل وفاق اسرائيلي - فلسطيني .

وفي البداية اقتنع الجنرال ديان بأنه قد ربح رهائه ، فالفلسطينيون المحيطون من عجز الجيوش العربية ، والذين اندهشوا - بسرور - من التدابير الجيدة لاوصيائهم الجدد ، أظهروا نوعا من التعاون ، وحتى في التأخى،

وكان المرء يعتقد ، انه بعد كل شيء ، فان المستقبل ربما يكون أقل اظلاما من
عشرين عاما من الوصاية الاردنية .

وقد ذكرت لنا احدى المعلومات المعرييات في نابلس ، ان تفاؤلنا لم يلبث
أن تلاشى منذ الاسابيع الاولى للاحتلال حيث ضاعف القادة الاسرائيليون من
التصريحات المتوسعية ، وكما فهمنا فنحن نعيش في حدود وطنهم المحرر ، وفي
افضل الحالات ، فان بعضا منهم وكان على استعداد لمنح حكم ذاتي للضفة
الغربية ، التي اسموها فلسطيني ، والمكرسة لتصير دولة مؤخرة أو نوعا
من « البنتوستان » (١) الاسرائيلي .

وبلا شك ، فان رحيل المصريين ، وقوات الامم المتحدة قد وجه ضربة
قاسية للحياة الاقتصادية لقطاع غزة ، مما سبب زيادة البطالة : ان ميناء
غزة الحر ، انذى آل نشاطه الى مينائي أشدود وآيلات ، قد تعرض للشلل
من الناحية العملية ، فقد توقف التهريب مع مصر فضلا عن توقف السياحة
الاسرائيلية المريحة منذ بداية الاحتلال . ومما زاد المسخط أن السلطات فرضت
ضرائب جديدة ، بعد أن تم تسريح حوالي نصف السبعة آلاف موظف الذين
كانوا يمثلون الادارة المصرية القديمة .

وقد أعلن الجنرال ديان في ربيع ١٩٦٩ « ان عداء السكان العرب
تجاهنا قد تزايد » ان هؤلاء السكان يطالبون - بأغلبية كبيرة للغاية - باعادة
الضفة الغربية للملك حسين ، على الرغم من عدم ثقتهم التقييدية ازاء
المهاشميين ، ان همهم الاول هو التخلص من المحتل سواء عن طريق تسوية
سلمية ، والتي يتلاشى الاعتقاد في تحقيقها رويدا رويدا ، أو عن طريق العنف
الذي يتلاءم مع المنظمات الفلسطينية .

وهذه المنظمات الفلسطينية لم تكف عن كسب التعاطف والتأييد في
الاراضي المحتلة ، وقد أوضح متحدث رسمي اسرائيلي أن « الكوماندوز » قد
عدلوا بشكل ملحوظ عتادهم وتكتيكاتهم وكفاءتهم القتالية .

وقد أكد الجنرال ديان في السادس من فبراير سنة ١٩٦٨ أنه « سيكون
من الخطأ الاعتقاد بأن الفدائيين هم فقط مجرمون ومرتزقة » . وقد أوضح
استقصاء أجرى على ألف فدائي أن ٦ ٪ فقط كانوا أميين ، و ٥٤ ٪ تلقوا
التعليم الاولى ، و ٣٢ ٪ أتموا الدراسة الثانوية ، و ٨ ٪ كانوا من الجامعيين ،
وانتهى من ذلك الى أن هؤلاء « الارهابيين » كانت تحركهم وتبعث الحياة
فيهم مثالية ومشاعر وطنية لا يجب أن نقلل من تقييم أهميتها .

(١) « البنتوستان » : وهي الدول الصغيرة المقامة في جنوب أفريقيا والتي
تتمتع بالحكم الذاتي في عدد معين من المجالات المؤلف .

وعشية حملة سيناء عام ١٩٥٦ ، وفي خطاب القاه الجنرال ديان نفسه بمناسبة دفن أحد أصدقائه الذى قتله أحد الفلسطينيين أعلن « فلنحترس فى حكمنا على القتلة ، من نكون نحن لنلومهم على الحقد الذى يظهرونه لنا ؟ اننا مستعمرون يحولون اراض سكنوها منذ اجيال الى وطن يهودى . اننا بدون الخوذة الحديدية والمدفع لن نستطيع أن نزرع شجرة أو أن نبني منزلا . . » . وبلا شك فان هذا النمط من التفكير هو الذى دفع أحد الشباب الاسرائيليين ليصرخ خلال اجتماع عام :

« اذا ما كنت عربيا ، كنت سأكون عضوا فى فتح ، ولكننى اذا صادفت اليوم واحدا منهم ، فلن أتردد فى قتله » .

وهذه الصيحة من القلب تترجم جيدا حجم التمزق الذى يعانى منه جزء من الشباب الاسرائيليين .

وهنا يحق التساؤل : ألا يمكن أن يؤدى الاحتلال الممتد الى المساس بالقيم التقليدية للشعب اليهودى ؟ وقد روت رئيسة وزراء اسرائيل السيدة جولدا مائير على هذا السؤال الذى وضعه الصحفى الأمريكى « ستيوارت السوب » فى أبريل ١٩٦٩ حيث قالت :

« سأكون صريحة معك ، أننى لا أريد من الشعب اليهودى أن يكون شعبا ودبعا ، ليبراليا ، معاديا للاستعمار ، ومعاديا للثورة العسكرية ، ان شعبا مثل هذا يكون شعبا ميتا » .

الهامشيون الشواذ :

عوضا عن السلام فقد رضى الاسرائيليون بالامر الواقع الاقليمى الذى كان يبدو لهم كضمان للسلام ، والكثيرون يجهلون أن عددا من « الامم — الواقعة » — مثل تدمير التجمعات السكانية المعربية — قد مكن من امتداد دولتهم ، فعلى بعد ٥٠ كيلومترا من القدس تحيط ثلاث قرى اردنية بالحدود مع اسرائيل ، وهى : زيتة ، وبيت نوبا ، ويالو ، وكان سكانها الاربعة آلاف يزرعون العنب ، بين محاصيل أخرى ، ويقوم رهبان دير اللطرون بتحويله الى نبيذ جبد ، واليوم نبحت سدى عن أثر هذه التجمعات السكانية ، لقد هدمها الجيش الاسرائيلى .

وخلال تنقلات عديدة بين تل أبيب والقدس ، جذب انتباهنا بعض من صادفنا من الاسرائيليين الى سهل اللطرون المسيح ، وهو سهل حجيرى ولكنه مهود بشكل جيد ، ولان العرب تركوه بلا زراعة ، كما يقال ، فقد تم تحويله الى بساتين ، ولم يكن أحد يعرف أن ثلاث قرى عربية كانت توجد هناك قبل ذاك بعامين ، وقد سخط البعض عندما اشرنا الى تدميرها بالديناميت

« وبالبلدوزر » فى الثانى عشر من يونيو ١٩٦٧ بعد يومين من انتهاء القتال ، وكانت الاجابة اننى لا تتغير « هذا مستحيل ، انك ضحية للدعاية العربية » .

وبالنسبة « لرجل الشارع » فانه لا ينتابه أى شك فى أن هذا الاحتلال هو « الاكثر ليبرالية فى العالم » ، وأن الفلسطينيين يعيشون فى ظل الادارة الاسرائيلية أفضل من « جحيم حسين » ، والارهابيون يشكلون أقلية مسيطرا عليها من الخارج ، أما السجناء والمعتقلون فانهم يعاملون معاملة جيدة .

وكان أى تلميح لامكانية وجود سوء معاملة يعتبر افتراء ، وكل اشارة الى العداء الجماعى لاسرائيل — اضرابات ، مظاهرات ، شغب — ترحل لحساب « جحود العرب » .

ويتمتع الجزء الغالب من الراى العام الاسرائيلى براحة ضمير لا تتزعزع ، وكثيرا ما سمعنا : « أى مصير كان سينتظرنا اذا ما كان قد قدر للعرب ، ذاتهم ، أن يكسبوا الحرب » ؟ ولماذا يتعين أن نشفق على عسود لا يحلم الا « بالابادة الجماعية » وفى الواقع فان التصرف والاهداف السياسية لمنظمات « الكوماندوز » قد ساعدت على انتشار فكرة أن العدالة فى نظر الفلسطينيين تمر بتدمير دولة اسرائيل .

وفى الحقيقة فقد بدأ جزء من الراى العام يعى المشكلة الفلسطينية ، وقد ساهم تدخل الشخصيات العربية التى سمحت لها السلطات الاسرائيلية بالترافع عن قضية شعبهم فى التلفزيون وفى الاجتماعات العامة فى زعزعة الاعتقادات الراسخة للغاية ، كما أن بعض مشاهدى التلفزيون قد صدمتهم صور الجنود وهم يفرقون بشراسة مظاهرات الطلاب ، وقد عرفنا أن بعض الاسرائيليين قد امتنعوا عن الذهاب للاراضى المحتلة ، وقد قال لنا أحد الجامعيين الذى نجا من « جيتو » وأرسو : « ليبرالى أو غير ليبرالى فان الاحتلال يذكرنى بذكريات شنيعة ولا قبل لى بها » ومنذ ١٩٦٨ ، رفض بعض الشباب أداء الخدمة العسكرية فى الضفة الغربية وغزة .

وقد انهك نواب الحزب الشيوعى (راكاح) ويورى افيرى (الممثل الوحيد لحزب القوي الجديدة فى البرلمان) — انهكوا الحكومة بالاسئلة والاستجوابات المتعلقة بالقهر ، ومعاملة السجناء ، والاتهامات بالتعذيب ، الخ كما قام بعض المثقفين بفضح « المتطرفين » فى الحكومة ، وقد أعلن لنا البروفيسور راف رافى وهو واحد من بين مائتين من الموقعين على بيان حركة « من أجل السلام والامن » : اننا بحكم كوننا مواطنين اسرائيليين ، فائنا ندين المشروعات التوسعية التى تخاطر — بتغذيتها للنزعة « الشيفونية » والعسكرية — بتدمير مجتمعنا الديمقراطى .

والاكثر حدة من ذلك ما كتبه البروفيسور ليوفيتشس ، وهو مفكر دينى يتمتع باحترام عميق حيث ذكر : « ان الاحتلال سيجعل مننا شعبا من الحراس والبيروقراطيين ، ورجال شرطة (. . .) فليوم نحن ننسف المنازل بالديناميت وغدا فسوف نضطر الى فتح معسكرات للاعتقال ، ومن يعلم ، فقد نصب المشانق اننا نسير نحو فيتنام ثانية ، ويعلم ذلك بعض أعضاء الحكومة . ومن الممكن ان يودى بنا التصعيد غدا للاستيلاء على عمان ، وبعد غد الى دفع فتوحاتنا أيضا لأبعد من ذلك . وفى ضوء تلك الفرضية فان النهاية غير المشرفة لقوات بونايرت ، وحتى لقوات الصليبيين ستكون هى نهايتنا » .

والاغلبية تقريبا من المعارضين للضم (المعارضين للتوسع) يرون العودة الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات صغيرة يحددها اتفاق عام مع الدول العربية المعنية .

ومع ذلك هناك « المنحرفون » و « الهامشيون الشواذ » و « اللاقوميون » كما يوصفون أحيانا فى اسرائيل — وهم ليسوا وحدهم الذين يقاتلون أنصار الضم ففى كل أحزاب « المؤسسة » هناك أقليات توافق ، بدون فكر مبني ، على تطبيق قرار ٢٢ نوفمبر ، وبالتالي على رد معظم الاراضى المحتلة فى اطار تسوية سلمية .

وأولئك الذين أسماهم الكتلت اموز اوز — « الصهاينة المتناقضين » ليسوا على خلاف جوهرى مع منافسيهم حول « الحدود المقدسة » .

ربما قد كانوا — هم أيضا — مؤيدين لاعادة بناء « مملكة اسرائيل » . ومع ذلك ، فان اعتراضاتهم ، وهى ذات طبيعة عملية بصفة عامة ، تنصب على تقدير الحقائق السائدة فى اسرائيل ، وفى العالم العربى ، وعلى المسرح الدولى . « وقد أعلن السيد بنجاس لافون ، وزير الدفاع السابق : اننا لم نعد بعد فى العصر السحيق حيث من الممكن طرد شعب أو ابادته لآخذ مكانه . (. . .) » .

وقد حذر السيد لافون ، مثل العديد من قادة حزب العمل وقادة المابام (اليسار الاشتراكى) مواطنيهم من مخاطر الضم والتوسع . فبسبب الاختلاف فى النمو السكانى فان العرب ، فى النهاية ، لن يخفقوا فى أن يصيروا أغلبية كما أن العمل على تشجيع المواليد عند اليهود مع فرض رقابة على المواليد للمواطنين العرب ، كما اقترح بعض الصحفيين ، ليس ديمقراطيا ولا عمليا . والاعتماد على هجرة ضخمة ليهود الدياسبورا (الشتات) كما يفعل أنصار الضم — هو أمر مشكوك فيه ، فهل من المعقول ان نأمل أن « معاداة السامية الانثروبولوجية » التى تغذى الأمريكين السود ازاء اليهود ستؤدى الى هجرة جماعية لليهود الأمريكان وفق مقولة السيد « ليفنيه » أحد قادة حركة اسرائيل الكبرى ، وهل من المؤكد أن اليهود السوفيت فى حالة سماح الاتحاد السوفيتى

لهم بالرحيل — وهو أمر غير محتمل — سوف يقيمون في إسرائيل بالملايين ؟ .
وعلى ذلك فإن ضم عرب الاراضى المحتلة « يشكل خطرا قاتلا للدولة اليهودية » .
كما أعلن بنحاس سابير ، السكرتير العام لحزب العمل وأحد المنافسين الأكثر
ضراوة للجنرال ديبان .

ويرفض أنصار « الدولة ذات الاغلبية اليهودية » بشكل لا يقل قوة ، الحل
« الفيدرالى » المقترح للاراضى المحتلة ، وهم يقولون ، ان الاعتراف بوجود أمة
فلسطينية يدفع إسرائيل الى أرضية خطيرة ، لانه سيتعين بناء على ذلك إعادة
فتح ملف فلسطين ، والانتداب البريطانى ، واللاجئين ، الخ .

ان الاسرائيليين المعتدلين يقدرّون أنه سوف يأتى اليوم الذى يوجد فيه
بعض المعتدلين العرب الذين يقدمون على تسوية تستجيب للمقتضيات
السياسية والاستراتيجية لدولة إسرائيل ، وهم يشيرون أن اطالة أمد الوضع
الراهن ستعمل على زيادة العمليات العسكرية وحرب العصابات — التى
أسفرت عن ضحايا أكثر عددا من ضحايا حملة سيناء عام ١٩٥٦ ، كما ستعمل
على عزل إسرائيل بشكل متزايد على الساحة الدولية حيث تظهر إسرائيل كدولة
استعمارية وتوسعية ويقول بنحاس سابير « سوف نجد أنفسنا عما قريب فوق
برميل من البارود » .

ولم يستسلم السكرتير العام السابق لحزب العمل وأصدقائه لحملة
التبسيط . ولم يتحموا من جديد حمولة « داود القوى » ، ولكنهم ألحوا الى
نقاط ضعفه . وقد حثوا الرأى العام على أن يختار حلا وسطا ، موضحين
فجوات الاقتصاد المتميز بأحوال استثنائية .

وقد أعلن سابير ، الذى كان وزيرا للمالية « أن السلام سيخلصنا من
ميزانية عسكرية . لن نستطيع تحملها طويلا ، حتى مع مساعدة يهود العالم
أجمع » وفي الواقع فإن النفقات العسكرية ، قد بلغت فى السنة المالية ٦٨ — ٦٩

١ — بلغت خسائر إسرائيل خلال حملة سيناء ٢٢٤ قتيلًا و ٧٨٠
جريحًا ، بينما كانت خسائر حزب الإيام الستة ٧٨٠ قتيلًا ، ٣٠٢٠ جريحًا ،
أما المناوشات على خطوط وقف إطلاق النار وأنشطة الفدائيين من ١٠ يونيو
١٩٦٧ حتى ١٤ يونيو ١٩٦٩ فقد بلغت أكثر من ١٨٠٠ قتيل وجريح من بينهم
٣٥٩ قتيلًا ، وعند الفلسطينيين فقد قتل ٧٠٠ وجرح ١٥٠٠ جميعهم من المدنيين ،
ووفق تقديرات أخرى فإن حرب العصابات الفلسطينية كبدت إسرائيل فى
الفترة من ٦٧ الى ١٩٦٩ خسائر فى الأرواح أكثر عشر مرات من تلك التى
حدثت خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب .

الرقم القياسى وهو ٦٣٠ مليون دولار ، وهى ضعف الميزانية السابقة ،
وأربعة أضعاف الاعتمادات المخصصة قبل ذلك بخمس سنوات ، وفى ١٩٦٩

فان ٧٥ ٪ من دخل الدولة (من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) ذهبت الى الدفاع الوطنى ، ومما يدعو الى القلق ، خاصة بالنسبة لدولة فى طريق النمو ان تخصص اسرائيل لميزانية الحرب ٢٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وهو معدل يعتبر أكثر ارتفاعا فى العالم (١) .

وقد عملت الزيادة الملموسة من واردات الموارد العسكرية على تفاقم العجز المتأصل فى الميزان التجارى ، الذى تضاعف فى ١٩٦٨ بالمقارنة بالعام السابق حيث ارتفع من ٢١٢ الى ٤٦٥ مليون دولار .

وامام التقلب الاقتصادى والسياسى ، فقد قدر جزء من « المؤسسة » فى عام ١٩٦٩ أنه سيكون من الحكمة تطبيع الموقف فى أقرب وقت ممكن ، بمقايضة الجزء الأكبر من الاراضى المحتلة مقابل تسوية يكون من شأنها إسقاط جدران الجيتو ، فاتحة فى نفس الوقت المنطقة العربية أمام الاقتصاد الاسرائيلى .

وبدلا من سياسة « الجسور المفتوحة » للجنرال ديان ، فقد أراد المعتدلون اجلالها بنوع ما من « الحدود المفتوحة » ومن جانب آخر فقد كان هدفهم أكثر طموحا من هدف أنصار الضم : فبدلا من انشاء وحدة اسرائيلية — أردنية ، نجدهم يفضلون اقامة « سوق شرق أوسطية مشتركة » تضم فى البداية اسرائيل والاردن الموحدة من جديد ولبنان .

(١) خصص جيرانها العرب من اجمالى دخلهم القومى من ١١ الى ١٣ ٪ والولايات المتحدة على الرغم من حرب فيتنام خصصت ٩٢ ٪ والاتحاد السوفيتى ٨٩ ٪ ودول أوروبا الغربية من ٤ الى ٧ ٪ — المؤلف .

(الفصل الثمانى)

« ايلول الأسود »

كان قادة فتح قد قرروا الاستفادة من النكسة العربية فى يونيه ١٩٦٧ . وهى النكسة التى أثرت ، بوجه خاص ، على الانظمة المصرية والسورية والاردنية ، مخلفة فراغا سياسيا عسكريا ، سعى ياسر عرفات ورفاقه الى ملئه لصالح الفلسطينيين . وفى أعقاب مؤتمر غير عادى عقد فى دمشق بعد عدة أيام من نهاية حرب الأيام الستة ، اتخذت فتح قرارا بشن حرب عصابات على نطاق واسع ، وهى الحرب التى شنتها من ليلة الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٦٤ وحتى أول يناير ١٩٦٥ .

وقد تم تكليف المقاتلين بالبحث عن الاسلحة المتروكة على ساحة المعركة وجمعها ، والنزح من الترسانات العربية اذا أمكن . وتم القيام بحملة لجمع الأموال من الفلسطينيين الاغنياء ومن الدول العربية ، وقد مكن ذلك ، مع أشياء أخرى ، من شراء أسلحة من الاسواق الدولية ، وقد توجه عدد من الكوادر وعلى رأسهم ياسر عرفات بشكل سرى الى الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية للاردن وغزة من أجل تطوير وتعضيد جهاز فتح . وقد تم وضع ترتيبات لاقامة قواعد للفدائيين حول محيط خطوط وقف اطلاق النار على طول نهر الاردن وفى جنوب لبنان .

وقد اتخذت حرب العصابات التى استؤنفت فى ٣ أغسطس ١٩٦٧ أشكالا مختلفة : زرع الألغام ، الكمائن ، الهجوم بالقذائف أو القنابل اليدوية ، وقد أحدث ذلك ضحايا فى السكان المدنيين ، فى أغلب الحالات .

وقد عمد الفدائيون المستقرون على الضفة الشرقية للاردن ، فى أغلب الأحيان ، الى اطلاق « البازوكا » والصواريخ تجاه المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية ، وكان الاسرائيليون يردون على ذلك بغارات انتقامية ضد المخيمات والمواقع الفلسطينية فى الاردن . (وفى مواجهة المظاهرات واضرابات الاحتجاج ، كانت سلطات القدس ترد بحملات الشرطة والاعتقالات التى تنفذ بالآلاف .

وقد بلغت مكانة الفدائيين أوجها أثناء معركة الكرامة فى ٢١ مارس ١٩٦٨ . قفى أعقاب القيام بهجوم ، قبل ذلك بثلاثة أيام ، ضد سيارة للطلاب كانت تسير فى جنوب النحف فى اسرائيل ، انطلق الجيش العبرى فى ذلك اليوم ضد التجمعات السكانية الاردنية ، حيث أقامت فتح مركز

قيادات العام . وقد انحدر الفدائيون من المرتفعات في ظل مساندة المدفعية الملك حسين ليخوضوا المعركة ، وأحيانا متلاحمين وبالسلح الأبيض ، في مواجهة المشاة ورجال المظلات الاسرائيليين . وقد تم تدمير قواعد فتح غير أن مقاومة « الكوماندوز » لجيش القدس القوى ، كان في حد ذاته ، في تقدير الفلسطينيين « انتصارا رئيسيا » . وعرفت حركة الفدائيين انطلاقا لم تشهدا من قبل ، وقد سعى الشباب والسيوخ بالآلاف للانضمام لفتح ونظرا لافتقادها الاطار المناسب فقد قامت بعملية اختيار دقيقة .

وبعد يومين من معركة الكرامة أعلن الملك حسين على الملأ - وقد غدا قلقا من الوضع الذي يحتله الفدائيون الفلسطينيون في مملكتيه - « اننا جميعا فدائيون » وكان أولئك الفدائيون يرتابون بعمق في المعامل الهاشمي ويرادهم الشك في أنه يريد التفاهم مع اسرائيل على حسابهم . فقد حاول سدي ، في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في نهاية أغسطس ١٩٦٧ ، أن يحصل على تفويض بالتفاوض حول السلام مع حكومة القدس ، كما أنه وافق على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي تم الاقتراع عليه في ٢٢ نوفمبر من نفس العام ، والذي يشكل اعترافا ضمنيا بدولة اسرائيل .

وبعد ستة شهور من معركة الكرامة ، وفي سبتمبر ١٩٦٨ أجرى الملك حسين مباحثات سرية في لندن مع ابا اييان وزير خارجية اسرائيل وقد استؤنفت المباحثات في أكتوبر وفي ديسمبر . ثم في يناير ١٩٦٩ ، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الا أن المفاوضات لم تتوصل الى أي اتفاق بسبب الادعاءات الاقليمية لحكومة القدس .

وقد اعتري القلق المقاومة الفلسطينية التي علمت بهذه المفاوضات منذ أكتوبر ١٩٦٨ خاصة وأن المعامل الهاشمي راح يؤكد أنه حصل على « الاشارة الخضراء » من الرئيس ناصر . وكان الصراع الرئيسي الذي اندلع في نوفمبر بين حكومة عمان والفدائيين قد انتهى لصالح الفدائيين . وقد أعلن ياسر عرفات في فبراير ١٩٦٩ : « اننا لن نكون ارناب المعادين للثورة العربية ، ولا اليهود الحمر لليهود » كما أن الاتفاقات التي تم التوصل اليها بعد اشتباكات بين الجانبين ، والتي تحدد هوية « الكوماندوز » في المملكة الهاشمية لم تطبق ، وقد تعددت هذه الاشتباكات لتصل لاقصى حدتها في يوليو ١٩٧٠ ، وبعد أن وافقت حكومتا عمان والقاهرة على تنفيذ « خطة روجرز » والتي تحمل اسم وزير الخارجية الامريكي ، وهي الخطة التي كانت تقضى بتسوية سلمية تستند إلى القرار ٢٤٢ لمجلس الامن .

وقد كان واضحا للمراقب الاجنبي الذي تواجد في عمان في نهاية أغسطس ان اختيار القوة لن يلبث أن يتخذ ابعادا مأسوية .

هل تصفى المقاومة ؟

اتخذت بعض وحدات الجيش الملكى مواقعها حول العاصمة كلها بينما قامت المصفحات بحراسة المبلى الرسمية . والمواقع المهمة بداخل المدينة ، وكان بعض الجنود يجوبون المدينة - بشكل مستمر - بعربات مدرعة وقد وضعوا أصابعهم على زناد مدافعهم الرشاشة . وأيضا ، كان بعض الفدائيين يجوبون شوارع عمان بأسلحتهم النارية الواضحة ، وإن كانوا أقل عددا وأقل استفزازا .

وكان للمرء أن يفزع بشكل أسوأ لدى قراءة اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى المنشور فى ٢٨ أغسطس فى اعقاب جلسته غير العادية ، فالسلطة العليا للمقاومة - التى كانت تمثل عشر منظمات للفدائيين - وجهت تحديا مزدوجا للملك حسين وللرئيس ناصر . دون ذكر اسميهما على وجه التحديد . ونظرا لقبولهما خطة روجرز فقد أتهم زعيمى الدولتين بأنهما يسعيان إلى : « تصفية وجود الشعب الفلسطينى نفسه » .

وقد كان من الواضح تماما ان قادة الفدائيين يفزعهم مشروع يعضده الملك حسين ، والولايات المتحدة ، وحتى مصر ، حسب الاعتقاد الاكثر شيوعا ويهدف المشروع الى اقامة دولة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتى فى الضفة الغربية فى اطار الملكة الهاشمية . وقد وصف المجلس الوطنى الفلسطينى من قبل ، كل من يدعى الحسديث باسم الشعب الفلسطينى بأنه « خائن » ، رافضا أى استفتاء « لا يعطى للشعب الخيار بين متابعة النضال المسلح أو الاستسلام » ، كما احتج على تجزئة « الوطن الاردنى - الفلسطينى المشترك » الى دولتين يتم إخضاعهما عنوة للامبريالية .

ولم يخف القادة الفلسطينيون عزمهم على جعل اردن الملك حسين قاعدتهم الرئيسية للعمل « ضد العدو الاسرائيلى ، وتحويله الى « قلعة الثورة الشعبية الشاملة » ، ومن أجل هذا كلفت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ التدابير العملية لاحباط « المشروعات الرامية الى تصفية المقاومة » .

ومع ذلك ، فان جانبا لا بأس به من السكان الفلسطينيين ، وعلى الاخص أولئك الذين يعيشون فى الظروف البائسة لخيمات اللاجئين ، أبدوا تقنزا عميقا ازاء الحرب ، وأعربوا عن أملهم فى تسوية تسمح لهم بالعودة مرة ثانية الى مسكنهم فى الضفة الغربية العائدة للسيادة العربية .

وظبقا لاستقصاء أجرته ادارات المعلومات الامريكية فى أغسطس ١٩٧٠ كان نحو ٧٠ ٪ من الفلسطينيين فى الاردن ، و ٩٠ ٪ فى الضفة الغربية

يؤيدون السلام القائم على قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .
وحتى اذا كانت هذه الارقام مبالغاً فيها ، فليس هناك شك في ان نسبة
الفلسطينيين التي ترفض « الحرب الشعبية » ارتفعت بشكل كاف حتى انها
اقلقت قادة الفدائيين أنفسهم .

وقد ذكر لنا السيد كمال ناصر عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير
الفلسطينية المكاف بالاعلام في ٢٨ أغسطس : « اننا نعتبر المرحلة الاكثر حرجاً
والاكثر خطورة في تاريخنا » . ولكن النضال سيستمر حتى لو لم يصبح
اكثر من خمسين مقاتلاً .

ومن جهة أخرى ، فان الاحساس المأساوى بالوحدة قد ظهر في
الخطاب القصير الذي القاه السيد ياسر عرفات في أعقاب أعمال المجلس
الوطني ، حيث أعلن : « ان الموقف الراهن يذكرنا بذلك الموقف الذي ساد
صبيحة نكسة يونيو ١٩٦٧ ، لقد كنا نمثل قلة قالت « لا » للتحدى
الصهيوني الامبريالي ، بعد سنوات من النضال المعتم . ولا شك اننا
سنعرف فترة جديدة من التضحية سيتعين علينا خلالها ان نسكب قليلاً من
المواد وكثيراً من الدماء » .

وكان قائد فتح ، حسبما ذكر أصدقاؤه ، عائداً من القاهرة وقد خاب
ظنه بشكل عميق بعد المحادثات التي أجراها مع الرئيس ناصر . فقد
قدم له زعيم الدولة المصرية « مقترحت استسلامية » ، موضحاً له انه
لا فائدة من معارضة ارادة السلام لدى أغلبية الفلسطينيين والعرب والقوى
العظمى أيضاً .

وأضاف الرئيس انه يقرر للفدائيين الحق في ان يرفضوا خطة
روجرز ، وانه كان قد طلب من الملك حسين ، بالبحاح ، الا يلجأ الى
العنف ليفرض وجهة نظره ، وفي المقابل فقد أوضح ناصر بأنه ان يسمح ان
تعرض المنظمات الفلسطينية الطريق التي اختارتها الدبلوماسية المصرية .

وقد قال لنا أحد القادة الفلسطينيين بمرارة : « انه من الواضح الآن
ان الوقت يعمل لصالح حسين » ، لقد كان يتعين علينا ان نتولى السلطة
في يونيو الماضي ، عندما كان كل الشكان الى جانبنا ، اما اليوم فقد
يكون ذلك متأخراً جداً » .

فهل كان من الممكن تجنب تلك الاحداث التي أدت الى المواجهة الدامية ؟

الثلاثاء أول سبتمبر : أعلن راديو عمان ان الملك حسين قد نجا من
محاولة لاغتياله ، فقد تعرض الموكب الملكي الذي كان متوجهاً نحو
مطار العاصمة لفيران القناصة ، وقد نفت المنظمات الفلسطينية في الحال

اية مسئولية عن الحادث مؤكدة ان المحاولة « مختلفة من أسسها » لتبرير « تصفية المقاومة » . وقد صرح لى الملك حسين : « بأن هناك أناسا في الاردن كما في اسرائيل معادين للحل السياسى للمشكلة الفلسطينية ، ويتمنون موتى ومع ذلك ، فأننى لن اتراجع أمام « التخويف » وسوف استمر على الطريق الذى اتبعه الرئيس ناصر من أجل تحرير الاراضى المحتلة ، اذا أمكن ، بالوسائل السلمية » . وكشف العاهل الاردنى فى نفس المقابلة عن أنه نجا من ثلاث محاولات اخرى لاغتياله منذ ابريل ١٩٧٠ .

وفى المساء دوت أصوات التراشق بالمدافع فى وسط السوق مثرة للهلع . وقد أظهر السكان تبرما متزايدا . وأضحى المرء يسمع دائما أكثر فأكثر ، عبارات عدائية للمنظمات الفلسطينية التى اعتبرت مسئولة عن التوتر وعدم الامن .

الاربعاء ٢ سبتمبر : افتتح السيد ياسر عرفات الندوة الدولية من أجل فلسطين ، والتى نظمها الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين ، وقد أعلن خلال خطابه :

« اننى فخور بأنكم استطعتم أن تجتمعوا فى ظل بنادق الثورة ، وذلك على الرغم من معارضة السلطة التى ترتبط بعمق بإدارات معلومات المخبرات المركزية الامريكية . » وقد قوبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بترحيب عميق من جانب مجموعات أوروبية يسارية راحت تكرر باللغة العربية شعار : « الثورة حتى النصر » .

وقد رد عرفات ، الذى كان محاطا بالفدائيين الذين يلبسون رداء النمر ومدافعهم فى وضع الاطلاق ، على الهتافات مشكلا من أصابعه علامة النصر . كما لم يتردد خلال خطابه فى مقارنة الموقف فى الاردن بالموقف الذى كان سائدا فى اوربا فى ظل الاحتلال الالماني .

الخميس ٣ سبتمبر : هل دقت ساعة الحوار ؟ فقد التقى الملك حسين اليوم خطبا نقلته الاذاعة يغلب عليه طابع المصالحة ، وقد دعا المنظمات الفدائية الى أن تظل على اتصال بالحكومة من أجل « احباط مناورات المحرضين » وانشأ « مجلسا للملك » وهو جمعية حكماء حيث يجلس أصدقاء ومعارضو الحكومة الفلسطينية ، وبنفس الروح فقد دعا الى عقد مؤتمر وطنى يناقش وسائل وضع نهاية للصراع . وقد كان الملك بارعا بشكل كبير فهو بذلك يعطى لنفسه دور الحكم مبرزاً نفسه فى صورة رجل السلم أمام الرأى العام الذى يريد الانتهاء من حالة الخوف وعدم الامن التى تمنعه من التفرغ لمشاغله المعتادة ، وتأكيدا لصدقه ، فقد حرم الملك حسين ، فى ذلك الصباح ، على الجيش اطلاق النار الا فى حالات الدفاع الشرعى .

وقد نمت المقارعة الفلسفية ، أيضا ، ورقة المصالحة ، وقد طعن
الفدائيون الأمر بالألا يكونوا البادئين بإطلاق النار ، وقد فسر لنا أبو أياد ، أحد
قادة فتح الاساسيين ، لماذا لم يكن من مصلحة الفدائيين أن يخوضوا اختبار
القوة مع السلطة الملكية :

« اننا نقول ، ونكرر القول اليوم أيضا ، للحكومة الأردنية باننا ليست
لدينا النية على الاطلاق في قلب النظام الهاشمي ، واننا قد عرضنا
الاسباب التي بموجبها لا نريد الاستيلاء على السلطة ، ونعتقد اننا قدمنا
البرهان على صديقنا ، ونحن نقدر أن دورنا كثوريين ومقاتلين معادين
للامبريالية ، وكحريين لفلسطين ، سوف يكون أكثر ضمانا بواسطة حركة
لا تتحمل أية مسؤولية في قيادة الدولة . واننا حاولنا دائما خلق مناخ من الثقة ،
أو على الأقل من التسامح المتبادل بين السلطات وبيننا . ونحن لا نطلب منهم
شيئا آخر سوى أن يدعونا نواصل النضال ضد اسرائيل ، وأن يضمنوا لنا
الملاذ الذي لا تستطيع بدونه أية حرب عصابات أن تنجح ، اننا لن نكون أول
من يطلق النار لاننا نريد أن نوفر على السكان معاناة غير مفيدة ، غير اننا
احطنا الحكومة علما هذا الصباح اننا من الآن فصاعدا سوف نطبق قانون
الثار واننا سنرد على كل عدوان بعمل من نفس الطبيعة وب نفس العمق » .

« لن أقبل وصاية احد » :

اضاف أبو أياد : سوف ندافع عن أنفسنا حتى آخر رجل وبكل ما نملك
من وسائل ، غير أنه اذا ما تراجع الملك عن هدفه في تصفية المقاومة فاننا
على استعداد للتعايش سلميا مع نظامه » .

« ولكن ياسر عرفات اتهم أمس فقط ، نفس هذا النظام بأنه يرتبط
بالمخابرات المركزية الامريكية » ؟

اننا لم نقل مطلقا ان الملك يرتبط شخصيا بالمخابرات المركزية
الامريكية . وفي الحقيقة فان لدينا قرائن قوية للاعتقاد بان بعض أعضاء
حاشيته الأكثر قربا هم موظفون معينون في ادارة المعلومات الامريكية .

واستطرد أبو أياد الذي أصبح واحدا من القادة الرئيسيين لحركة
المقاومة .

قائلا : « انه واحد من الاسباب التي من أجلها نريد أن يسود العاهل
دون أن يحكم ، ولقد سألنا رئيس الوزراء هذا الصباح ، ما هي مطالبنا وقد
اجبنا : « ان أمنيتنا الرئيسية هو أن نستطيعوا ممارسة السلطة من الناحية
العملية ، وأن تتخذ القرارات بواسطة فريقكم الوزاري وليس في كواليس

النقص ، وأن يحاط رئيس الأركان على الأقل علما بتحركات قواته ، وأن يستطيع رئيس الأمن أن يسيطر على مجموعات الإدارات الخاصة التي فلتت من سلطته والتي كانت هي الأصل في أغلب الأحداث الدامية .

وعلى الرغم من كل شيء فلم يكن هناك ما يقال عن أن اتفان سوف يعتقد ولا أن الهدوء الراهن سوف يستمر طويلا .

الأحد ٦ سبتمبر : لم يعدل الملك حسين مواقفه الأساسية قيد انملة ، فما يتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل . فقد صمم على عقدها بموافقة الفدائيين أو بدونها . وقد أعلن لنا خلال محادثات مطولة : « ان حكومتى فقط هي المؤهلة للحديث باسم الفلسطينيين ، فهؤلاء يشكلون جزءا من العائلة الكبيرة التي أحكمها . ويعد تحرير الاراضى المحتلة ، يكون بإمكانهم تقرير مستقبلهم بكل حرية ، وأن يختاروا بين الحلول المعقدة التي اقترحناها عليهم . واننا نعتقد أن أشياء كثيرة سوف تتغير في المملكة ، ولكن لا يمكن الشروع في أى شيء قبل رحيل القوات الاجنبية من بلدنا » .

وقد أصر المعاهل على حقيقة أن السلام مع إسرائيل يمكن أن يكون شاملا وحاسما ، اذا ما قبلت الدولة العبرية ، في المقابل ، أن تعيد له الاراضى المحتلة أثناء حرب ١٩٦٧ ، وقد أيد الملك وحدة القدس « التي سوف تصبح رمز السلام المستعاد » شريطة أن يعاد القطاع العربى من المدينة المقدسة الى السيادة الاردنية .

الاثنين ٧ سبتمبر : هبطت طائرتان من طائرات الركاب الاربع التي تم اختطافها ليلة أمس بواسطة كوماندوز من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش ، في الزرقاء على بعد خمسة عشر كيلو مترا من عمان ، حيث أعد الفدائيون هناك ممرا مؤقتا واتخذوه « كمطار للثورة » . أما الطائرة الثالثة المخطوفة فقد تم اقتيادها الى القاهرة ، وتم نسفها بالديناميت بعد اجلاء ركبائها ، كنوع من الاحتجاج على قرار الرئيس ناصر قبول « خطة روجرز » .

أما الطائرة الرابعة — وهي تابعة لشركة العمال الاسرائيلية — فقد هبطت اضطراريا في لندن ، بعد أن حيد الطاقم قراصنة الجو ، وقتلوا واحدا منهم .

وبعد ذلك بيومين وفي ٩ سبتمبر تم اختطاف احدى طائرات الخطوط الجوية التابعة لشركة الطيران البريطانية في البحرين ، وقد هبطت بدورها في « مطار الثورة » .

وقد اعتبر حادث الزرقاء من جانب الملك حسين ومن جانب جيشه على وجه الخصوص اهانة بالغة لا تقبل التسامح ، اذ ان الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين تقع رم كما لم داس في بلد محتل . ومن بين ٢٨١ شخصا كانوا
يوجدون على متن الطائرات المحطوفة فقد تم الاحتفاظ بـ ٥٤ من بينهم
كرهائن لمبادلتهم بسبعة من الفدائيين المعتقلين في سسريسا ، والمانيا
الاتحادية ، وبريطانيا العظمى .

وفي ١٢ سبتمبر تم تدمير الطائرات الثلاث بالديناميت . وقد غضب
ياسر عرفات واستطاع أن يحصل في نفس اليوم من اللجنة المركزية لمنظمة
التحرير الفلسطينية على « تعليق » عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في الهيئة التنفيذية العليا للمقاومة . وقد وضع الزعيم الفلسطيني في
حساباته أن التحدي الموجه للملك حسين بواسطة منظمة حبش — يمكن أن
يؤدي الى اختبار القوة الاخير .

الاحد ١٣ سبتمبر : ساد العاصمة الاردنية هدوء غريب ، واستعادت
المدينة مظهرها المعتاد ، غير أن التوتر كان ظاهرا في كل الانحاء . وظل
السكان في غاية القلق يتوقعون في كل لحظة انفجارات جديدة للعنف ، فلم
يذهب الى المدارس الا عدد قليل من التلاميذ ، وأخذت بعض الاسر تخزن
السلع الغذائية تحسبا لاستئناف المعارك التي سوف تعزل الاردن عن العالم
الخارجي . وقد اختلت مؤن المدينة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية مثل
الدقيق واللحم والفواكه بينما أدى العجز في البنزين بكثير من المركبات الى
عدم الحركة .

وينظرة عامة ، فان اختطاف الطائرات عمل على تفاقم الازمة وجعلها
اكثر تعقيدا . وقد هددت الحرب الكلامية المعينة التي اندلعت بين الجبهة
الشعبية التابعة للدكتور جورج حبش ، وبين مجموع منظمات « الكوماندوز »
الآخري — هددت تماسك الحركة الفلسطينية ، ونتيجة لذلك فقد فتحت آفاق
جديدة للعمل أمام خصومها .

وقد تشدد الملك حسين من جديد في مواقفه ، فبعض الشخصيات
العربية التي تحدثت معه في نهاية هذا الاسبوع الفوه متصليا وقد قرر أن
يكسب القضية في المدى القصير . « وقد صرح لحدثيه » : بأن جيشه قد
نفذ صبره وهو لا يستطيع أن يتحمل وقتا طويلا الاستهزاء بسلطة الدولة ،
لقد تجاوزت الجبهة الشعبية الحد . فهي لم تكف باقامة مطار قرصنة فوق
أرضي ، بل راحت تستخدم أختاما رسمية ، وتمنع تأشيرات ، وتنظم الانتقال
على الطرق الرئيسية ، وتعتقل الرهائن وتدخل في مفاوضات مع دول أجنبية .

وقد قرر العاهل الاردني أن يوجه الى اللجنة المركزية للمقاومة «تحذيرا
أخيرا » ، حيث دعا الفلسطينيين الى تنظيم قواتهم ، وأن يعيدوا الجبهة
الشعبية الى صوابها . وأرسل من يبلغ السيد ياسر عرفات بأنه لا يستطيع

أن يمنع جيشه الى الابد من التدخل لاعادة النظام . وسواء خضع الملك حسين ام لا لضغوط متطرفيه ، فانه لم يكن يستطيع أن يتحمل موقفا يجب له اتشد الاضرار على الساحة الدولية . وفي الواقع فانه اذا ترك مرضية أنه لم يعد يستطيع السيطرة على بلدة تنتشر ، فان القوى العظمى قد تحاول بقوة البحث عن مفاوضين آخرين غيره لتسوية الصراع الاسرائيلي - العربي .

وقد اضطرت اللجنة المركزية ، التي تلعب فيها فتح دورا محركا ، بدورها الى انتهاج موقف صلب . وكل شيء كان يوضح أنه من الافضل وضع حد لاختبار القوة مع السلطات . (غير أن القليل من الفدائيين ، في أماكن مختلفة من البلاد وقعوا ضحايا هجمات أو اغتاليات قام بها أفراد من قوات الامن) . ومن جهة أخرى فلم يكن ممكنا - في مواجهة السلطة الملكية - الانفصال كلية عن منظمة الدكتور حبش ، بل على العكس فقد حذرت جريدة « الفتح » اليوم الحكومة بأن « أي محاولة لضرب الجبهة الشعبية ستصطدم بوحدة الثورة الفلسطينية القوية » .

وفي نفس المناسبة ذكرت هيئة المقاومة بأن السلام المدني لن يمكن استعادته الا اذا قبل الملك شروط الفدائيين : انسحاب الجيش الذي يحاصر عمان ، وتطهير القوات المسلحة ، ومحاكمة المسؤولين عن الحوادث الدموية الاخيرة .

ومع ذلك فقد تدهورت العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمات الفدائيين الأخرى بشكل سريع ، وكان الجدل العلني من الحدة حتى ان المرء يكون على حق ان يتساءل اذا ما كانت الاطراف المتصارعة لم تصل لنقطة القطيعة . وبالتأكيد فان اللجنة المركزية لم تستبعد من صفوفها ممثلي الدكتور حبش ، التي كانت مشاركتهم « معلقة » فقط ولكنها أكدت ، في بيان نشرته مساء السبت ، أن الجبهة الشعبية قامت بعملية جانبية عرضت كل المقاومة للخطر بتقديمها ذريعة للقوى الامبريالية للتدخل العسكري ، وبإثارتها الرأي العام العالمي ضد الفدائيين . وقد دعت اللجنة المركزية الدكتور حبش وأصدقائه بأن يعكفوا على نقد ذاتي عام ، والا سيتم اتخاذ تدابير لاجبارهم على احترام القرارات التي تتخذ بالاجماع .

وقد كان جواب الجبهة الشعبية سريعا وخاطفا ، ففي « بيان الى الشعب » تميز بالقوة اذاعته مساء الاحد أدانت الروح الاستسلامية للمنظمات الأخرى ، واتهمتها بالركوع أمام الامبرياليين والصهاينة والأنظمة العربية الرجعية ، وانها تتواطأ موضوعيا مع أعداء الثورة الفلسطينية . وأعربت الجبهة الشعبية عن دهشتها من الخوف من انزال قوات أمريكية ، وأكدت أن مثل هذا التدخل سيكون أكثر النتائج سادة لنضال التحرير ، كما أنه سيؤدي الى اسقاط كل « أنظمة العربية الفاسدة » .

وفى هذا الصدد يلاحظ المرء ان الجبهة الشعبية لم تعهد تمير بين الحكومات الرجعية ، والتقدمية ، وبين أولئك الذين قبلوا خطة روجرز والذين رفضوها .

الاربعاء ١٦ سبتمبر : استقبل قادة المقاومة الفلسطينية هذا الصباح بذهول تشكيل حكومة عسكرية فى الاردن . وقد أعلن السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى محادثة تليفونية :

« اننا نقدر ان الموقف فى غاية الخطورة ، ان الملك حسين باعطائه السلطة للعسكريين ، المعروف بعضهم بعداوتهم الضارية لحركة التحرير الوطنى ، يتحمل مسئولية ثقيلة فهو فى الواقع ، يلغى الاتفاقات التى عقدناها معه والتى تم توقيع آخرها ليلة أمس » .

وقد توقع السيد ياسر عرفات ، قبل ذلك بـ عدة أيام ، ان العاهل الاردنى كان قد تهيأ لظعن المقاومة الفلسطينية فى ظهرها ، حسب مقولته .

وهنا يحق التساؤل : هل الرغبة فى منع القمع المفزع هى التى جعلت اللجنة المركزية للمقاومة توقع البارحة على اتفاق تسوية مع الحكومة الاردنية ؟ ان الوثيقة تنص على الانسحاب المتزامن من عمان للفدائيين والقوات النظامية ، وكذلك الوحدات الملكية التى تحيط بالمدينة .

وكان ذلك ينطوى ، من جانب « الكوماندوز » ، على تنازل هيام وفى الواقع ، وحتى يوم الثلاثاء رفضت كل المنظمات التسوية ، وهيأت نفسها بشكل عصبي لـ « مجابهة عسكرية وسياسية ضخمة » . وقد دعى الى عقد مؤتمر شعبى يوم الخميس ١٧ سبتمبر حيث تقرر تحديد برنامج للنضال كانت خطوطه العريضة معروفة للجميع . اجتماعات عامة ، مظاهرات ، توقف عن العمل . وكان يعتقد أن اضراباً عاماً يمكن أن يحدث يوم السبت قد يفتح الطريق أمام حركة عصيان مدنى ، وكان من المقرر دعوة السكان لمقاطعة السلطة والامتناع بصفة خاصة عن دفع الضرائب . والهدف من هذا الهجوم لم يكن أقل ثورية من الوسائل المختارة . وكانت المقاومة تهدف الى فرض ما أسمته بـ « السلطة الوطنية » وفى هذا الصدد فقد قال لنا السيد أبو حاتم ، المتحدث الرسمى لفتح صباح الثلاثاء :

« اننا لم نعد نعتقد بعد فى الاتفاق بالتراضى ، لان السلطة فى الاردن ليست بين ايدى الحكومة . التى هى فى الواقع على درجة من الحكمة ، ولكن تحت تأثير طغمة من العملاء الامريكيين والرجعيين الذين امتدت تشعباتهم الى كل اجهزة الدولة . اننا لنبست لدينا النية فى الإطاحة بالملك حسين ، انما نحن نريد فقط ان نعطى لنظامه محتوى جديدا ذا جوهر وطنى وديمقراطى بما يسمح باقامه تعاون وثيق وشمر بين دولة الاردن والمقاومة » .

وقد اخبرنا السيد نايف حواتمة رئيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذى يعتنق المارتسية اللينينية ، بكلام مماثل ، قبل ان يقول لنا بلهجة ماكرة :

« اذا كان تقدم السلطة اللينينية سابقا لاوانه ، فائدا على يقين من ان ساعة كرينسكى قد دقت . وعلى كل حال فقد عقدنا العزم على فرض سلطة وطنية لان الامر بالنسبة لنا يتعلق بمسألة حياة أو موت ، انها الوسيلة الوحيدة الباقية امامنا لنمنع الملك من ان يصفينا » .

وعلى وجه الاحتمال فان القادة الفلسطينيين قد تنبهوا مساء الثلاثاء الى مشاريع الملك وراوا انه من الضروري ان يبدأوا خطوة للخلف بتوقيعهم اتفاق تطبيع الموقف فى عمان . وكان يعترهم القلق من التحرشات والاعتداءات التى كان الفدائيون ضحية لها فى كل مكان بالبلاد ، وفى احدى الحالات الهامة استطعت التحقق من ان الاثنى عشر فدائيا الذين قتلوا مساء الاثنين فى صورةا بالقرب من الحدود السورية ، كانوا قد وقعوا فى كمين نصبته قوات الملك البدوية وليس خلال تصادم عارض كما أكدت ذلك الاوساط الرسمية ، وقد تم فى الحال تشويه جثث الفلسطينيين ببشاعة . وحسب شهادة الشهود الجديرين بالثقة فان الجيش الملكى كان ، فى العديد من الحالات ، وراء الاحداث الدامية التى حدثت فى هذه الايام الاخيرة .

فلم يكن من المعقول ان يحتل الملك موقفا لا يكف عن التدهور ، وقد عجل اختطاف الطائرات بواسطة الجبهة الشعبية بعملية تفسخ الدولة ، وقد آثار عجز الحكومة السخرية واحاديث التهكم اللاذع ، وشهد الجهاز الادارى بطنا فى حركته . كما سقطت مدن الشمال الواحدة تلو الاخرى تحت سيطرة الفدائيين .

ولم تعد السلطة الملكية تمارس فى اربد ، وجرش والزرقاء وحتى فى عمان حيث يحتل « الكوماتندوز » اغلبية المرافق العامة ، وعلى الطريق ما بين العاصمة الاردنية الى الحدود ، خضعت ، للعديد من عمليات التحقق من الهوية التى قام بها الفدائيون . وحتى فى دائرة الحدود فقد اغتصب الفدائيون سلطة التصريح بالمرور للمسافرين الذين لا يحملون جوازات سفر وطنية شريطه ان يكون لديهم أمر بالمرور مستخرج من احدى المنظمات الفلسطينية . وقد استشعر قادة الجيش ذوو الاصل البدوى ، الاهانة والمهانة . ولكي يطمئنهم قام الملك بجولة تفقدية فى معسكرات مختلفة للجيش . وفى احد هذه المعسكرات اهيرن بشكل عرضى حيث قام احد الضباط الشبان برفع «سويتان» على عربة مدرعة لقد عبر بهذه الحركة عن سخطة ازاء ما لان يعتبره تهاونا من جانب الملك فى مواجهة تحدى المقاتلين الفلسطينيين .

واتخذ الملك قراره الخضر :

اتخذ الملك حسين قراره الخضر بان عهد بالسلطة الى جيشه ، لقد
اختار طريق القوة ، مخاطرا بذلك بارغام الفلسطينيين على أن ينتهجوا هم
أيضا أساليب متطرفة . وبدا انه لا يمكن تجنب الصراع المسلح .

الخميس ١٧ سبتمبر : في الخامسة صباحا اندلعت الحرب بين الجيش
الاردني والفدائيين ، وقد استمرت المعارك بالاسلحة الثقيلة ، وبكثافة نادرة ،
لمدة عشرة أيام وغرقت عمان في غيبوبة .

وقد اختفى السكان الذين تملكهم الرعب ، وكان من النادر ان تجد منزلا
لم يصب بعبوة ناسفة ايا كانت ، والكثير من هذه المنازل تهدم جزئيا ، وعدد من
المباني اختفت تماما من على سطح الارض ، ولم يكن الاحياء يجرؤون على
الخروج من منازلهم على الرغم من احتياجهم للمياه والغذاء ، وعلى الرغم من
تدهور الظروف الصحية بشكل خطير .

وفي بعض احياء العاصمة اختلطت رائحة البارود بالعفونة . كما أدى شلل
جميع وسائل المواصلات والنقل بها في ذلك التليفونات ، الى تأخير اخلاء
الضحايا بشكل كبير . وقد قامت بعض عربات الجيش المصفحة بجمع الجثث ،
التي كان يتم دفنها في مجموعات من خمسين جثة في حفر جماعية تشغل نحو
هكتار - من الاراضي البور عند المدخل البنوي للمدينة .

وفي شمال البلاد لم تدر اية معركة موسعة . والذي استطعنا التأكد منه
اولا خلال تحليلنا فوق المنطقة على متن طائرة من طراز « الويت - ١١١ » تابعة
للجيش الملكي ، ثم بعد ذلك خلال زيارة وحدات حدودية بعربية مدرعة ، هو أن
وحدات الجيش السوري التي كانت قد تسللت عبر الاراضي الاردنية في ١٩
سبتمبر قد انسحبت بشكل تام ، وان الانسحاب قد حدث بنظام جيد ، وربما
بهذوء شديد حتى أن المهاجمين لم يخلفوا وراءهم ايا من المائة عربة التي زعمت
عملن أنها دمرتها أو أعطبتها . وقد كفت القوات الملكية عن مهاجمة المدن التي
ظلت جميعها تحت سيطرة المقاومة الفلسطينية .

وقد قال لي الملك حسين في الرابع والعشرين من سبتمبر « كم من الوقت
تعتقد أننا نستطيع تحمل الازلال الذي يحاول الفدائيون توجيهه لنا ؟ » ،
وأضاف : « لقد طلبت أن يفادر الفدائيون اريد خلال ثمان وأربعين ساعة ،
والتصا هذه المهلة فسيؤثر نضطر الى طردهم بالقوة » .

ولم يبدو لي الملك في يوم من الايام واثقا من نفسه ، ولا حاسما في التصرف ، ولا متفائلا بنفس هذا القدر ، وقد ابلغني الملك خلال العديد من المحادثات بثقته في أنه تد « كسب المسارة » .

« وقد قال لي في ٢٣ سبتمبر » أن الامر الجوهري هو اننا وجهنا هزيمة ساحقة للسوريين الامر الذي سيجعلنا نتفرغ الآن لتصفية الجيوب الاخيرة للمقاومة في عمان وأمكن أخرى .

وحقيقة فان الملك كان أقل تأكيدا في اليوم التالي عندما أعلن بمسارة ، أن القناسة ظهروا من جديد في بعض الاحياء التي كان من المعتقد أنه تم « تنظيفها » نهائيا ، وانهم بذلك يعوقون تسير المرافق العامة الحيوية ، خاصة مرافق المياه ، والكهرباء ، والطرق . ويتابع الملك حديثه : « اننى لا أعرف ما الذى يستطيعون أن يأملوه الا تدمير هذا البلد . وعلى أية حال فانتى لن أسمح بالعسودة الى ممارسات الماضى . ان مكان الفدائيين ليس في مدن وقرى مملكتى ، وانما في الاراضى التي تحتلها اسرائيل .

« اننى لم أعد أرغب في أن أسمع كلاما عن منظمات « الكوماندوز » التي تزعم انها تملئ علينا قانونها ، اننى لا اعترف الا بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي يعد دورها سياسيا في المقام الاول » .

وقد استقبلتني الملك حسين في قصر « الأحمر » وهو مقر ذو مظهر بورجوازية ، يقع على مرتفع مشجر على بعد عشرين كيلو مترا من عمان ، وكان يرتدى الزى العسكري ، وعلامات المارشال واضحة للغاية ، حيث كان يشرف شخصيا على العمليات العسكرية ، وسواء كان في الصالون أو في قاعة الطعام أو في حمام السباحة الرائع فإن مرافقيه الذين غلقوا على خواصرهم مسدسات وقنابل يدوية ، لا يكفون عن أن ينقلوا له رسائل تلقوها « بالراديو » ، كما كان هناك تليفون ميداني باستمرار في متناول يده . وكان العقيد زيد بن شاكر رئيس هيئة الأركان المساعد يخبره بضفة دائمة بمجريات تطور الموقف . وفي صباح الخميس ٢٤ سبتمبر تهلل وجه العاهل فجأة وصاح : « برفو بن شاكر » حيث علم أن الجيش قد هجم واحتل كلية « تيرا سانتا » الدينية والتي لجأ اليها كهوفما اربعمائة فلسطيني ، وبعد أن انفجر ضاحكا قال لي : « لدينا الان ستة عشر ألف سجين ولا نعرف ماذا نفعل بهم ، أنه يلزمنا أياما وأياما من التحري بغية أن نستطيع انتقاء الاكثر خطورة من بينهم والذين قد يبلغون الالفين في جملتهم » .

وقد أوضح رئيس الوزراء السابق السيد وصفي التل والذي كان مؤيدا بالقصر بملابس القتال : « لقد وجدنا بينهم العديد من اليهود من مختلف

الجنسيات وبعض الاسرائيليين ، جميعهم يساريون ، وايضاً بعض
الصينيين » .

واستطرد الملك : « منذ حرب الايام الستة وقد تدفق على بلدنا
مئات الالوف من اللاجئين ، وقد أصبحت مملكتنا مركزاً للتخريب الدولي ،
ولكننى سوف اضع حداً لذلك .

« سيدى ، الا تعتقدون انه توجد وسائل أخرى غير أن تقصف
مدينة بالمدافع لاعادة النظام فيها ؟ »

واغتم وجه الملك حسين ، بينما تسمرت عيناه ، وبسند بضع لحظات
من التفكير اجاب :

« لم يكن لدى الخيار ، لقد تجاوز الفدائيون الحد ، وقد طالب
جيشى بتصرف حازم ، اننى لا اعرف رقم ضحايا المعارك الجارية . ولكنها
كانت ستكون أكثر خطورة اذا لم استعد زلم جيشى فى يدى . لقد تعين
انتهاج الوسائل التى تعرفها لاننا كان يجب علينا التوصل الى نتائج
سريعة قبل أى تدخل خارجى .

ولكن لماذا لم تحدوا حتى الآن من عدد الفدائيين ونفوذهم ؟ » لقد
خدعتنى أجهزة معلوماتى عن قصد بلا شك . فهى لم تقدم لى صورة
دقيقة عن الموقف نظراً لامتلائها بالمتعاطفين مع المنظمات الفلسطينية أو بعملاء
هذه المنظمات ، حيث أكدت لى اننا نستطيع النيل من المقاومة خلال
ساعات . وفى بداية العمليات وضع لى أن العدو يعرف تماماً خطط
التدخل التى كانت قد أعدتها هيئة الاركان فى حيلة ما اذا اضطررنا لخوض
اختبار القوة . وظهر لى تدريجياً ان الدولة من القاعدة الى القمة مليئة
بخصلايا الفدائيين . لقد ذهلت منذ أيام عندما علمت ان سائقى الخاص الذى
كنت أعهد اليه بأطفالي ، كان ارهابياً ، ولقد القى القبض عليه عندما كان
يقصف قصرى بمدفع « هاون » ، ولقد اكتشفت كذلك ان الطاهى الخاص
بى يشغل مناصب هامة فى إحدى المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك يعنى
انه يتعين علينا اللجوء الى اجراءات حازمة . ربما تكون قد اخطأت
بلا انتظار ووقتاً طويلاً . وعلى كل حال يجب ان تعلم ان الضحايا والدماء
الذى تشاهده يحز فى نفسى بعمق » .

رأس الحية :

فى مساء الاحد السابع والعشرين من سبتمبر ، وتحت رعاية الرئيس
نزار ، اجتمع الملك حسين والسيد يلمر عرفات فى القاهرة حيث وعا

اتفاقا لانهاء القتال . ولم يكن هناك ما يحمل على التوقع بتلك النهسية .
ففى صباح نفس اليوم دعت صحافة المقلومة فى بيروت بمحلكمة « الخائن » .
ورند عنوننت جريدة « الفتح » الومبسة مقالها الاغتياحى : « اننا لا نطالب
بجلد الحية وانما برأسها ذاته » .

وكانت هناك عدة عوامل ادت بالخصمين المتحاربين لاستئصال شأفة
الحرب فقد ايقن القادة الفلسطينيين ، وان كان ذلك متأخرا ، انه لا يمكنهم
الاعتماد على المساعدة العسكرية من أى بلد عربى ، فسوريا وبعراق
تخليا عنهم فجأة ليسوا جهود مصيرهم ، تحت التهديد الذى يوجهه لهما
الاسطول السادس الأمريكى واسرائيل . وعلى غير ما كان متوقعا فلم ينشق
الجيش الاردنى الذى كان يتكون بشكل كبير من الفلسطينيين . وكذلك
فتد بدأت ذخيرة الفدائيين فى النفاد ، كما ان النقص فى المواد الغذائية
والمياه النقية جعل الموقف منذرا بالخطر فى التجمعات السكانية التى يشرف
عليها الفدائيون ، وباختصار فقد كان مستبعدا تحقيق انتصار عسكرى .

وبالتأكيد ، فان الملك حسين كان يستطيع تحقيق النصر ، غير أنه وضع
فى حسابه الخسائر البشرية والمادية التى قد تلحق بالسكان ، وأيضا لرغبة
الرئيس ناصر فى الحفاظ على وضع المقاومة . ولم يكن المعاهل الاردنى يرغب
فى القطيعة مع حليفه الملتزم مثله بمفوضات دولية مقدر لها ان تؤدى الى
تسوية مع اسرائيل . وقد تجاوز السيد ياسر عرفات ، من جانبه ،
تحفظات المنظمات « اليسارية » للفدائيين الجبهة الشعبية والجبهة
الديمقراطية — التى كانت تضع شروطا سياسية للمصالحة . ومراعاة للواقعية ،
ومراعاة لناصر أيضا فقد قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بعناق عدوه .
وفى الواقع فقد شعر ياسر عرفات انه مدين لزعيم الدولة المصرية بضان
أمنه خلال معارك عمان قبل أن يحصل له على جواز المرور الذى مكنه من
التوجه الى القاهرة .

وفى صبيحة المصالحة بين حسين وعرفات أى فى يوم ٢٨ سبتمبر مات
ناصر بالسكتة القلبية ومع ذلك فقد تم الاتفاق بين الملك والزعيم الفلسطينى
فى ١٣ اكتوبر وسط احتفال عجيب فى عمان .

ولم يتم ذلك الاحتفال فى رئاسة مجلس الوزراء ، كما كان ذلك هو الحال
فى المناسبات المماثلة — وانما اقيم فى سفارة تونس ، تحت رعاية السيد الباهى
الادغم الذى كان يتصرف باسم زعماء الدول العربية .

يجب ان يعمل كل من الملك حسين والسيد ياسر عرفات نفس المسامحة
كما لو كان الامر بخص زعيمى دولتين ، تقابلا على أرض محايدة فعد
استقبلهما السيد الباهى الادغم تباعا على عتبة السفارة ليوصلهما الى قاعة

استقبال ضخمة مؤتته على شراز لويس الخامس عشر ، حيث لان في
انظارهما غالبية رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدين في عمان .

وبالنسبة لياسر عرفات الذى كان يرتدى الزى العسكرى ، واضعاً
كوفيته التقليدية ذات الخطوط البيضاء والسوداء على رأسه فقد كان دخوله
متميزاً ، فقد كان مبتسماً ، بادی البهجة ، واسع الحركة ، وقد حيا الشخصيات
الحاضرة ثم أخذ وضعه أمام رجال الصحافة وكاميرات التصوير .
وعنما وصل الملك في زى مارشال الجو بعد ذلك بعشر دقائق ، ظن
القائد الفلسطينى في مكانه ، بينما أسرع كل الناس ليشهدوا على يد الملك
أو يقبلوها ، وتوجه العاهل الاردنى نحو السيد عرفات حيث حياه وهو
واقف مشدود القامة وان كان متوتراً واستقر على الطرف الآخر للاركة
حيث كان يجلس زعيم الفلسطينين . وبعد ذلك بعشر دقائق أوصل السيد
الباهى الادغم ضيوفه نحو مائدة مستطيلة مفروشة بقمش أخضر حيث
احتل المكان الرئيسى جاعلاً الملك الى يمينه والسيد عرفات الى
يساره وشرع الرجال الثلاثة في التوقيع على المعاهدة التى سوف
تحكم العلاقات بين المملكة الهاشمية والمقاومة الفلسطينية بضمان من الحكومتين
العربية . وقد بدأ الملك عصيباً ومتأثراً حيث تجددت ابتسامته ، ومسك القلم
بيده مرتعشة ، فلقد كانت تلك هى المرة الاولى التى يوقع فيها على وثيقة تلزمه
بالتزامات دقيقة ازاء الحركة الفلسطينية . وختلماً للاحتفال فقدلقى السيد
الباهى الادغم خطاباً لم يتردد خلاله في أن يجزل في النصائح والتوصيات لشريكه
قل ان يحثهم على التصافح بحرارة أمام الكاميرات .

ولم يعكس الاتفاق على الاطلاق الميزة التى كانت لدى الملك حسين على
اعدائه ، بل على العكس فقد كان يبدو أن الملك قد تنازل عن جزء لا يستهان به
من سلطاته ، واختصاصاته . وبموجب الوثيقة يكف رئيس الدولة الاردنية عن
ممارسة أية سيطرة على عشرات الالوف من الميليشيات الذين كانوا يعيشون في
مدن مملكته ، ويعترف الملك للسيد ياسر عرفات بصفته الرئيس الوحيد للشعب
الفلسطينى الذى يرجى له حق تقرير المصير ، والى أن يتحقق ذلك ، فإنه يلتزم
بتأمين المساواة الشاملة للمواطنين الاردنيين الذين ينحدرون من أصل فلسطينى ،
وبصفة خاصة في ادارات الدولة . وهو يمنح لقوات المقاومة كل الامتيازات المادية
التى تتمتع بها القوات الملكية ، كما أنه يوافق على ازالة كل منظمة تناصب
العداء للفدائيين الفلسطينيين ، ويعلن عفواً يمكن رجالاً أمثال جورج حبش
ونافى حواتمة اللذين كانت رأساهما مكلوبتين ، بأن يستأنفا بكل طمأنينة
انشطتهما الثورية في الاردن .

وتحول الملك حسين ، الذى لم يكف عن المطالبة بحل وسط مع اسرائيل
منذ ١٩٦٧ ، الى مقاتل متطرف ، ففسد وافق بلا أدنى تحفظات على هدف

الفدائيين في تحذير كل فلسطين — وهو الامر الذى يتضمن ازالة الدوسة اليهودية — وهو بذلك يتعهد بان يجعل من مملكته «قاعدة الثورة الفلسطينية» .

وبطبيعة الحال ، فلم يطبق الاتفاق على الاطلاق . وبعد شهر من ذلك تم تعد العاصمة الاردنية هي « هانوى » المقاومة الفلسطينية . ففي المطار لم يكن هناك اى ممثل لمنظمات الفدائيين ليستقبل الصحفي الجوال ليوجهه ، فى التحقيق الذى سوف يشرع فيه ، وعلى الطريق المؤدى الى المدينة اختفت حواجز الفدائيين ، ولم يعد الفلسطينيون الذين يرتدون ملابس الفهد ، وأدبهم على زناد بنادقهم الرشاشة ، لم يعد هؤلاء يتسكعون فى شوارع عمان .

وقد تغير موقف سائقي أحمد من النقيض الى النقيض ، فقبل حرب سبتمبر الأهلية كان يزهو بأنه فلسطينى وفدائى ، ولم يكن يفارق أبدا رشاشه « الكلاشينكوف » الذى كان يضعه بشكل ظاهر فى المقعد الامامى لسيارته ، وكان يكفيه أن يعرض بطاقته من « فتح » لكى يعبر الحدود . وكان يصيح مهددا « اننى فدائى » عندما يجرؤ أحد جنود الجيش الاردنى ، رغم كل شئ ، ليخضعه للتفتيش عن الهوية . وبفضل أحمد فلم آكن على الاطلاق بحاجة الى تقديم أية وثيقة تبريرية بالنسبة لانتقالاتى فى مناطق ممنوعة على الصحفيين من حيث المبدأ . فكل المملكة الهاشمية كانت أمام عينيه « أرض محررة » وقاعدة الثورة الفلسطينية .

واليوم ، لم يعد أحمد هو نفس الرجل ، فقبل أن يترك عمان ليوصلنى الى شمال الأردن قام بعمل جولة على مكاتب المدينة ، وعلى الرغم من تصريحات المرور التى حصل عليها من السلطات العسكرية ، ومن وزارة الاعلام ، فكان يبحث بشق النفس عن صورة للملك حسين اذ انه كان يرغب فى تثبيتها على زجاج سيارته الامامى وعند حواجز الجيش التى حلت محل حواجز الفدائيين على محاور الطرق الرئيسية كان يبادر بالاجابة ، بشئ من المجاملة ، على كل الأسئلة . وكان يدعى بأنه قد ولد فى عمان لانه كان يخشى بحق أن تثير أصوله الفلسطينية الشك عند مستجوبيه من الاردنيين .

وكان يذكرنى وهو متضايق ، على سبيل التبرير ، بأنه أب لسته أطفال ، « وانه يجب أن يعيش » .

لقد كان الفدائيون ، منذ أسابيع قليلة مضت يثيرون شهامة البعض ورعب البعض الآخر . وكان فى استطاعتهم القبض على مصور صحفى اذا أثار شكوكهم ، أو ينقضوا نزاعا للعمل لصالح الاحراء . كانت قوتهم نثر الرهبة فى النفوس : فقد كانوا يتجولون بعربات مصححة ، ومدافع رشاشة ، وعربات جيب ، وسيارات مياه ، وحتى سيارات المرسيدس الفاخرة . وبشكل عام كانوا يحيطون أنفسهم بميليشيات مسلحة حتى الاسنان ، ويعبثون

المدينة كالاعصار على صوت نفيهم الحاد . وكان تجسار السوق ينسحبون في الحال الستائر الحديدية لمحلّاتهم ، حذرا أو خوفا . وكثيرا ما كان تبادل اطلاق النار مع قوات النظام يثير الرعب . وكان السكان ينسحبون الى منازلهم حتى صبيحة اليوم التالي .

واذا كانت مظاهر القوة هذه تضايق اوساط رجال الأعمال بنفس مقدار مضايقتها لعامة الشعب ضحية الركود ، فانها كانت تثير سخط جيش الملك حسين بدرجة كبيرة .

وهكذا ، وبالتدريج ، فان ضباط الملك حسين اعتسادوا أن يصفوا الفدائيين بتعبير « الارهابيين » الذي يستخدمه المذيعون باللغة العربية في الاذاعة الاسرائيلية ، ولم يكن نادرا أن تسمعهم في لحظات غضبهم ، يندرون للبحيم « أولئك الكلاب من الفلسطينيين ومن اليهود » .

وقد دفع السيد نايف حواتمة ، رئيس الجبهة الديمقراطية ، الامور الى ذروتها مستعيدا - مع بعض التعديل الطفيف - الأمر العسكري الثوري للبلشفيين في عام ١٩١٧ :

« كل السلطة للمقاومة » . وبينما هو يطلق هذا الشعار ، الذي كان يمكن للمرء قراءته بحروف كبيرة على جدران عمان ، كان رجال ميليشياته يحملون رشاشاتهم ويوزعون منشورات تدعو جنود وضباط الجيش الملكي « للالتحاق بصفوف البروليتاريا وصفوف الثورة » . مؤيدين « الماركسية - اللينينية ، البعيدة عن كل تبعية » ، وقد قال لي ، انه بالنسبة له فان قلب الأنظمة الرجعية العربية - والتي وضع الملك حسين على رأسها - هو عمل له الاسبقية ، وبدونه فان تحرير فلسطين من نير الصهيونية ليس الا هدفا وهميا .

وتعليقا على نزوة رئيس الجبهة الديمقراطية والتي بموجبها فان « ساعة كرينسكى قد دقت » قال لي أحد قادة فتح بمرارة : « لقد أخطأ حواتمة في بضع سنوات . فنحن لسنا في عام ١٩١٧ ، وانما نحن بالتأكيد في عام ١٩٠٥ ، في عصر يمكن فيه للقيصر أن يسمح لنفسه بأن يذبح الشعب بلا عقاب » .

« حتى اليهود لم يعاملونا اطلاقا كما فعل حسين . ان حلمي الآن هو أن اذهب للالتحاق بعائلتي في الضفة الغربية ، شريطة أن تقبل السلطات الاسرائيلية طلبي » لقد دار هذا الحديث في نوفمبر ١٩٧٠ في مطعم متواضع في عمان مع أحد العمال الفلسطينيين ، والذي كان من شأنه في وقت آخر أن يجعل مستمعيه يرتجفون من السخط . وكان أولئك المحيطون بنا يستمعون اليه مصدقين على حديثه بهز رؤوسهم ، وسواء كانوا عاطلين مثل محدثنا هذا أم لا فانهم لم يعودوا يشعرون بالامن في بلد ذهب فيه الجيش الى حد اطلاق النار على السكان المدنيين . وبالنسبة للمغالبية فقد كانوا يأملون في أن يحذو حذو

الخمسين ألف فلسطيني الذين أخذوا - من جديد - طريق الهجرة الجماعية صبيحة معارك سبتمبر الى سوريا او لبنان .

وقال أحد الحاضرين : « انها لم تكن معركة شريفة وانما مذبحة يشهده اللايريا » .

لقد كان سلوك الجيش الاردني موضع اذانة ، ومع ذلك فباستثناء عمان والمزرقاء حيث كان القصف متسقا وكثيفا ، فان المواجهات لم تكن خطيرة للغاية . وخلال جولة في الشمال الخاضع للسيطرة العملية « لسوفيت » الفدائيين ، استطعت أن أتأكد ان الخسائر المادية والخسائر البشرية كانت ضعيفة نسبيا ففي اربد وجرش والسلط والبقاع اكتفى الجيش بحصار تجمعات السكان واطلاق النار بشكل متفرق على مواقع الفدائيين . وقد ارتفع عدد الضحايا في هذه المناطق ، طبقا لارقام الصليب الاحمر الفلسطيني الى نحو ٦٥٠ قتيل ، و ١٥٠٠ جريح ، بينما في مدينتي عمان والمزرقاء فقط كان هناك اكثر من ٣٠٠٠ قتيل و ١٠٠٠٠ جريح ، ومع ذلك فان هذه الارقام - التي ايدها مصادر محايدة - لا تأخذ في حساباتها الاشخاص المختفين تحت الانقاض ، وكذلك اولئك الذين لم يتم علاجهم في المؤسسات الصحية .

وفي المجموع ، فان الضحايا كانوا اقل عددا عما كان المرء يخشاه في الاصل . واسباب ذلك متعددة : فقد هرب عشرات الالوف من الاشخاص من المدن ومخيمات اللاجئين عشية المعارك حين اعلن عن تشكيل حكومة عسكرية كما أن منازل عمان مشيدة بالاحجار الضخمة بصفة خاصة ، وكذلك فان المخايء العديدة المخصصة لعاصمة بلد في حالة حرب قدمت حماية فعالة لأولئك الذين كانوا هدفا للمدفعية الاردنية .

ومع ذلك فلن الصراع لم ينته بعد فقد جاء تعيين السيد وصفي البل في ٢٨ اكتوبر على رأس الحكومة ، وهو أحد « الرجال الاقوياء » في المملكة ، ليعلم عن حملة جديدة ضد الفدائيين ، والتي أخذت الشكل البارز لسلسلة من الضربات المنتظمة . فتحت دعاوى مختلفة انهك الفلسطينيون ، وتم طردهم وابعادهم عن المواقع التي كانوا يحتلونها .

وقد تم وضع حد للتراشق بنيران البنادق الذي اندلع في يناير ١٩٧١ في عمان وذلك بتوقيع اتفاق ثان والذي لم يطبق أيضا . وقد كان الفدائيون مرغمين على اخلاء جميع مدن الاردن خلال القصف الاول من أبريل . وفي فجر ٣١ مايو قام بعض اتباع الجيش بنسف ثلاثة شواهد في عمان كان الفلسطينيون قد اقاموها لتخليد ذكرى موتاهم . وفي ٣١ يوليو شنت القوات الملكية الهجوم الذي وضع نهاية حاسمة للوجود العسكري للمقاومة : اذ ان الثلاثة الاف فدائي الذين كانوا

قد تجمعوا من جديد في غابات ومرتفعات جرش وعجلون ثم أسرهم أو أجبروا على
الهرب الى الضفة الغربية ، وسوريا ولبنان والعراق . وقد وضعت الحسرة
الارمنية - الفلسطينية أوزارها في ١٧ يوليو . وفي اليوم التالي تم الاعلان بان
اتفاقيات حسين - عرفات أصبحت لاغية .

وقد دفع رئيس الوزراء وصفي التل ثمن انتصلره غاليا حيث قتله أحد
« الكوماندوز » الفلسطينيين في ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ على عتبة أحد الفنادق الكبرى
في القاهرة . وحملت الجريمة توقيع « أيلول الاسود » .

اتفصل الثالث

« المظهر »

بعد عامين من مواجهة سبتمبر الدامية في ١٩٧٠ ، وفى الرغم من الجدل الداخلى المتنوع ، واختبارات الوجدان الشاقة ، فمازالت المقاومة والرأى العام الفلسطينى فريسة للاضطراب العميق ، ومع ذلك فقد سمح تحقيق تم فى خريف ١٩٧٢ فى الاردن وسوريا ولبنان وفى الاراضى المحتلة بواسطة اسرائيل بقياس التطورات والنضج الذى تم فى المسيرة .

فى حبرون (١) ، بالضفة الغربية كان الصحفى الاجنبى يستطيع ان يلاحظ تحت رواق العصور الوسطى لمسجد المدينة الكبير ، الحرم الابراهيمى وهو اثر مسيح ذو أسوار ضخمة شاهقة ، بعض الجنود الاسرائيليين يقومون بحراسته وقد استندوا بتهاون على مدافعهم الرشاشة .

كان هؤلاء الجنود يتفحصون الزوار ، ويطالبونهم بكياسة بأن يتزودوا بغطاء للرأس ، وهو امر لابد منه فى المعابد اليهودية ، وبالتتابع كنا نرتقى السلم الحجرى الطويل الذى يؤدى الى حرم المسجد ، وكانت الضوضاء القادمة ، أولا من بعيد ، وغير الواضحة لترتيل طقس يهودى ، تتضح بالتتابع وتتسع حتى تصبح مدوية .

وكان نحو مائة من المؤمنين ، معظمهم من الجنود فى زيهم الرسمى ، واضعين « الطاقية » على قمة الرأس وهم يتمايلون بطريقة متقطعة امام التوراة ، وقد اضاعوا الشموع وهم يحتفلون بحماس بالقداس .

ولاول مرة منذ اربعة عشر قرنا يكون اليهود فى وضع يمكنهم فيه اقامة صلاواتهم فى البناء الذى يحوى « مقابر البطاركة » ، ابراهيم واسحاق ويعقوب يحظون باحترام الاسرائيليين والمسلمين .

وصرخ عجوز ذو لحية بيضاء رفيعة وقصيرة تنتهى بالصدغين وتشبه العنق ويزندى الزى السرى وقد استشاط غضبا « انه لا امر فاضح . . انه لرجس » . لقد اتى ليسجد امام ضريح ابراهيم فى مواجهة مدفن يعقوب ، حيث كان يتوالى اقامة قداس السبت ، واضاف الرجل « ان كل سلوكهم يتعارض مع معتقداتنا ، انهم لا يخلعون نعاليهم وهم يدخلون هذا المكان المقدس ، لقد اقاموا هناك مقاعد حيث لا يسمح الا بالسجود ، انهم يساولون

(١) التسمية الاسرائيلية لمدينة الخليل — المراجع

الخطر الذي يخرمه ديننا ، انهم يقرضون علينا اشياء خاصة بشتعائهم ،
والتي يمارسونها بضجيج في مكان يعد الشكون فيه هو القاعدة . انه معبد
يهودي في قلب مسجد يالها من جريمة . هل قد اذنبنا يا سيدي حتى نستحق
مثل هذه الالهات ؟ .

ومع غروب الشمس خلت حبرون من سنياعها واستعانت مظهرها
كمدينة وديعة لاقليم عري الطابع ، بماذنها ، ومنازلها الصغيرة البيضاء وقبابها ،
واروقتها ، ومحلاتها ، وحاراتها المتعرجة . واسرعت امرأة طويلة شقراء -
تري هل هي أمريكية ؟ تغادر السوق ، بينما بعض النساء المحجبات المتفحات
بالشال الأسود التقليدي يدفعونها علانية من كتفها وهم يقاطعونها ، وبعض
الصبية يلقونها بالاحجار وهم يصيحون « يهودية » وقد راقب بعض التجار
الذين كانوا يجلسون على اغتاب مخلاتهم هذا المنظر بيزود كانت تنم عن عدم
مبالاة ، عند البعض ، وعن العداء او الحقد ، عند البعض الآخر . وقد احاطت
اشعة الشفق الأخيرة بقبة المسجد والتي عند قمتها تبرز خيالات الجنود
الاسرائيليين وهم يقبضون على تدافعهم .

ومن بعيد عند ذروة أحسد التلال الذي يشرف على المدينة اصطفت
العمارات الكبيرة ، والموحدة الطراز قائمة ككتكات الجند .

وكان المكان في مجموعه ، تطوقه الاسلاك والحواجز الشائكة . تلك هي
كربيات عربية ، التجمع السكاني اليهودي الذي تأسس في نهاية ١٩٧٠ في نطاق
منطقة عسكرية مقامة على مساحة ٣٠ هكتار من الاراضي المصادرة ،
وتم توطين مائتين وخمسين عائلة من اليهود المتدينين وهم أولئك الذين فرضوا
حق ممارسة طقوسهم في مسجد حبرون . وكانت بعض البلدوزرات بالقرب
من المكان لتمهيد بناء مائتين مسكن اضافي وكانت بعض المحلات ، التي تتنافس
مع التجار العرب ، قد فتحت أبوابها كما ان بعض الصناعات الاسرائيلية كانت
ستقام هناك عما قريب .

ويقدر الفلسطينيون انهم ضحايا لـ « مؤامرة صهيونية دنيئة » فالجميع
يقولون لك ان حالة حبرون ليست حالة استثنائية ، فمنذ موجات الهجرة
اليهودية الاولى مع بداية القرن استخدمت كل الطرق لخرمان السكان الاصليين
من وطنهم : بشراء الاراضي قبل انشاء دولة اسرائيل ، ثم بعد ذلك عن طريق
الغزو والارهاب ، وعن طريق المصادرة والاستيلاء على الممتلكات ، وبمساعدة
ترسانة مذهلة من القوانين التي تثير دعاء ذات طبيعة دينية ، تاريخية ،
اقتصادية ، سياسية ، أمنية . كما ان مئات الالوف من الهكتارات التي كانت
تخص الفلسطينيين الذين لجأوا الى الخارج أو لأولئك الذين اختاروا العيش

في ظل العلم الاسرائيلي ، تم تحويلها الى الاستيطان اليهودي (١) وعلى ذلك فلم يكن من المدهش — كما يقولون لك ايضا — ان نوافق حكومة القدس — خشيت أحداث سابقة خطيرة على عودة السكان العرب في عكرت — وبرعم الى قراهم في الجليل ، لقد رفضت ذلك على الرغم من حكم المحكمة العليا وعلى الرغم من وجود حركة احتجاج قوية بين الاسرائيليين انفسهم . وكان هؤلاء قد « استبعدوا مؤقتا » عام ١٩٤٨ « لاسباب أمنية » قبل ان يتم نسف منازلهم وتسليم اراضيهم للرواد اليهود .

الاندماج الاقتصادي :

اصبح الفلسطينيون يخشون الآن من اندماج النصف الثاني من وطنهم الاصلى — الضفة الغربية وغزة — بدوره في دولة اسرائيل . ففي خمس سنوات من يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية ١٩٧٢ تم اقامة ثمان وأربعين مستوطنة زراعية مدنية ، أو شبه عسكرية في الاراضي المحتلة . وقد أحدثت حالتان من حالات الاستيلاء على الاراضي فضيحة بسبب طبيعتهما التعسفية الخاصة : فحتى يفتح الطريق امام اقامة المستوطنات ، قام الجيش في ابريل ١٩٧٢ برش الاراضي الزراعية بالسموم الكيماوية ، وهي الاراضي التي رفضت اخلاء سكان عكرية ، وهي قرية تقع على بعد عشرة كيلو مترات من جنوب شرق نابلس ، ومن جهة أخرى ، وفي يناير ١٩٧٢ قام الجيش بطرد نحو عشرين ألف عربي بالقوة العسكرية من رفح ، في قطاع غزة ، قبل تدمير مساكنهم ، وردم آبار المياه ، والاستيلاء على اراضيهم التي تمتد الى نحو ١٢٠ كيلو مترا مربعا . وفي اعقاب حملة صحفية عنيفة ، وخاصة في صحف حزب المابام الحاكم ، تلقى الضباط المعظام وكبار الموظفين المسؤولين عن هذا الاجراء ، وبعد ثلاثة اشهر ، توبيخا . ولا يعتقد الفلسطينيون ، بالتأكيد ، انه بمقدور الادارة العسكرية ان تأخذ مبادرة بمثل هذا الاتساع دون تعليمات محددة من أعلى سلطات الدولة . وهم يعتقدون كذلك ان الحكومة ترفض رد الحق للفلاحين الذين اغتصبت اراضيهم ، طالما ان المستوطنين الزراعيين الجدد في رفح مستمرين في الازدهار .

وفي القدس حيث تم ضم القطاع العربي صبيحة حرب الايام الستة ، فان الموقف كان أقل غموضا بكثير . فحتى ١٩٧٢ تم نزع ملكية ١٢٠٠ هكتار وتم تدمير اربع مسكن عربي — وتم احلالها بمنازل خصصت بوجه عام للمهاجرين اليهود — وتم طرد ما يقرب من اربعة آلاف فلسطيني من منازلهم التي يشغلونها منذ عام ١٩٤٨ في الحي اليهودي القديم . وامتدت شعاب المدينة في كل الاتجاهات، خاصة على المرتفعات التي كانت تنتمي حتى ١٩٦٧ للملكة الاردنية.

(١) العرب في اسرائيل : تأليف حبري جريس — مارسبرو ١٩٦٩ .

وبشكل متناقض ، فإن الاندماج الاقتصادي للأراضي المحتلة - على الرغم من الرفاهية التي يكفلها - نمت بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، القومية الفلسطينية ، والصراع الإقليمي . ومن النظرة الأولى فإن مثل هذه النتيجة تبدو محالة . ففي كل مكان ، تقريباً ، يبدو للأنظار الازدهار النسبي للعرب بالقياس إلى الفترة السابقة للاحتلال . فسوق القدس لا تفرغ من السائحين الذين يساومون على الأسعار ، والعمالة الكاملة أعادت الكرامة إلى اللاجئين الذين كانوا يعيشون على الإحسان الدولي . والبعض قد أقام لنفسه مساكن بمواد البناء المعتادة (١) ، وغصت مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بهوائيات التليفزيون (وقد زاد عدد الأجهزة في الأراضي المحتلة من ٣٠٠٠ جهاز عام ١٩٦٧ إلى ٤٠٠٠٠ عام ١٩٧٢) . وقام البورجوازيون بشراء المزيد من السيارات الخاصة (بزيادة قدرها ٥٠ ٪) وفي أكثر الأحيان كانوا يسافرون إلى الخارج . وفي الضفة الغربية تضاعف الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي تقريباً في أربع سنوات . ومع ذلك فقد أثارت هذه الموازنة المشجعة ، التي أقامتها الإدارة العسكرية ، الشك لدى عدد من المسئولين الإسرائيليين . فقد أعلن بنحاس سابير ، المشرف على حزب العمل ووزير المالية في ٩ نوفمبر ١٩٧٢ : « إن أولئك الذين يعتقدون أن تحسين مستوى المعيشة يعوض التطلعات الوطنية ، لم يعوا دروس التاريخ » .

والأسوأ أن الظروف التي كان يعمل في ظلها الاندماج بدت والحكم على ذلك بصفة خاصة مأخوذ من حديث العديد من الفلسطينيين من كل الطبقات الاجتماعية - تولد أحقاداً جديدة وعداوة حادة . فالعمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل بقدرهم مستواهم ليس بمقارنته بذلك الذي كانوا عليه قبل الاحتلال ، وإنما بمستوى زملائهم اليهود ، وهم في ذلك يحسون بأنهم ضحايا التفرقة التي لا تحتل ، وفي هذا الصدد فقد بدت لي حالة خليل م . وهو أحد المقيمين في غزة ، حالة نموذجية لبناء ، في الأربعين من العمر ، مسيحي العقيدة ، لا علاقة له بالسياسة ، يعمل في أسرة كبيرة ، ويتحدث العبرية بطلاقة ، عمل بعض أصحاب العمل اليهود منذ ١٩٦٩ وقال لي :

« إن مقدرتي الشرائية لم تتحسن منذ الاحتلال ، حقيقة قد ارتفع أجرى ثلاثة أضعاف غير أن نفقات المعيشة زادت أربعة أضعاف ، وبفضل دخل أمي وولدي الشاب ، اللذين استطاعا الحصول على عمل ما كنت أستطيع موازنة ميزانيتي ، أنني أشغل وظيفة رئيس عمال ، دون أن أثبت في العمل ، وعلى هذا فأنني أتقاضى أقل من نصف ما يحصل عليه اليهودي المثبت

في العمل . وفي الحقيقة فإن صاحب العمل قام بتسجيلي « كعامل يدوي » ولذا فأنني أعمل باليومية ، وليس لي الحق في العطلة الأسبوعية ولا في العطلة السنوية ، ولا في التأمينات الاجتماعية ، ويمكن أن أطرده في أية لحظة دون أخطار ولا تعويضات وبوصفي أجنبيا ، في الواقع ، فليس لي الحق في الانضمام لأي نقابة ، وبالإضافة لذلك فإن القانون يمنعني من الإقامة في إسرائيل حتى لو كان محل عملي يوجد بها . وعلى ذلك فليست في وضع أستطيع معه التحمل نفسيا أو ماليا أقطع مسافة أربع ساعات يوميا ولذا فأنني أنام في الساحة في العراء ، بموافقة صاحب العمل ، وربما بالموافقة الضمنية لسلطات الديوليس . كما أنتنى أعود مرة في الأسبوع الى منزلي حيث أقضي النهار — مع زوجتي وأطفالي .

ووفق تقدير الكولونيل هوروتيز المتحدث الرسمي باسم الإدارة العسكرية فنحو سبعين ألف فلسطيني — يمثلون نحو نصف القوى العاملة في الضفة الغربية وغزة — في وضع شبيه بموقف بناء غزة هذا . وهناك نحو عشرين ألف عامل آخرين يعملون في مشروعات عربية في الأراضي المحتلة ويعتبرون بمثابة مصدر امداد منتظم للصناعات الاسرائيلية (وخاصة في مواد البناء ، الملابس الجاهزة ، الاثاث ، والجلد ، وصناعة الحلوى) ، التي تستفيد من رخص الايدي العاملة العربية . وهكذا فإن رجال أعمال الدولة العبرية يجبرون لانفسهم فائدة مزدوجة : فهم يضمّنون ايد عاملة اقل تكلفة عما هو في إسرائيل ، كما أنهم يوزعون في الأراضي المحتلة قوة شرائية تعمل لصالح تصريف منتجاتهم الخاصة .

وقد بلغت الاجور المدفوعة للعمال العرب العاملين في إسرائيل عام ١٩٧١ — ٣٠٠ مليون جنيه ، بينما بلغت صادرات الدولة اليهودية في الضفة الغربية وغزة ٣٨٠ مليون جنيه .

وهكذا أصبحت الأراضي المحتلة هي العميل العالي الثاني للمنتجات الاسرائيلية (باستبعاد الماس) وذلك بعد الولايات المتحدة وقبل بريطانيا العظمى .

وقد تأثرت البورجوازية الفلسطينية ، من جانبها ، بشكل مختلف بالاندماج الاقتصادي . إذ يؤكد بعض المصدرين ورجال الصناعة ، بعد شيء من التردد ، أن أرقام أعمالهم في ازدياد « طبيعي » حسبما يقولون . ولكن في الحقيقة يساعدهم في ذلك التسهيلات المالية والضرائبية التي منحها لهم الحكومة ، في ذلك الوقت ، وبنفس الطريقة التي يعامل بها أصحاب العمل اليهود . ومع ذلك فالجميع يخشون تأثير استثمارات رؤوس الاموال اليهودية في الضفة الغربية وغزة والمصرح بها بشكل رسمي منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

وفي الحقيقة فان منافسة المنتجات الاسرائيلية تامة الصنع والتي اغرقت السوق ، واشتعال الاسعار ، والنقص المحزن في الايدي العاملة اثر على المستثمرين الصغار والمتوسطين ، وعلى الحرفيين ، وجزء من الفلاحين الذين تعين على عدد منهم ترك اراضيهم او اعمالهم للعمل في اسرائيل . وفي المقابل فان المثقفين قد تملكهم اليأس من وجود فرص عمل في بلد يمكنه ان يزدهر بان لديه واحدا من المعدلات الاكثر ارتفاعا من التخصصات الجامعية .

وبعد الهجرة الجماعية في عامي ٤٨ ، ١٩٦٧ . أصبحت الهجرة الآن بالآلاف حيث ينزح العرب من الضفة الغربية وغزة ليستقروا في الخارج تحت سماءات أكثر تساهما .

وقد نشرت حركة شباب الحزب الاشتراكي الاسرائيلي (المسابام) في عام ١٩٧٢ اعلانا بليفا : عبارة عن رجل نصف وجهه ليهودي سوفيتي ، والنصف الآخر لعربي فلسطيني ، مع الشرح التالي : « كل انسان له الحق في وطن » . شعار نبيل ، ولكنه شعار ترجم بتناقض اليم : لم يكن من النادر في مطار تل ابيب ان تلتقى مجموعتان من الناس وهم يرحلون تحت ثقل حقائبهم يراقبون بعضهم بعضا ، البعض شقر الوجوه ذو مظهر سبلافي من مثقفي موسكو او فلاحين من جورجيا ، حيث وجدوا من جديد وطن الاجداد للشعب اليهودي ، بينما الآخرون ذوو سحنة برونزية ، ووجه سام ، حرفيون من حبرون او مثقفون من غزة يغادرونها نهائيا ، واثينا الى بلدان بعيدة مثل كندا او استراليا ، وهؤلاء وأولئك ، ولانسباب متناقضة تماما لم يستطيعوا ان يتمالكوا مشاعرهم .

الاحتلال على مدار الايام :

لم يكن الاحباط اقل بين المقاتلين الفلسطينيين ، كما لمسته بنفسى في قاعدة فدائية بالقرب من « حبريه » في جنوب شرق لبنان : ها هم جالسون القرفصاء في كهف بأحد الجبال ، بينما بدأت فجأة طائرات الميراج الاسرائيلية تنقض على المكان الواحدة تلو الاخرى . وارتفع صوت أجش : « خلاص » ، انهم سوف يقصفوننا » وحبس نحو الخمسين فدائيا الذين كانوا يحيطون بى انفسهم ، واستأنفت الطائرات ارتفاعها وابتعدت تجاه حدود الدولة اليهودية ، على مبعدة عشر كيلومترات من تلنا . وقامت طائرات الميراج بعمل نصف دورة ثم حلقت من جديد فوق القاعدة قبل ان تتوغل بشكل أكثر عمقا في الاراضي اللبنانية بكل طمانينة .

وقطع الصمت مراهق هزيل يمسك بيديه مدفعه الرشاش ، وصباح وهو ذاك الوجه : « انهم يتفعلون ما يريدون كما لو كانوا في بلدهم ، وليس

هناك طائرة لبنانية واحدة للاقاتهم ، وليس هناك مدفع واحد مضاد للطائرات يمكن أن يصوب في اتجاههم » . وهو نفسه لم يطلق طلقة واحدة منذ شهور ، بعد أن حرمت بيروت على المقاتلين الفلسطينيين استخدام الاراضي اللبنانية بشن الهجمات ضد المواقع الاسرائيلية . وتدخل الكولونيل مصطفى سعد الدين ، قائد المنطقة لكى يهدىء من روع مرؤوسيه الشاب قائلا : « ليس في الامر شيء ، ان الاسرائيليين يريدون تخويفنا فقط » وهو في الثلاثين من عمره ، ذو شعر قصير ، منبسط الوجه ذو عينين يقظتين ، وقد دأب على أن يبرهن على أن عدم النشاط المفروض على الفدائيين ليس الا وقفة تكتيكية وتحدث عن مراحل الثورة البلشفية ، وعن كوميون باريس ورجع الى البيان الشيوعي ، والى هيجل وفيورباخ ، وهو ابن لاجد عمال السفن في حيفا ، ولجأ الى سوريا منذ الحرب الاسرائيلية العربية في ١٩٤٨ ، ودرس العبرية والعهد القديم ، والتلمود الذى كان يستشهد به قدر استشهاده بكلاسيكيات الصهيونية ، ليفسر سياسة اسرائيل ، التى تريد أن تهيمن على العالم العربى » .

ويذكر السيد زهير محسن قائد منظمة الصاعقة ، والذي أقر مع ذلك الاتفاق الذى تم ابرامه مع بيروت حول تجميد انشطة الكوماندوز : (١) لقد أخطأ العرب لعدم ردهم المضربة بالضربة » وقد اصطحبني في ذلك اليوم عبر « المنطقة المركزية » في جنوب لبنان لزيارة المواقع الفلسطينية التى قصفتها الطائرات الاسرائيلية حديثا ، وهو بدين ، أنيق ، يرتدى قميصا عسكريا جنزاري اللون جيد التفصيل ، وكان يسبح بعدم اكتراث بمسبحة من الاحجار شبه الكريمة ويدخن طوال الوقت سيجارا ضخما . وعلى مسافة مائة كيلومتر توقفت سيارتنا ، عند عشرات من حراجز الجيش تفتيش عن الهوية ، تفتيش ، خط سير ممنوع ، كل شيء تم تنفيذه لعرقلة تنقلات الفدائيين ، ومنعهم من ادخال الاسلحة في المنطقة ، أو من الاقتراب من الحدود الاسرائيلية ، وأيضا بناء على الطلب الواضح من السكان الاصليين الذين كانوا يخشون انتقام الدولة اليهودية من تجمعات سكانية معينة ، وفي هذا الصدد فقد ذكر لى نايف حواتمة رئيس الجبهة الديمقراطية : « اننا في كمشاة بين الاسرائيليين واللبنانيين ، خاضعون لضغط مزدوج ، احدهما عسكري ، والآخر سياسى ، والهدف هو خنقنا » .

وفي الحقيقة ، فان منافسة المنتجات الاسرائيلية تامة الصنع ، والتى

(١) اغتيل زهير محسن على أيدي مجهولين في « كان » في ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٩ .

وفي سوريا أيضا كان موقف المقاتلين أكثر صعوبة ، فمن النظرة الأولى يبدو أنهم يتمتعون بحرية كبيرة . فالصاعقة ، وهي الفرع العسكرى لحزب البعث الحاكم ، حصلت على مكانة شبه رسمية . فهي تمتلك المهارات وجيشا من الموظفين — أو أحيانا مكاتب فاخرة — ومعسكرات تدريب ، وقواعد وأسلحة متطورة .

وأماكن فتح — مع أنها أكثر تواضعا — فانها تدوى بأنشطة محمومة ، فهناك حركة دائبة للفدائيين مختلى الهندام ، وللسكرتارية المنهمكين ، وبعض المقاتلين والمتعاطفين بحثا عن التعليمات أو المطبوعات ، وهناك مطبعة « رونيو » ، وقد انهمك بعض الشباب الجامعيين في مناقشات حادة مع بعض العمال من ضواحي دمشق ، مما ينم عن أمن مسترخ غير مأثوف في بلدان عربية أخرى .

أما الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ، وهي القدوة السيئة للحركة الفلسطينية ، والمستبعدة من منظمة التحرير الفلسطينية بسبب مواقفها المتطرفة ، فانها تمتلك مكاتب وبيوتا في قلب العاصمة السورية . ورئيسها أحمد جبريل مطلوب من جانب البوليس الاسرائيلى — وهو يزهو بأنهم لم ينجحوا في وضع يدهم على صورة واحدة له — وقد قادنى دون التصريح المسبق من السلطات السورية الى احدى قواعد حركته التى خربها الطيران الاسرائيلى في ذلك اليوم . كما اصطحبنى الى معسكر للتدريب .

وبفضل الافشاء غير المعتمد للاسرار ، وبعض التلميحات ، والتحقق بالرؤية فان المراقب الاجنبى يصل بسرعة الى قناعة بأن الرقابة التى تفرضها حكومة الرئيس الاسد هي أيضا أكثر تعسفا ، من حيث الجوهر ، من تلك التى يخضع لها الفدائيون في لبنان . فالسلطة السورية ، وهى سلطة مركزية بشكل كبير ، متعالية فيما يختص بموضوع السيادة الوطنية ، ومقتنعة بأن الجيوش العربية النظامية فقط هي التى بمقدورها دحر اسرائيل ، وتعتبر المنظمات الفلسطينية قوة معاونة ، واحدى أدوات سياستها . وينتج عن ذلك أن المقاتلين لا يستطيعون الشروع في أقل عمل على هضبة الجولان (التى تحتلها اسرائيل) الا بتصريح واضح من المكتب الثانى وأحيانا بالتعاون الوثيق مع بعض وحدات التدخل السورية .

لماذا يقبل الفدائيون هنا في سوريا ودون عبوس ، وصاية تعارض عقيدتهم ؟ لقد فسر المسئولون الفلسطينيون في دمشق ذلك بأن : « نظام الرئيس الاسد هو الأكثر راديكالية في المنطقة ، وهو الأكثر اقترابا من مفاهيمنا الايديولوجية ، ومن جهة أخرى فهو لا يغامر بالتضحية بناء على مذهب التسوية السلمية ، وهو أمر مستبعد لان اسرائيل قررت عدم اعادة الجولان الى سوريا » .

ان الانتكاسة الدائمة التي كبدتها جيش الملك حسين للفدائيين في سبتمبر سنة ١٩٧٠ حددت بلا شك ، انعطافة في تاريخ المقاومة الفلسطينية . فقد نزع سلاحهم شيئا فشيئا ، وتم احتواؤهم ، وفي المرحلة الأخيرة تم طردهم نهائيا خارج الحدود الاردنية ، وقد حرم المقاتلون مرة واحدة من « محرابهم » ومن قواعدهم الاساسية سواء الشعبية أو العملية .

اذ ان اكثر من ٧٠٪ من عملياتهم ضد قوات الاحتلال كانت تدور ، قبل سبتمبر ١٩٧٠ ، على خطوط وقف اطلاق النار على ضفاف الاردن .

وقد ساهمت نكبة الاردن بشكل كبير في انهيار المقاومة في الاراضي المحتلة كما يشهد على ذلك انخفاض عدد الهجمات ضد العدو : وكانت هذه الهجمات اقل عشر مرات في عام ١٩٧٢ عن عام ١٩٧٠ حسب احصائيات الحكومة الاسرائيلية . وكل الاشكال الاخرى للنزاع قد اختفت من الناحية الواقعية : الاحتجاجات الجماعية ، الالتماسات ، اضرابات الطلاب ، توقيف العمل عند العمال والتجار ، أعمال العصيان المدني ، المظاهرات العنيفة التي كانت قد بلغت أوجها على وجه الدقة في عام ١٩٧٠ ، كل ذلك لم يعد سوى ذكرى كريهة بالنسبة لسلطات الاحتلال .

ويبدو ان الجنرال ديان قد ربح رهانه : فقد ضحى التعايش السلمي بين اليهود والعرب تحت الراية الاسرائيلية حقيقة في عام ١٩٧٢ . فعشرات الالوف من العمال الفلسطينيين يعبرون كل صباح « الخط الأخضر » الذي يفصل نظريا الاراضي المحتلة عن اسرائيل ليعملوا هناك — وحيانا لتدمير منزل عربي ، وغالبا لبناء مساكن مخصصة للمهاجرين اليهود — ثم يعودون الى مقارهم في المساء دون محاولة القضاء قنبلة أو ان يتركوا خلفهم طردا ملفوما . ويبدو ان بعض الشباب ، وهم اقلية في الحقيقة ، قد انجذبوا اكثر لاجتماع الاستهلاك ، وغرابة الملبس والشعر ، وكذلك بواسطة المخدرات (حيث تضاعف استهلاكها ثلاث مرات) ، حسيبا أعلن مسئول عن الصحة العامة في نابلس) — انجذبوا الى ذلك كله اكثر من انجذابهم لكتيبات « شي جيفارا » .

وقد بدت الظاهرة طَبِيعِيَّة لَدَى عدد من المثقفين الفلسطينيين . فهم يقولون : لماذا نلجأ للمقاومة ، في حين ان منظمات الفدائيين والعالم العربي قد هجروا القتال رغما عنهم أو بارادتهم ، ولماذا نتحمل المخاطرة في حين ان الوطن على الاقل في اللحظة الراهنة قد ضاع مقدما ؟

ويبدو ان القمع وتنفس القدر الظروف الخارجية واندائية قد لعبت دورا حاسما في إعادة النظام . وتعتبر المحصلة التي وصل اليها انسداد عارف العارف — وهو مؤرخ مسن يبلغ الثمانين من عمره — مؤثرة للغاية ، ففي مكتبه في رام الله وضع الواحد والعشرين مؤلفا التي ضمنها تاريخ

الاحتلال . والتي حررها وهو يعتمد أساسا على المعلومات المنشورة في الصحافة الاسرائيلية وعلى شهادات شخصية استطاع بمعاونتها أن يقدم أسماء وعناوين وتواريخ وصورا .

وحسب مصادره ، فمنذ حرب الايام الستة وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٧١ م اعتقل نحو ٥٠٠٠ شخص « متهمين » بالقيام بأنشطة تخريبية وكذلك من الفدائيين وحكم عليهم بالسجن والاشغال الشاقة ، وتم نسف ١٧١٨٠ مسكنا عربيا ، وتم ترحيل ١٤٤٨ شخصا لخطورتهم . وبالانتقام الجماعى الذى تعرضت له التجمعات السكانية ، والعقوبات الاقتصادية ، والاجراءات البوليسية (مثل حظر التجول ، الاستجوابات ، سوء المعاملة ، المضغوط من كافة الانواع) تكمل محاسبته التى سجلها يوما بيوم .

وتعترض السلطات الاسرائيلية من جانبها على هذه الارقام وتواجهها بأرقام أخرى تتعلق بآثار الفدائيين : ١٧٠١ هجوم ، ٥٤٤ قتيلا أو جريحا اسرائيليا عسكريا أو مدنيا . وحقيقة فحتى نهاية ١٩٧٠ سقط على الاقل ١٨٠٠ فدائى فلسطينى خلال مواجهات مسلحة أو محاولات للهرب .

ومنذ أن توقف تسلسل العنف ، قامت سلطات الاحتلال « باعادة ادخال اليد الحديدية فى قفاز من قطيفة » حسب تعبير أحد المراقبين . فقد حدثت افراجات عديدة ، ووفق ما أعلنه مصدر رسمى فقد بقى فى السجون فى عام ١٩٧٢ أقل من ٣٠٠٠ فدائى ادانتهم المحاكم العسكرية أو متهمين محجوزين « اداريا » . اما نسف المنازل فانه بمثابة انتقام ولا يمارس الا نادرا . وبعض المنفيين ، وأحيانا يكون بينهم شخصيات هامة سمح لهم بالعودة الى ديارهم ، ولم يتمتع سكان الاراضى المحتلة على الاطلاق منذ حرب الايام الستة بحرية تعبير بمثل هذا الاتساع . وربما يكون السيد عارف المعارف على حق فى أن يؤكد : « أن هذا الانفراج يهدف الى خدمة الاسرائيليين ودعايتهم » . غير انه هو نفسه يستفيد بشكل كبير حتى انه يدلى بأحاديث الى اذاعة القدس معادية للاسرائيليين بوضوح دون أن يلقى مضايقة . (باستثناء غزة حيث صادفت على الاخص بعض الفلسطينيين المرتابين والمروعين فان غالبية من تحدثت معهم فى الضفة الغربية لم يكونوا يخشون من التعبير بصراحة عن كراهيتهم للاحتلال وحتى لدولة اسرائيل ذاتها . كما تصدر العديد من المطبوعات باللغة العربية فى القدس .

وعلى الرغم من خضوعها للرقابة فانها لا تحجم عن انتقاد حكومة القدس ، بتعبيرات هادئة فى الحقيقة وجول موضوعات ثانوية . ولقد قال لى صحفى فلسطينى بهرارة : « انهم يسمحون لنا بأن نعوى ويؤكد صحفى آخر : « انه على الرغم من كل شيء فاننا نتمتع اليوم على ما فى

ذلك من خجل كبير لنسا ، بحرية لم نعرفها في ظل النظام الاردنى ، والتي يجهلها المغالبية المعظمى من أشقائنا في العالم العربى » .

أما النظام البوليسى ، « المتوارى » والفعل ، فانه لم يكن على الإطلاق متساهلا . فهو يحرص على ألا يتحول تعبير الراى العام السياسى الى أفعال جماعية أو الى حركة منظمة أيا كانت طبيعتها أو أهدافها . وإذا كانت السلطات قد نجحت في تدبير البنية الأساسية لكل تشكيلات الفدائيين ، فان الحزب الشيوعى الاردنى المتمرس على العمل في الخفاء ، يبدو أنه قد طور نفسه ، اذا أخذنا في الاعتبار ما يصدره من صحف ومجلات ومنشورات يتم توزيعها على نطاق واسع .

وفي غزة التى تتميز بمقاومتها الصلبة ، في عدد وجراة محاربيها ، الذين تم اجتياز الكثرين منهم أو قتلهم ، فان الأفراد لا يركنون الى السلبية الا مضطرين . ودائما ما يسمع المرء في معسكرات اللاجئين : « لقد هزمنا مؤقتا ، ولكننا أبدا لن نستسلم » .

وتصور احدى الحكايات التى شاعت في المنطقة بوضوح الحالة المعنوية للسكان : تقول الاسطورة أن شهاد قبر الفدائيين قد انتقل من مكانه بضعة سنتيمترات عند اكتمال البدر ليؤكد أن « المقاومة لم تمت » ويذهب الكثيرون الى المقابر في قلب الليل للتحقق من أصل الحكاية ، وأمام ريبتي من ذلك الأمر أراد واحد من محدثي أن يقودنى الى هناك وهو يقسم باللهته العظيم أنه قد رأى جيدا بعيني رأسه ارتجاف المقبرة المرعب .

« النقد الذاتى » للفدائيين :

على الرغم من انتقاد منظمة التحرير الفلسطينية ، وحتى الخلاف معها ، الا أنها قد احتفظت بمكانتها بين الفلسطينيين . وقد قل لى فلاح فلسطينى ، صغير قوى البنية زائع البصر ممن لجأوا الى الاردن منذ ١٩٤٨ وهو يعمل حاليا مزارعا في الكرامة مفسرا لى لماذا لم يعد يهتم بالسياسة : « انذا لا أثق لا فى الملك حسين ولا فى الفدائيين » . ثم استرخى وقد اطمئن ولعت عيناه وأضاف : « على الرغم من كل شيء فان الفدائيين يا سيدى هم ملح الارض » .

وفي كل مكان ، فى مخيمات اللاجئين فى الضفة الغربية أو فى لبنان ، وفى غزة مثلما هو فى نابلس ، وفى دمشق وعمان ، فان الفلسطينيين من كل المراتب يتحدثون نفس اللغة : « لقد ملكت المقاومة كل وجداننا ، انها

اعادت لنا هويتنا الوطنية وكرامتنا ، فهي تقف ضد الاختلال الاسرائيلي ، والامبريالية » .

والمقاومة هي أولا شأن من شئون العائلة ، فكل واحد يقول لك انه قد احتسب أو أنه كان يحتسب أخا أو ابن عم أو صديقا في صفوف « الحركة » .

وليس من اللائق في الشرق العربي ، أكثر من أي مكان آخر ، أن تنتقد أحد الاقارب في حضور أجنبي ، إذ أن ذلك الأخير سوف يضع في حسبانته بالتدريج ان التعاطف المعبر عنه ، وعلى الرغم من انه صادق ، فانه لن يصل دائما الى حد الالتصاق أو الإعجاب بل العكس .

ومنذ النكسة التي تكبدوها في الاردن في سبتمبر ١٩٧٠ مقارنة بتسلك النكسة التي تحلتهما الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ ، فقد فقد الفدائيون هالتهم ، وأصبح من النادر أن تجد شخصا على استعداد لمنع الملاذ لأحد المقاتلين أو تقديم أدنى عون له سواء في الاراضي التي تحتلها اسرائيل أو في المملكة الاردنية . كما قاطع الشباب منظمات الفدائيين ، وقد أكد لى أحد القادة الفلسطينيين في سوريا ان الغالبية منهم يفضلون الانخراط في الاحزاب السياسية . « وفي مخيمات اللاجئين ، التي تعد مراكز الاثرلة التقليدية ، فان المؤسسات المدرسية لم تكن منتظمة في أخذ الايام مثل ما هي عليه الآن » .

وإذا كان السيد عرفات قد يبدى حزنه ، لان بعض اصدقاء المقاومة قد سارعوا « بتأبين ثورتنا » ، فان السيد ضلّاح خلف (أبو اياد) لم يتردد في تأكيد انه « اذا ما قدر للموقف الراهن أن يستمر فان المقاومة سوف تنهار كلية » وقد سلم كل المسؤولين الآخرين بأن الازمة قد بلغت نقطة خرجة . فمنذ يوليو ١٩٧١ وقعت أعمال فوضى ومواجهات مسلحة بين صفوف الفدائيين ، فهؤلاء قد أثارهم الركود المستمر الذي فرض عليهم ، وقد بلغوا الى حد الجدل في كفاءة بعض قادتهم وتوجههم السيلسي وحتى أمانتهم .

« يجب أن نكون ضحراء مع جماهيرنا ، ان غدم قول الحقيقة كاملة هي إحدى طرق احتقار هذه الجماهير » هكذا أجاب أبو اياد على إحدى الشواغل الرئيسية للرأي العام الفلسطيني الذي كان يجهل الجسد الذي لا يتوقف والذي كان يدور بشكل سرى داخل المنظمات القائدة حول بعض المسائل الحساسة . مثل وحدة المقاومة ، وطبيعة العلاقات مع الدول العربية ، وتوقف النضال المسلح والاختفاء المرتكبة .

وحول هذه النقطة الأخيرة تم اذاعة تصريحات ودراسات تهتم بأسباب
المنكسة الدامية التي تكبدها المقاتلون في ٧٠ - ١٩٧١ بالاردن . وبعض هذه
الدراسات قدمت على انها نقد ذاتي ، غير انها ، تقريبا ، القت بشكل علني
أو بطريقة مستترة بجوهر المسؤولية على الآخرين : الملك حسين ، ناصر ،
الانظمة العربية ، الصهيونيين ، الامبرياليين الامريكيين ، اليساريين . ولم
يقدم المسئولون اجابة مقنعة على الاسئلة التي طرحها الجميع : لماذا لم
يرغب المقاتلون أو لم يستطيعوا الاطاحة بالملك حسين وقد كانوا في أوج قوتهم؟
واذا كانوا، على العكس، في حالة ضعف ، فلماذا تمادوا في المساهمة بالاسراع
في معركة خاسرة مقدما والتي كان الملك حسين يعتقد ، على أقل تقدير - أنها
سابقة لاوانها ؟

ان النقد الذاتي الحقيقي كان سيؤدي ، الى ضعف مستمر بسبب
التناقضات الملازمة للحركة والتي لم يكن أغلب القادة يريدون مواجهتها .
وربما كان عملهم فوق طاقة امكاناتهم . وفي الواقع ، فانه في ضوء تجربة
الاردن كان يتعين تحديد مبدا متماسك يتعلق بعلاقاتهم مع كل الحكومات
العربية ، ويميز على وجه الخصوص بين العدو والصديق ، ويقاطع الانظمة
« الرجعية » أو « البورجوازية الصغيرة » ، الذين يعتبرون « الاعداء
الطبيعيين » للثورة الفلسطينية . وفي هذه الحالة ، كان من المتعين التخلي عن
المساعدة المالية التي تقدمها دول مثل العربية السعودية وامارات الخليج
(الفارسي) البترولية ، وعن الضيافة السورية ، واللبنانية أو المساندة
الدبلوماسية المصرية . وعلى ذلك فكان يتعين أن توجه المعركة ، من حيث
الاسبقية ، ليس ضد اسرائيل ، وانما ضد الدول « الشقيقة » . وفي الواقع
كيف يمكن الزعم « بتحرير فلسطين » في حين أن المنطقة الخلفية العربية
هي سطر عليها « موضوعيا » عملاء الصهيونية والامبريالية ؟

وفي الفرضية الأخرى ، فاذا كان يتعين اعتبار جميع البلدان العربية
كخلفاء للحركة الفلسطينية بدرجات مختلفة ، فكيف نفسر الاضطهاد الذي
حدث في الأردن ، والقيود المسببة للشلل في مصر وسوريا ولبنان ، وأماكن
أخرى ؟ واذا كان الأمر ينصب فقط على تحالف تكتيكي فالى أى مدى يتعين
المضي على طريق التنازلات دون التفريط في وجود الحركة ؟ هل سيتعين
العودة ، بشكل أو آخر ، الى الأردن والتحالف مع الملك حسين ؟ يرد
السيد كمال ناصر ، المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية
« نعم اننا مستعدون ، في ظل ظروف معينة ، للتصالح معه هذا ما قاله
كمال ناصر المتحدث باسم المنظمة وبكن السيد كمال عدوان رئيس فتح(١)

(١) كمال عدوان أحد قادة فتح الرئيسيين وليس كما ذكر المؤلف
رئيسا لفتح - المراجع .

يعترض قائلا : « لا ، ان الحوار الوحيد الممكن مع الملك هو حوار الرصاص » (٢) .

ومن جهة أخرى ، فان النقد الذاتى الحقيقى ، كان سيعرى الاسباب العميقة التى تمنع الاثنى عشرة منظمة والجماعات الفلسطينية من تشكيل جبهة وطنية تدين بخط سياسى واضح . وقد اتضح ان منظمة التحرير الفلسطينية هى ساحة للقتال اقل من كونها مركزا للتنسيق ، حيث تتواجه الايديولوجيات القومية والاسلامية من اليمين الى اليسار ، وكذلك المفاهيم السياسية والتكتيكات المتعارضة ، والمنافسات الحزبية او الشخصية . وقد عقد المجلس الوطنى (البرلمان) ثمانى جلسات من يوليو ٦٨ حتى ابريل ١٩٧٢ من أجل مناقشة مشكلة الوحدة . وقد تم اقرار العديد من التوصيات ، ولكنها لم تترجم الى اجراءات ملموسة فيما عدا بعض المظاهر الشكلية او الثانوية . وقد اشتكى أبو اياد فى ١٩٧٢ من انه قد تأكد ، على استحياء ، من أن اللجنة التنفيذية ، مع انها مكلفة بتطبيق هذه التوصيات ، الا انها تجاهلتها تماما ، وان أولئك الذين اعتنوا بقراءتها فقط من بين أعضاء اللجنة يعتبرون قلة قليلة .

ويقول السيد نايف حواتمة ، قائد الجبهة الديمقراطية : « ان الحركة يسيطر عليها البورجوازية الصغيرة التى تتميز باليوعة ، والمفوض السياسى ، والتردد » . وقد طور الشيوعيون تحليلا قريبا يعيب على الفدائيين مفاهيمهم غير الواقعية ، وميولهم الفوضوية ، وسلوكهم « المغامر » . وقد أكد لى أحد ممثلى الجبهة الشعبية التابعة للدكتور حبش « انه لا يوجد منظمة واحدة جديدة بأن تصلح كطليعة ديناميكية للمقاومة » وصاح متعجبا : « انه فى ظل هذه الظروف ما جدوى خلق جبهة تضيف مزيدا من العجز » هل يستطيع المرء مجرد تنفيذ مثل تلك العملية ؟ ان البعض لا يتردد فى مقارنة منظمة التحرير الفلسطينية بشركة مساهمة تساهم فيها الانظمة العربية ، وحيث يتعين على المساهمين أو من ينوب عنهم ، والذين تختلف مصالحهم ان يكونوا مجاملين ومداهنين .

وأخيرا فان النقد الذاتى الحقيقى كان يتعين أن يدور لا حول المسائل التنظيمية او التكتيكية بل حول المشاكل الجوهرية — ويعلم الميثاق الوطنى الذى تم اقراره فى يوليو ١٩٦٨ : « ان الفضال المسلح هو الطريق الوحيد

(٢) تم اغتيال كل من كمال ناصر وكمال عدوان بواسطة رجال « الكوماندوز » الاسرائيليين فى بيروت يوم ١٠ ابريل عام ١٩٧٣

المؤدى الى تحرير فلسطين » . وقد تكشف ان النضال المسلح هو أمر متعذر في الاراضى المحتلة وعلى حدود اسرائيل . فما الذى يتبقى اذن لتبرير وجود منظمات الفدائيين ؟

وقد قال لى وليد الخالدى مدير معهد الدراسات الفلسطينية ، وهو أحد المفكرين الأكثر وضوحاً بين الوطنيين المقتولين : « ان الخطأ الرئيسى للمقاومة هو أنها قد وضعت المخزات أمام الثيران ، وأنها شنت العداوات قبل أن ترث مسبقاً القواعد التى لا غنى عنها لحرب العصابات الشاملة » . وأضاف « ان عدداً من المسئولين يجهلون حقيقة ان الحرب الشعبية هى الصيغة العليا للمعركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يتعين فى كل الحالات خوضها ضد الاحتلال » . أما السيد كمال عدوان فكتب أكد « ان الفيتناميين قد ارتكبوا خطأ فادحاً بتفاوضهم حصول السلام مع الولايات المتحدة » .

ويضاف الى ذلك ان اتخاذ هدف استراتيجى « خيالى » أكثر من « عبادة القوة » كان الخطأ الاصلى للمقاومة ، والعقبة التى منعتها من التطور ، وأن تثبت أقدامها سواء على الأرض أو على الساحة الدولية . وهل ان اقامة « فلسطين الموحدة من جديد والديمقراطية ، وألتي يعيش بين جناباتها ، على قدم المساواة ، المسلمون والمسيحيون واليهود » كان يشكل هدفاً يمكن تحقيقه أو حتى مأمولاً بالنسبة للعرب أنفسهم ؟

وإذا أخذنا هذا العرض ، بالمعنى الحرفى للكلمة فان الاسرائيليين عددياً ، واقتصادياً وتكنولوجياً متفوقون على مواطنيهم الفلسطينيين ، ومن الطبيعى جداً أنهم كانوا يسيطرون على الدولة الجديدة . وعلى كل حال فمن الواضح ان مثل هذه الصيغة لم يكن من المستطاع الا ان تفرض على مواطنى الدولة اليهودية . والخال هكذا ، وباعتراف زعماء الفدائيين أنفسهم ، فان علاقات القوى المحلية والدولية لم تكن تسمح لهم بتحقيق هذا الحلم قبل عقود عديدة من الزمان أو حتى أجيال .

والشكل غير المعقول فى الموقف هو ان هذا « الهدف الاستراتيجى » ، وهو نوع من « البقرة المقدسة » التى يحترمها المرء دون ان يعتقد فيها (الا كشعار دعائى) تستخدم كمسألة فى كل المناقشات داخل المقاومة ، وكمعيار أساس لصياغة المواقف ، والرأى القائل بـ « كل شئ أو لا شئ » ترجم بغياب تكتيك يوافق الموقف والوصول الى سياسة رفض مطلق حيث يبدو ان الهدف الوحيد من وراء ذلك هو المحافظة على واجهة الاجماع لمنظمات الفدائيين .

وهكذا فان هذه المنظمات رفضت على التعاقب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ — الذى كان يمكن قبوله على الاقل كمرحلة طالما أنه نص على انسحاب

القوات الاسرائيلية من جزء من فلسطين — ومشروع روجزر الذى يستوجب التوصل لتسوية بهذا الصدد ، ومشروع حسين فى مارس ١٩٧٢ الذى رغم كل شيء ، يعترف للفلسطينيين بالحق فى حياة وطنية ذاتية ، ومشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة ... الخ .

وقد أكد السيد محمد يزيد سفير الجزائر فى بيروت ، والمعروف بروابطه الوثيقة بالفدائيين : « ان كل هذه المشروعات هي مشروعات سبيلية فى جوهرها » . وأضاف « ان بعض الرجال السياسيين الجديرين بهذا الاسم يتعين عليهم ، على الاقل ، ابراز الواجهة الايجابية التى لا يمكن انكارها ، والمناورة حتى لا يستبعدون من اللعبة المعقدة التى تدور على ساحة السياسة الدولية .

وينتج عن ذلك ان الهدف الذى حددته المقاومة — والذى يناقض استراتيجية السلام التى هي استراتيجية القوى العظمى ، والدول العربية المعنية بشكل مباشر بالصراع ، وبحل أعضاء الامم المتحدة — قد ساهم فى تفاقم عزلة الفدائيين وازعاجهم بشكل متزايد . كما فقدت المقاومة ايضا تأييد أولئك الفلسطينيين الذين يرفضون اضاعة المأول والممكن ، والتضحية من أجل الجنة المتعذرة .

وهنا يحق التساؤل : هل ستؤدى الازمة الحادة التى زعزعت المقاومة الى تحويل مسارها فى الاتجاه الصحيح ؟ ان السيد يزيد لم يكن يستبعد مثل هذا الاحتمال ، عندما أبدى ملاحظته بأن النكسة التى عانت منها جبهة التحرير الوطنية اثناء معركة الجزائر فى ١٩٥٧ هى التى أدت الى مولد الحركة الوطنية الجزائرية .

وفى انتظار تبلور أيديولوجية أكثر تلاؤما مع الحقائق ، فان ضعف المقاومة ، واليأس الذى يستولى على عدد من أعضائها ، يساعد على تطور الارهاب الفلسطينى . وقد ضرب « الارهاب المضاد » للدولة اليهودية ، بين أشياء أخرى ، مقاتلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش ، المتهمة على وجه الخصوص بخطط الطائرات ، مما استوجب نقل أحد مراكز هذه الحركة فى بيروت فى خريف ١٩٧٢

حرب الإسيباج :

على الرغم من الطرقات المتكررة الا ان الباب ظل مغلقا بإحكام ، وبدأ الرجل الذى يقف خلف منظار الباب مترددا ، وقد راح يدفع المزلاج ببطء ، وهما هو قد فتح احدى ضلعتيه ثم تفحص الزائر بعينية وسأله عن هويته ،

وتأكد من أنه على موعد قبل أن يدخل مكتب رئيس تحرير « الهدف » لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

وفيما مضى ، كان مدخل المكان حرا ، وهو يعج بالناس ، غير أن غسان كنفاني وهو في الثلاثين من عمره ، متناسق تقاطيع الوجه ذو شعر قصير مجعد ، وشارب كثيف ، أهد المكان بنشاط حماسي . فهو متحكم ، ساحر ، مذهب أو لاذع ، وكان يتابع في آن واحد العديد من المحادثات مع محرر ، وشابة من النساء المقاتلات ، والمراسل الخاص لجريدة أمريكية كبرى . وهو ككاتب مسرحي وشاعر موهوب تحمل المهمة المزدوجة الصعبة : إدارة الجريدة اليومية للجبهة الشعبية ، والمتحدث الرسمي لمنظمة الدكتور جورج حبش الفدائية .

أما اليوم ، فان مكتبه يمثل نفس الشكل ، فالحوائط مغطاة بالمصقات « الثورية » ، وصور العمالقة مثل ماركس وماو ، « وثنى » ، ولينين وهوشي منه ، وشعار الولايات المتحدة وقد نزع بعض المتظاهرين من السفارة الأمريكية . أما الأرضية فهي دائما مزدحمة بكوام من الصحف ، والمكتبيات ، والمفشورات . وفقط لم يتغير إلا أعلى مكتبه الذي كان فيما مضى يغطيه ركام من الأوراق القديمة . وأصبح كل شيء فيه مرتبا بشكل جيد ، ونظيفاً ، وهادئاً .

وقد قتل غسان كنفاني في ٨ يوليو ١٩٧٢ وكذلك ابنة أخيه الشابة التي كانت ترافقه بعبوة ناسفة في اللحظة التي كان يدير فيها محرك سيارته ، وقد شارك نحو أربعين ألف شخص في جنازته وقد تملكهم الغضب . وبعد ذلك بقليل قطعت يد خلفه بسام أبو شريف واحترق جسمه برسالة ملغومة كانت تبدو في الظاهر رسالة مسالة إذ ان اسم المرسل كان لمراسل مألوف من بلجراد . كما أن أنيس صايغ مدير مركز الأبحاث الفلسطينية ورئيس تحرير مجلة شئون فلسطينية بترت يده وشوهه بوحشية بنفس الطريقة . وقد قال لى شفيق المحوت مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ، والذي نجبا هو نفسه من العديد من محاولات الاغتيال : « ان قائمة المحاولات طويلة ، إذ ان الصهاينة وعملاءهم ، وحلفاءهم هم خبراء مختصون في هذا الموضوع » .

ولم تعد العاصمة اللبنانية هي ذلك الملجأ للمقاومة الفلسطينية حيث كان ينتشر قادتتها في وضع النهار ، ويقابلون بحرية رجال السياسة والصحفيين . فالدكتور جورج حبش وآخرون قد انغمروا في العمل السري الأكثر شمولاً . مع زعماء فتح السيد ياسر عرفات وخالد الحسن وأبو أياد فقد أصبح ظهورهم في بيروت نادراً وقصيراً والسيد نايف حواتمة رئيس الجبهة الدبلوماسية اعتكف في شقة وأحاط نفسه بحراس مسلحين بالرشاشات

السوفيتية والمقابل . « أنها الحرب الشاملة من الآن فصاعداً ، فالعدو يقتل الجميع . فلماذا نتصرف بطريقة مختلفة ؟ هكذا يجيب ممثلو الفدائيين عندما يسئلون عن الارهاب الفلسطيني . والصحفي الذي يحاول ان يوجه تحقيقه الصحفي على ايلول الاسود ، المسئولة عن اختطاف الرياضيين الاسرائيليين في ميونيخ في سبتمبر ١٩٧٢ ، يصطدم بحائط من الصمت . فهذه المنظمة ليس لها مقر دائم ولا متحدث رسمي ولا نشرة اعلامية ، وكانت بياناتها تصدر من عواصم عربية مختلفة . وفي كل مكان يؤكد لك المرء جهله بكل شيء سواء ما يتعلق بهياكلها أو عدد أعضائها أو رؤسائها . ومع ذلك فإن الملك حسين في الاردن وبعض المسئولين الاسرائيليين في القدس ، وبعض الدبلوماسيين الامريكيين في عواصم عربية مختلفة ، أكدوا لى ان أبو اياد هو الرأس المدير للمنظمة التي هي جزء لا يتجزأ من فتح .

ولكن بعض المراقبين لا يقبلون هذا الحكم على علاقته ، فمنظمة ايلول الاسود ، حسب تفسيرهم ، لا تشكل جماعة هيكلية بل مجرد . « علامة » تنتسب لخلايا مسلحة مستقلة بعضها عن الآخر والتي تتكون عند وجود مهمة مطلوب انجازها .

وأعضاؤها ، وكلهم متطوعون ، يتم تجنيدهم بصفة خاصة من بين الشباب المعارضين من الديسبورا ، ولكن بطريقة عامة من بين المنضمين لكل منظمات الفدائيين ، ومن المحتمل ، أيضا حسب من أخبروني ، ان بعض قادة فتح يلعبون دور المنسقين ، والممولين بالاموال والمعدات التي يجلبونها من البلدان العربية المتطرفة أو من المهاجرين الاثرياء .

ومهما يكن فإن « ايلول الاسود » ، يمكن الحكم عليها من خلال النصوص النادرة التي أصدرتها ، وسلوكها ، وأصولها ، فقد تكتشفت ، في بدايتها ، عن انها حركة مضادة لاسرائيل بشكل أقل من كونها مشروعاً موحها ضد الانظمة العربية « الخائنة » ، وحلفائها الامبرياليين . وان اختيار اسمها ، كناية عن تصفية الفدائيين بواسطة جيش الملك حسين ، يصور الرغبة في الانتقام لضحايا حرب ايلول ١٩٧٠ . وأولى محاولاتها كانت موجهة ضد شخصيات اردنية : رئيس الوزراء السابق وصفى التل الذي قتل في القاهرة في نوفمبر ١٩٧١ ، وفي الشهر التالي سفير عمان السابق في لندن السيد زيد الرفاعي مستشار وموضع ثقة الملك حسين ، وخمسة من الاردنيين اتهموا بأنهم « جواسيس » وقتلوا في كولونيا في ٦ فبراير ١٩٧٢ . ولم يكن الفدائيون يخفون نواياهم : التصفية الجسدية للمسؤولين في البلاد العربية ، والقادة الفلسطينيين ، « حتى أولئك الذين يقودون منظمات فدائية » ، « وكل الاستسلاميين والمرتزقة والذين هم كثيرون بين صفوفنا » .

(نص بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٧٢) . ومن جهة أخرى فان عملهم ضد « المصلح
الامبريالية » تم ترجمته بشكل خاص بتخريب المنشآت البترولية ، في
« زافيشتاين » في هولندا (فبراير ١٩٧٢) ، ومصنع للأسلحة في هامبورج
(فبراير ١٩٧٢) ، وأحد خطوط البترول في « تريستا » (أغسطس ١٩٧٢) .

أما عملياتهم ضد المواطنين الاسرائيليين - مثل الهجوم على طائرة
لشركة خطوط طيران « سابينا » في مطار « اللد » في ٨ مايو ١٩٧٢ ،
و « ضربة » ميونيخ في ٥ سبتمبر الماضي ، كانت بالنسبة لهم أقل ربحية .
وفي هاتين الحالتين الاخريتين فان عملاء « أيلول الاسود » لقوا حتفهم دون
أن يستطيعوا بلوغ هدفهم : وهو اجبار السلطات الاسرائيلية على اطلاق سراح
مائة فلسطيني من بين الثلاثة آلاف معتقل في سجون الدولة اليهودية . ونفس
الشيء حدث بالنسبة للمحاولة التي جرت في ديسمبر ١٩٨٢ ضد سفارة اسرائيل
في « بانكوك » والتي انتهت بالفشل .

وعلى الرغم من هذه النكسات ، فقد تمتعت منظمة ايلول الاسود ، لدى
الرأي العام العربي بتسامح مجامل ، وكان عملها يجد له « تفسيراً »
« أو تبريراً » أو اقراراً ، ونادراً ما يدان بشكل صريح . وقد فسر لى السيد
أحمد جبريل انه « منذ نكستنا في سبتمبر ١٩٧٠ ساعد اليأس على نحو
اتجاهين أحدهما استسلامي والآخر ارهابي الى أقصى مدى » .

وفي الحقيقة فان ردود الفعل الشعبية ذات طابع « سيلسي » ضئيل
للفاية في نطاق كونها عاطفية . ويقول أحد اللاجئين من معسكر النبطية
في لبنان : « ان ايلول الاسود تثار لنا من الاحتلال ، ومن الاغتصاب ،
ومن الكتب ، ومن الانتقامات انامية التي يمارسها الاسرائيليون » . ويؤكد
من جانبه - موظف صغير في غزة : « انه امام شلل منظمات انفدائيين فان
ما يبعث على العزاء ان ترى رجلاً شجاعاً مستعدين للتضحية بحياتهم
ليستردوا لنا كرامتنا وشرفنا ، ولماذا يصبح ارهاب الدولة الجبلن الذي
تمارسه اسرائيل أكثر احتراماً من الارهاب الفردي الذي يلجأ اليه المضطهدون ؟ »

ويمكن بشكل أفضل تقدير الهوة النفسية التي تفصل الفلسطينيين من
الرأي العام الغربي عندما نقرأ شعر فدوى طوقان بمناسبة اغتيال وائس
زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في روما في اكتوبر ١٩٧٢ ، أو عندما
تسمع صرخة الالم التي تشق كل سطر من النص المنشور صبيحة فاجعة
ميونيخ للشاعر الوطني الفلسطيني محمود درويش ، فقد كتب يقول :
« عندما نرفض الانتحار ، فانهم يعاملوننا كجنائز » ، ولكن عندما تنتحر ،
فانهم يصفوننا بالبربرية » . وهو يتابع حديثه متوجهاً الى « قضائنا من

العالم المتحضر » : « ليس من السهل عليكم ان تقرروا الموت الذى يناسبنى .
ان الطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لى من وجهة نظركم ، هى أن أهرب من
جلادىنى المستمرين ، أولئك الذين لا يدعون لى سوى حرية واحدة هى
ان انتحس . وانتم يا سادتى ، انتم معشر المتخصصين فى الابداء الجماعية ..
تريدون حرمانى من هذه الحرية » ان الاسرائيليين يوجدون ... لانهم
يقتلون انا اقتل ... اذا فأنا موجود . »

ان تبرير الارهاب من جانب المسئولين من الفدائيين البعيد عن التشبع
بمثل هذه الغنائية المؤثرة ، يعكس موقفا متناقضا . وعلى سبيل المثال فان
فتح تدين رسميا « الاغتيال السياسى » ، غير أنها تعطى كفالتها لجرائم بشعة
مثل تلك التى اقترفها « الكاميكار » اليابانيون فى مطار اللد فى مايو ١٩٧٢ .

ولهذا السلوك « الشيزوفرانى » (المزدوج) تفسيره . فأيلول الاسود
تعتبر فى نفس الوقت منافسا وحليفا لمنظمات الفدائيين . هى منافس لان طرفها
يتعارض مع سلبية المحاربين ولان تصرفها الحر يحكم بجرأة على خضوع
منظمة التحرير الفلسطينية ازاء الدول العربية حتى ان رجلا مثل جورج
حبش الذى أضحي مشهورا باختطافه الطائرات ، تعين عليه فى مارس ١٩٧٢
ان يكف عن هذه الصيغة المظهرية للنضال حتى لا يفسد علاقات الجبهة
الشعبية (حركته) مع الدول « الشقيقة » و « الصديقة » . كما ان « ايلول
الاسود » مزعجة أيضا فى نطاق انها تستطيع افشال كل مبادرة او تسوية
قد يقبل بها ، لاسباب تكتيكية ، المسئولون فى منظمة أو أخرى . وعلى
سبيل المثال فان اغتيال وصفى التل ، جعل من المستحيل استئناف
المفاوضات بين فتح والملك حسين بقصد المصالحة .

وهكذا فان « ايلول الاسود » هى موضع عدم ثقته بالنسبة لليمين المعتدل
بقدر ما هى كذلك بالنسبة لاقصى اليسار وهى فى رأيه نوع من البورجوازية
الصغيرة المغامرة لانه حسب تعبير لينين فان « العنف الثورى لا يكون مربحا إلا
إذا اعتمد على مشاركة شعبية عريضة » .

ومع ذلك ، فان المنظمة الارهابية تعتبر ، من جانب مجموعات المقاومة
المختلفة كحليف ، مؤقت . فمحاولة ميونيخ ، على الرغم من عمقها ، كانت لها
نتائج يمكن الحكم بأنها ايجابية : فقد نقلت الى مقدمة الساحة المأساة الفلسطينية
التي كان رأى العلم العالمى قد مال الى نسيانها ، أو أنه كان يقلل من خطورتها
كما أنها هددت علاقات التقارب الالمانى - العربى ، وكذلك مشروعات السلام
المختلفة التى كانت تعد سرا فى الكواليس دون أن تأخذ فى حساباتها المطالب
الفلسطينية . وفى هذا الصدد ، فقد احتفل الفلسطينيون بابتهاج ، عندما أعلن

السيد أبا اييان أنه من الآن فصاعدا ، بالنسبة للدولة اليهودية ، فإن النضال ضد الارهاب سوف يتقدم السعى نحو التسوية .

كما أن ضربة ميونيخ أيضا ، قد نالت من شهرة مناعة الاسرائيليين ، الأمر الذى كان من نتائجه — كما تأكد — انعكس المقاومة فى الاراضى المحتلة . والبرهان على ذلك ازدياد الاعتداءات ، فى نهاية ١٩٧٢ ، فى غزة ، وبيت حليم ، وجنين ، وحبرون ، وقلقيلية ، ورام الله ، ونابلس . غير أن هذه الشعلة قد انطفأت كنار القش . وكيف كانت ستسير الأمور بشكل مختلف بينما الفدائيون لا يمتلكون الهياكل السياسية والاطر الضرورية للمحافظة على العمل المتصل ، سواء كلن عنيفا أم غير ذلك ؟ .

وبعض قادة المقاومة ، من بين القادة الاكثر وضوحا ، كانوا واعين للطابع الوقتى للمكاسب الناجمة عن الارهاب . فقد أعلن ابو حاتم ، أحد المتحدثين الرسميين لفتح « أنه فى الاجل الطويل ، فإن الارهاب سيمكنه أن يهدد حتى ثورتنا الوطنية » . وفى الواقع فقد كان البعض يقدر أن « النجاحات » المتكررة لايلول الاسود — دون تعريض الدولة اليهودية للخطر — يمكن أن تثير أوهاما تجتث الحركة الفلسطينية من جذورها الشعبية . ومن جهة أخرى ، فإن مأساة ميونيخ قد حرمت الحركة من العديد من المتعاطفين معها ، وليس فقط فى الرأى العام الغربى ، كما أنها حفرت الخندق الذى فصلها عن بعض الانظمة العربية التى رأت فى ذلك العمل محاولة لتقليص قدرتها على الحسم ، وجعل حياة المقاتلين أكثر صعوبة فى لبنان حيث تسمى الحكومة على وجه الخصوص الى تأمين البلاد من غارات الانتقام الاسرائيلية .

كما أن المكسب غير المباشر الذى استخلصته الدولة اليهودية من عملية ميونيخ لن يحل المشكلة . وقد حذر بعض رجال السياسة وبعض الصحفيين الاسرائيليين بنى وطنهم من فكرة انه من الممكن وضع نهلية للاعتداءات عن طريق « الحروب الوقائية أو عن طريق القهر ، أو حتى عن طريق التصفية الجسدية للارهابيين ومناصرهم » .

وبلا شك فقد كان الجنرال ديان على حق بأن يعلن أن « الارهاب العربى سوف يستمر طويلا بقدر استمرار صراع الشرق الاوسط » .

وكان يمكنه أن يضيف أن تصاعد العنف ليس أمرا أقل حتمية . فبعد ثمان وأربعين ساعة من مذبحة ميونيخ فى سبتمبر ١٩٢٧ قام الطيران الاسرائيلى يدك اثنتى عشر مخيلا نلاجئين الفلسطينيين حيث قتل أو جرح نحو مائتين من المدنيين وفى الشهور التالية تم توجيه أشياء ملغومة الى ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر (حيث جرح أبو خليل جرحا خطيرا) وفى طرابلس (حيث أضحى مصطفى عوض زيد أمى وبشلولا) وفى القاهرة (حيث استهدف فاروق قدومى

وهايل عبد الحميد من قادة فتح اللذين خرجا سـالمين) ، وفي استوكهلم
(حيث بترت يده عمر صوفان) وفي بون (جرح عدنان حامد من اتحاد الطلاب
الفلسطينيين جرحا خطيرا) . وفي كوبنهاجن قطعت يده أحمد عبد الله) وفي
باريس (قتل محمود الهمشري) وفي روما (قتل وائل زعيتري) وفي نيقوسيا
(قتل حسين أبو الخير) .

وبعد ثلاثة أيام من اغتيال أبو الخير - في ٢٨ يناير ١٩٧٣ - قتلت
منظمة ايلول الاسود ، في قلب مدريد ، باروخ كوهين ، وهو مواطن اسرائيلي
وفي ١٢ مارس اغتيل اسرائيلي آخر ، سيمحا جويلزر ، وهو رجل أعمال في
ليقوسيا وفي ٩ ابريل وقع اعتداءان آخران - احدهما ضد سفير الدولة
العبرية ، والاخر ضد طائرة تابعة لشركة العمال في العاصمة القبرصية . وفي
الليلة التالية نزلت وحدة « كوماندوز » في بيروت واغتالت ثلاثة من كبار
قادة منظمة التحرير الفلسطينية : يوسف النجار (أبو يوسف) ، وكمال
عدوان ، وكمال ناصر وجرح قائد رابع جرحا خطيرا وهو أبو ليلى .
ومما لا شك فيه ان غارة بيروت هي واحدة من العمليات الأكثر جراءة والتي
لم يسبق لاسرائيل شن مثلها ضد منظمات الفدائيين ، وذلك نظرا لتنظيمها
المحبوك ، ودقة تنفيذها ، ونتائجها .

فقد أصاب رجال الجنرال ديان المظليين المقاومة في مقتل : فالقادة
الاربعة المستهدفون هم جميعا من شخصيات المستوى الاول ، واثنان منهم
(يوسف النجار وكمال عدوان) يعتبران من بين المؤسسين الرئيسيين لفتح
كما ان كمال ناصر كان هو المتحدث الرسمي الوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية،
وأبو ليلى - الذي لم يمت متأثرا بجراحه - هو أحد منشئي الجبهة الديمقراطية ،
وقد نجا من هذه المذبحة بالصدفة البحتة كل من نايف حواتمة ، والسيد ياسر
عرفات ، وجورج حبش .

ويبدو ان اختيار الضحايا لم يكن يقوم على أساس معايير أيديولوجية أو
سياسية معينة ، فابو ليلى ينتمي الى منظمة تعتنق الماركسية اللينينية ،
والتي ، فضلا عن ذلك ، ادانت بلا تحفظ الارهاب الفلسطيني . وكمال
عدوان ، على العكس من ذلك ، فقد نذر من نفسه شاعر العنف الاعمى ، وكان
قد دافع خلال مؤتمر صحفي عقد في باريس في خريف ١٩٧٢ ، دون تمييز ،
عن عملية منظمة « ايلول الاسود » في ميونيخ ضد الرياضيين الاسرائيليين .
ويوسف النجار وكمال ناصر ، كل على شاكلته ، وكانا يعتبران « معتدلين »
وحتى احيانا رجال الحوار المتوقع والتسوية السلمية .

وقد قابلت كمال ناصر للمرة الاولى في القاهرة عام ١٩٦٣ حيث لم
يكن في ذلك الوقت الا مجرد لاجئ سياسي مغمور يغشي المقاهي وصالونات
الصفوة المثقفة . وهو شاعر موهوب كان يسعى لكسب شهرة كبيرة في العالم

العربي ، وكان يحب التنزه ليلا على ضفاف النيل مع بعض الاصدقاء الذين كان ينشد لهم ابياته حيث تمتاز خيبة الامل في الحب بمعاناة شعب مشرد .
وكمال ناصر الذي وضع كل آماله في الوحدة العربية ، فقد ايمانه بالناصرية . فانفصال وحدة مصر وسوريا في سبتمبر ١٩٦١ اثارة ضده الرئيس ناصر ، وقد كان زلق اللسان ، ثائرا ، وذا طرافة لا تقهر . وقد حملت كلماته الطيبة « الموجهة ضد رئيس الدولة المصرية ونظامه ، السلطات المصرية على استبعاده . وبعد اقامة قصيرة في باريس - وكان يجلس الى الطعام في « فلور » ليكتب اشعاره وهجاءه - انضم الى النظام السوري - مخلصا الى احبائه البعثيين الاول . ولكنه قبل كل شيء وطني فلسطيني . وقد عاد الى رام الله ، موطنه الاصيل في الضفة الغربية حيث فاجأته حرب الايام الستة في ١٩٦٧ .

وقد استفاد من الاحتلال ليقابل العديد من الشخصيات الاسرائيلية ، منها شخصيات حكومية ، وقد خاب امله مرة أخرى فترك الضفة الغربية ، وتطوع تحت راية الحركة الفلسطينية ، وفي القاهرة في فبراير ١٩٦٩ قال لى : « اتنى احاول أن اقنع القادة الاسرائيليين باغتنام الفرصة الوحيدة التي تقدم اليهم بأن يحصلوا على السلام مقابل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة ، ولكن بلا جدوى ، وفي يوم قريب سوف تدق ساعة التفاوض ، ولكن في هذه المرة سيقعين على الفدائيين فرضه بالقوة » .

وفي نوفمبر ١٩٧٢ ، وعلى حدة ، أدلى لى المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية بحديث أكثر تسامحا . وقد كان دائما يستولى عليه روح الشاعر ، المسيحي ، الانساني ، في حمية النقاش ، حول المناضل العنيسه الذي عبر عنه في أعمدة الجريدة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية « فلسطين الثورة » .

وكان كمال ناصر ، وهو مستقل عن كل المنظمات الفدائية يرغب في نوع من التوليف بين مختلف اتجاهات الحركة .

أما شخصية يوسف النجار فكانت على النقيض من شخصية المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فهو رزين ومنفتح ، ودائما مسيطر على نفسه ، ودائما ما يشير الى « الحقائق المموسة » ويتحدث حديثا متعقلا ، وكان يعتبر كعقل سياسي قريب جدا من السيد ياسر عرفات ومن السيد خالد الحسن زعيم الاتجاه المعتدل لفتح والمؤيد لتسوية سلمية تمثل مولد « فلسطين - المصغرة » في الضفة الغربية وغزة .

وهو متوسط القامة ، اطلق شاربه « على طريقة ستالين » ، ذو يد مقطوعة من اعلى الرسغ ، وقد هرب في ١٩٤٨ من بلدته الأصلية في يافا - حيث تحتفظ عائلته بعلاقات ممتازة مع اليهود - ليلجأ أولا الى غزة حيث

ارتبط بصداقة مع المؤسسين المستقبلين لفتح ، ثم بعد ذلك الى قطر في الخليج « الفارسي » . وقد صار رجل أعمال كبير ، غير أنه هجر كل أنشطته المربحة بعد حرب الايام الستة ، ليكرس نفسه لمهام القيادة . وهو مفاوض ذكي ، شارك في أغلب الوفود التي توجهت الى العواصم الاجنبية ، والى المؤتمرات الدولية ، ويتوازي مع ذلك فقد كان مكلفا بتوفيق العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية ، وهي علاقات كانت عسيرة احيانا .

وكمال عدوان ، تماما مثل يوسف النجار ، اقام لسنوات طويلة في الخليج « الفارسي » خاصة في العربية السعودية وقطر ، وكان أيضا قريبا من خالد الحسن ، ولكنه كان يقف الى اليمين بشكل أكثر من « قادة فتح التاريخيين » الآخرين . وقد انخرط من جانبه ، في صفوف الاخوان المسلمين في الامارات البترولية . ولكنه كان متقلبا حيث يتذبذب بين الخضوع الشامل ، والثورة العاطفية . وفي قمة احدى ثوراته الجامحة صرح لى — قبل اغتياله ببضعة أسابيع — بكراهيته العميقة للاسرائيليين « ومع ذلك فهو يريد ، أن يتعايش معهم في اطار دولة فلسطينية ديمقراطية » . وبتأييده للفيتناميين الشيوعيين مع أنه يكره ايدولوجيتهم ، وانتقد أخيرا « التواطؤ مع الامريكيين » .

وعلى أية حال فان « حرب الاشباح » التي استسلم لها الاسرائيليون والفلسطينيون افضت الى الاضرار بالآخرين حيث أن وسائلهم وكفاءتهم لا تقارن « بكروماندوز » الدولة العبرية . وقد ادرك المرأى المعام الفلسطيني ذلك تدريجيا — بنفس قدر ادراك زعماء الفدائيين وتطلع أكثر فأكثر الى سلام يقوم على الحل الوسط ، كما يمكن ادراك ذلك ، بصفة خاصة في الاراضى المحتلة .

الخياليون :

وفي نهاية ١٩٧٢ تم اعداد زيارة للشيخ محمد على الجعبرى ، عمدة حرون . كانت لها أهميتها بالنسبة للموضوع الذى نحن بصددده .

وكان الكرم البالغ الذى يستقبل به زائريه ، والسلطة المطلقة التى يمارسها ، والمجاملة التى يبديها تجعل منه المثل القدير لجيل فى سبيله للانقراض . ولجتمع يشرف على الموت . وبمجرد انماء خفيفة بذقنه يتقاطر خدمه ليقدموا القهوة ، والشربات . والحلوى . وعند الانتظار يتلفظ بالصيغ التقليدية للترحيب بأساوب مزخرف وبسحر قديم .

وبدت الشخصية كما لو كانت بارزة من لوحة رسمت فى نهاية القرن : فهو قد تسربل فى قفطان أسود ، ذى أكمام واسعة ، وغطى رأسه بعمامة بيضاء ضخمة ثم لفها بعناية حول طربوش متصلب ، وقد مكث ساكنا بعظمة ،

هادىء الوجه ، ذا سحنة مشرقة ، ولحية صغيرة بيضاء جيدة التشذيب ،
وانف مستقيم ، ناكىء الوجنتين . وتحت الجفون الثقيلة عينان متموجتان ،
تبعثان بنظرة حذرة مقيظة ، تسمحان أحيانا بتسرب بريق المكر .

وبحكم كونه عمدة لحبرون منذ ١٩٤٥ ، فقد خدم الشيخ الجعبرى
ثلاثة أنظمة متعاقبة — البريطانية ، والأردنية ، والإسرائيلية وبنفس الولاء .
وكوزير سابق للملك حسين ، فقد حيا ، على أبواب مدينته ، فى يونيو ١٩٦٧
قوات الجنرال ديان الغازية والتي طردت قوات العاهل الهاشمى . وابنه
الأكبر سياسى يحظى برضا الملك فى عمان ، بينما ثانى الأولاد جمع ثروة
كبيرة فى الضفة الغربية المحتلة . وقد أحرز الشيخ الجعبرى — دون أن يتخلى
عن دنيا المال والأعمال — موقفا سياسيا فريدا .

فعلى مكس أغلب العهد الآخرين فى الأرض المحتلة ، فقد قام بزيارة
رسمية لإسرائيل كما أنه يحتفظ بعلاقات مستمرة مع العديد من وزراء القدس،
وعلاقات صداقة مع الجنرال ديان الذى كان يلقبه بـ « الحكيم » .
« هل ستقوم بزيارة ذلك الخائن » ؟ هكذا تسأل السائق الشاب
الذى أوصلنى الى حبرون ساخطا .

ولم يخضع الشيخ الجعبرى ، بشجاعة الأمراء فيها ، للسبب
والتهديدات التى استهدفتها منذ أكثر من خمس سنوات . ومقره هو نوع من
الاماكن الحصينة فى قمة أحد التلال . وقد وضع تحت حماية أعضاء قبيلته
المسلحين حتى الاسنان . وقد استؤنفت هجمات الفدائيين فى المدينة بعد
فترة طويلة من الهدوء ، وتم نسف خمسة منازل بالديناميت بواسطة القوات
الإسرائيلية على سبيل الانتقام . ولم يكن الشيخ هو ذلك الرجل السياسى
المعزول كما حاول البعض أن يعتقد ، فقد كان يستفيد من المساندة الفعالة ،
أو من التسامح الضمنى من جانب جزء من رأى العام الفلسطينى فى الأراضى
المحتلة الذين كانوا يقاسمونه رؤيته سواء بدافع من المصلحة أو لأن ذلك هو
قدرهم .

وقد ثل لى بصوت مخنوق : « اننى أفعل ماأستطيعه لخدمة شعبى ،
ولاوفر عليه أهوال الحرب وعواقب الاحتلال » . وقد لفت نظره الى أنه ،
على التوالى ، أيد بعد أن كان رافضا ، عددا من المبادرات الإسرائيلية ، مثل
إقامة معبد يهودى فى ساحة مسجد الحرم الإبراهيمى ، وخلق تجمع سكانى
يهودى على مرتفعات حبرون .

وأضفت متسائلا : هل ما زال يعتقد أن سياسته الخاصة بالتعاون مربحة ؟
وقد أجابنى : « اننى واقعى ، اننا مهزومون ، ضعفاء وتخلى عنا الكل ، لقد
حرمنا الأردنيون من وسائل الدفاع عن أنفسنا ضد الغزاة ، والعرب

منقسمون ، ضعفاء ينتهجون سياسة تتصف بالانانية والتفكك ، والفدائيون كما لو كانوا مسجونين في ملجأ للمجانين . ان الوقت يعمل لصالح اسرائيل ، ويجب أن نتفاوض بأسرع ما يمكن بشأن السلام ، وان نقبل الذي يقدم لنا اليوم والذي هو بشكل قهري أكثر نفعاً من ذلك الذي سوف نسلم به غدا .

وعلى أساس من تحليل مشابه ولكن بدون الذهاب الى النتيجة المنطقية لهذا الاستدلال ، نادت مجموعة من الشباب المثقفين بإنشاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة . تتحد فيدراليا أو لا تتحد مع اسرائيل ، أو مع الاردن ، أو مع الاثنين معا ويتضمن مشروعهم ، ثلاث مراحل : انسحاب القوات الاسرائيلية ، وتنظيم استفتاء تحت رعاية الامم المتحدة ، والاستقلال . وسوف تتفاوض الدولة الجديدة ، التي ستكون عاصمتها القدس الشرقية ، بعد ذلك حول طبيعة علاقاتها مع جارتها .

ولكن نفوذ أصحاب هذا المشروع ، على الرغم من ملامحه المغرية ، يبدو ضعيفا بدرجة كبيرة . وقد اتهموا بـ « الانفصالية » من جانب البعض دون التوصل الى كسب ثقة حتى أولئك الذين يتقاسمون معهم خيبة الامن أمام ضعف العالم العربي ، وحقدهم ازاء الملكة الهاشمية . وفي الواقع فان الغالبية كانت تخشى من ان « فلسطين — المصغرة » ، وقد صممت بهذا الشكل ، الذي يجعلها محرومة من الخواص الجوهرية للسيادة ، الاقتصادية ، والمالية ، والعسكرية ، — فلها لن تكون الا تابعا لاسرائيل . وسوف يرفضها العالم العربي كنوع من المستعمرة اليهودية .

ماذا يريد اذا فلسطينيو الاراضى المحتلة ؟ أوضحت إحدى المجلات من رام الله اجابات مختلفة أو متناقضة عما سبق ان تلقته : « من الناحية العاطفية فنحن لا نؤيد الحل الذي يكرس وجود دولة يهودية على قطعة من وطننا ، ومن الناحية البولوجية ، فائنا نرفض الاحتلال ، ومن الناحية العقلانية ، فان الغالبية العظمى من بيننا تؤيد السلام القائم على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » . فهذا النص يبدو لها الأكثر قبولا لانه ينص على الانسحاب الشامل من الاراضى المحتلة دون المطالبة بقطيعة مع الدول العربية التي تعد كفالتها أمرا ضروريا لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وكذلك ازدهارها الاجتماعى والثقافى اللاحق .

وبهذا الخصوص ، فان « خطة حسين » التي نشرت في ١٥ مارس ١٩٧٢ عملت على تعضيد انصار حل تشرف على تنفيذه الامم المتحدة . وفي الواقع فان مشروع الملك — الذى يطبق القرار ٢٤٢ — قدم ميزة ضمنية ، حكم ذاتى كبير الى مواطنيه الفلسطينيين ، دون أن يفصلهم عن العالم العربى ،

ودون أن يحرمهم من الموارد التي يمكن أن تزودهم بها دولة أكثر اتساعاً تمتد على ضفتي الأردن ، كما أنه يجيب على وجه الخصوص على هموم البورجوازية حيث تقع أعمالها بلا تمييز في القسمين اللذين يشكلان المملكة الهاشمية ، وفوق ذلك ، في الأراضي العربية الخلفية التي تصدر اليها منتجاتها بشكل مألوف ، وحيث يستثمرون أموالهم . وتساهم هذه الملاحظة في تفسير ظاهرتين كانتا غير متوقعين في ذلك الوقت ، والمثلين تحققنا بعد الاعلان عن « خطة حسين » : نجاح عدد من أنصار المملكة الهاشمية في الانتخابات البلدية التي أجريت في نهاية مارس ١٩٧٢ ، والالتفاف غير المتوقع « للاعيان » حول شخص الملك حسين ، والذين بعد أن أدانوا بعنف سلوكه ازاء الفدائيين تقاطروا على عمان بمناسبة وفاة والده ليقدّموا له عزاءهم .

« افعلوا شيئاً ما أتوسل اليكم حتى يعم السلام سريعاً » هذا ما قالته لى المرأة وهي تعتقد أنها تتحدث الى أحد ممثلى الامم المتحدة . وقد تبعتهنى باصرار وهي شاحبة الوجه ترتدى اثمالاً ، حافية القدمين ، على طول الطريق الترابى بين أكواخ اللاجئين في البقاع على بعد خمسة عشر كيلو متراً من عمان . وقال لى مدير المخيم الذى كان يصر قبل ذلك بفترة وجيزة على أن ما يرضى مواطنيه هو فقط « التحرير الشامل لفلسطين » والذى بدا مرتبكاً خجولاً من طبيعة هذا الطلب ، أن هذه السيدة هى لاجئة جديدة من لاجئى عام ١٩٦٧ ، وأن السلام بالنسبة لها ، وبالنسبة لجميع الذين فى مثل حالتها ، يعنى أنهم سوف يجدون بلدهم ومأواهم من جديد ، ولكن ليس ذلك هو الامر بالنسبة لامثالى الذين ينسب أصلهم الى الوطن فى الارض الفلسطينية والتي تم اقامة دولة اسرائيل عليها فى ١٩٤٨ ..

وهذا النفخ فى « الدياسبورا » الفلسطينية يتضح فى كل المخيمات الاخرى التى تمت زيارتها فى الاردن وسوريا ولبنان حيث تعد الغالبية العظمى من اللاجئين من « القدامى » . المقتنعين بأنهم لم يعد لديهم ما يفقدونه ، ولا ما يكسبونه ، ومن ثم فإنهم يشكون فى أن « فلسطين - المصفرة » لن تقوى على استيعابهم ، وهم يبدون أكثر مقاومة من الاخرين للقرار ٢٤٢ . وفى الواقع فإن هذا القرار يستوجب اشارة مبهمة لضرورة « حل عادل لمشكلة اللاجئين » ولذلك فإن كل أنصار التسوية من خلال الامم المتحدة خاصة الناصريين ، والشيوعيين الاسرائيليين والاردنيين يصرون على ان الخيار يجب أن يعطى للمعنيين بين العودة الى اسرائيل أو الحصول على تعويض ملائم يسمح لهم باعادة صنع حياتهم فى أماكن أخرى ، وهم يصرون على أنه فى ظل هذا الاحتمال ، فإن تطور الرأى العام الفلسطينى فى مجموعته ، لصالح تسوية سلمية سوف يزداد بطريقة واضحة .

اذًا ما هو موقف منظمات الفدائيين ؟ قال لى أحد قادة المقاومة :
سوف يكون من الصعب علينا ان لم يكن مستحيلا ان نذهب ضد التيار .
وأضف : « اننا لا نستطيع في الوقت نفسه ان نذهب بالامر ضد أغلبية
مواطنينا الذين يسعدهم ان يكون لهم اخيرا اقليم وحكومة وعلم — ، أو ضد
الدول العربية التى تستطيع القبول بالتسوية ، وضد القوى العظمى التى
قد تؤيدها » . وهكذا فقد برز اتجاه قوى لصالح الاعتراف بالامر الواقع
في نهلية ١٩٧٢ بين صفوف المقاومة .

وقدر بعض المسئولين ، خاصة داخل فتح ، انه يتعين في كل الحالات
التحرك سياسيا . وخلال اجتماعات طارئة ، عقدت في سرية ، أشاروا :
بفيض من الحذر ، الى ان المقاومة تقترح مشروعها الخاص للسلام ، والذي
يتصل بالمفاوضات الدولية ، سواء مباشرة بفضل « حكومة في المنفى » ،
أو عن طريق وساطة شخصيات « مستقلة » سوف تتلقى تفويضا بهذا
الشان . وقد روج هؤلاء المسئولون بأن الفدائيين بذلك خطفوا المبادرة من
الملك حسين ، وضمنوا تحالفات قوية بين الحكومات العربية وعلى المسرح
الدولى ، خاصة مع الدول الاشتراكية ، وسوف يحبطون « المشروعات الرجعية
والتوسعية » الاسرائيلية — الامريكية .

ومع ذلك فان كل مشروعات السلام التى اعدتها الفلسطينيون ، من كل
الاتجاهات ، اعتبرت كالسراب من جانب معديها أنفسهم . وقد قالت لى
شخصية معتدلة من منظمة التحرير الفلسطينية بمرارة : « بعد الفشل الذى
كابدها ، فاننا لسنا اقوياء بالقدر الكافى حتى نرفض أو نقبل التسوية ،
نفى الحالتين سيكون الامر انتحارا ، وليس لدى قادتنا سلطة لبنين
أو سلطة هوشى منه . اننا لم نعد نهم أحدا منذ نكستنا
العسكرية ، هل سبق لك أن سمعت عن اقتراح محدد قدمته لنا دولة
عظمى أو الحكومة الاسرائيلية أو الامم المتحدة » ؟ والمشايعون الأكثر امتناعا
بالقرار ٢٤٢ في الاراضى المحتلة مثل السادة ، أنور نسيبة ، وحكمت
المصرى ، وحمدي كنعان ، يعبرون عن تشاؤم يساوى الشك العام الذى
يمكن التحقق منه في أوساط السكان ، وهم يؤكدون في اجماع : « ان اسرائيل
سوف تنوع الحيل ، والدعاوى حتى لا تطبق هذا القرار مثل كل القرارات
التى سبقته » .

والمدافعون عن « الشخصية الفلسطينية » المؤيدون لاقامة دولة مستقلة
في الضفة الغربية وغزه ، والذي سيتم التفاوض حول انشائها مباشرة مع
حكومة القدس ، لا يجدون ، ايضا ، اى صدى بسبب موقف جولدا مائير ،

والجزء الغالب من فريقها . فهي تنكر ، أيديولوجيا ، حتى وجود أمة فلسطينية . وفي كل الأحوال ، فهي سياسيا تعادى مولد هوية قد تعارض ، يوما أو آخر ، « الحقوق التاريخية للشعب اليهودي » على أي جزء من وطن الاجداد .

وأخيرا فان أولئك الذين اتهموا بكونهم « الحقراء المتعاونين مع العدو » مثل الشيخ الجعبري لم تكن السلطات الاسرائيلية تعتبرهم مفاوضين صالحين بالقدر الكافي للانخراط في حوار معهم قد يؤدي الى السلام ، فبالنسبة للبعض فان الشيخ الجعبري لا يتمتع بالصفة التمثيلية بالقدر الكافي وبالنسبة للبعض الآخر فان مبادرته تخاطر بقامة سابقة خطيرة ، في حين أن سياسة الحكومة المسماة « بالامر الواقع » في الاراضي المحتلة لم تبلغ بعد كل أهدافها .

وهذا الموقف أفسح بالارتياح قطاعا من منظمة التحرير الفلسطينية . فقد أكد أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ، واحد المنادين بتدمير دولة اسرائيل : « اننى متفائل اذ ان لدينا حلفاء أقوياء في اسرائيل » ، « فلصقور » ، و « التوسعيون » سوف يتكفلون بافشال كل مشروعات السلام التي يستعد لتوقيعها الاستسلاميون والخونة العرب » .

ومن جانبه ، يؤكد السيد أنور نسيبة ، وهو وزير سابق للملك حسين ، والذي كان بمثابة سفيره غير الرسمي لدى حكومة القدس ، يؤكد موضحا : « انه بالنسبة للمعاصي التي أجعلها ، فان الفلسطينيين وجدوا أنفسهم في المطهر منذ عشرات السنين ، والاكثر حزنا ، أنهم لم يلمحوا حتى أبواب الجنة » .

وقد أدرك أغلب زعماء المقاومة في ١٩٧٣ الاخطار التي تهدد حركتهم . وقد فكروا في أن تسوية سلمية ترعاها القوى العظمى ، هي بلا شك أمر لا مفر منه . كما أن المناقشات التي أعقبت نكسة الاردن ، وعقم « حرب الاشباح » التي وجهت ضد اسرائيل وبعض الانظمة العربية بواسطة منظمة ايلول الاسود ، والتحقيق المتنامي في داخل الرأي العام الفلسطيني الذي حتم على قادتها ، بعد كل الحسابات ، القيام بعمل ملموس في صالح التسوية ، كل ذلك ساهم في بلورة تيار « واقعي » قوى داخل منظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ صيف ١٩٧٣ كانت العقول ناضجة من أجل تغيير الاتجاه السياسي . وقد أعطت حرب أكتوبر للقادة الفلسطينيين — خاصة قادة فتح الفرصة نحو الانعطاف .

الفصل الرابع

((الانعطاف))

لم يكن أحد يتوجس شراً ، فبعنى العبيد المكبلين بالسلاسل فى قاع المركب المظلم يجدفون بالمعدل الذى يحدده لهم رئيس العمال وهو يضربهم بالسوط . وقد انشغل الطباخون ومساعدوهم والخدم فى تقديم الطعام الفاخر والمشروبات المثلجة الى المسافرين المددين على سجاجيد ناعمة اللمس . والى تغطى سطح الباخرة المتسع الذى تفهره الشمس . وعلى السلم العلوى كان قائد الباخرة وضباطه « منتشين » بقوتهم ، مفترين بعظمتهم واثقين من انفسهم ومنزلتهم ، يتفحصون الافق باطمئنان .

وكانت السفينة ، ذات الخطوط الانيقة ، تندفع برقة على طبقة مائية سماوية اللون ، عذبة وصافية . بينما كان أحد طيور النورس فقط ، هو الذى يعرف أن السفينة تمضى نحو حقفها . فهو قد رآها تتجه يمينا نحو كتلة من الصخور . وحلق الطائر فوق الممر العلوى ، وحام حوله ، وضرب بجناحيه ، وأطلق صرخات حادة ، وعاود ارتفاعه ، ثم عاد محاولا بلا كلل ان يعطى تحذيرا ، ولكن بلا جدوى ، فلم يفهم أحد لغة النورس ، ونهيا ضباط السفينة ومسافروهم للاستمتاع بالحفل المقام ، وعلى أصوات الموسيقى التى غطت على صياح النورس اليائس وعلى وميض قناديل مختلفة الألوان . اصطدمت السفينة بالصخور وبدأت فى الغرق فى غياهب الظلمات .

لقد كتبت هذه القصة القصيرة فى ١٥ سبتمبر ١٩٧٣ أى قبل ثلاثة أسابيع من حرب أكتوبر ، ورفض مدير الجريدة الاسرائيلية التى عرضت عليه ان ينشرها ، وذلك على الرغم من شاعرية الاسلوب وايجاز النص ، وشخصية المؤلف « ارييه ألياف » ، السكرتير العام السابق لحزب العمل ، والذى ما زال عضوا فى المكتب السياسى لهذا الحزب ، وهو رجل يحظى بالاحترام من غير شك ولكن الكثيرين يقفون منه موقفا حذرا . فهو من الحماثم « ذائعى الصيت » وموقفه غير مفهوم لقطاع كبير من رأى العام الاسرائيلي . واستعارته « للنورس » أمر غاية فى الوضوح ، والاثارة . والبلاد على اعتاد ، الانتخابات التى ستجرى فى ٣٠ أكتوبر ، الامر الذى يصعب معه نشر قصته القصيرة .

واريه ألياف — وهو العدو الشرس لفكر موسى ديلن — حول نفسه من مقاتل منتظم ومثالى نسبيا ، الى بان للشر . فمنذ نهاية حرب الايام

السته ، وهو لم يكف عن اعلان الكارثة وتحذير الراى العام ضد الضم المتخفى والهسدوء الخادع الذى يسود سواء على خطوط وقف اطلاق النار أو فى الاراضى المحتلة ، وهو الذى رأى « الصـخور » التى ينكر الكثيرون وجودها . وقد قال لى فى اليوم القالى « حرب كيبور » : « لقد كتبت هذه القصة تحت تأثير الغضب » .

« ولاننى رفضت اعطاء موافقتى على وثيقة « فجاليلى » — البرنامج الانتخابى للحزب — فقد خاصمتنى السيدة جولدا مائير وعوملت من جانب ديان على أننى ساذج وجاهل ، واتهمت بالخيانة من جانب الآخرين فى حين ان هذه الوثيقة التى تتنافى مع قيم الحركات العمالية والصهيونية ، قننت مع تطويرها الضم الزاحف الذى نطبقه منذ ١٩٦٧ ، معرضين البلاد بذلك لحرب لا مفر منها » .

وبعد استبعاد هذه الاعتراضات أقرت السكرتارية العامة لحزب العمل فى ٣ سبتمبر البرنامج الانتخابى بـ ٧٨ صوتا مقابل لا شىء . وقد رفض الياف ، وزعيم النقابات بن أهرون ، المشاركة فى اقتراع منظم ، حسبما قالوا ، تحت « ضغوط » السيدة مائير ، و ابتزاز « المجرال ديان الذى هدد بالاستقالة . وبعض « الحمائم » الآخرين — مثل بنحاس سسابير آثروا الاستسلام لشيئة « الصقور » الذين كان تأثيرهم أكثر انتشارا فى الراى العام الذى لم يكن يرى الا المزايا فى السياسة المسماة « بالامر الواقع » .

فالأرقام المنشورة عن طريق وزارة الدفاع كانت ارقاما سارة ، فليس فقط أن الاحتلال لم يكلف دافعى الضرائب الكثير ، ولكنه كان مولدا للفوائد ، فبتروى سيناء يغل سنويا أكثر من ١٠٠ مليون فرنك ، هذا بالاضافة الى الاقتصاد فى النقد المتحقق عن طريق تقليص الواردات من البترول كما أن صادرات منتجات الضفة الغربية ، والسـيـاح الذين توافدوا على القدس ، وشرم الشيخ — كل ذلك ساهم فى تقليل العجز فى ميزان المدفوعات . واستثمارات رؤوس الاموال اليهودية فى « يهودا والسامرة » (أكثر من ٥٠ مليون فرنك على الاقل فى العام) ، والتبادل التجارى مع الاقليم السابق للملك حسين (٧٠٠ مليون فرنك فى عام ١٩٧٢) ، والعمالة الضخمة والرخيصة للأيدي العاملة العربية — كل ذلك عمل لصالح الازدهار العام .

ومما يدعو للارتياح أيضا انشاء المستوطنات اليهودية شبه العسكرية فى الاراضى المحتلة ، والهجرة الجماعية الفلسطينية (التى كان عددها يتراجع على الرغم من معدل المواليد العالى للغاية) ٠٠٠ وقد تم تبرير الاستيطان المتعاقب للاراضى المحتلة فى ١٩٦٧ ، فمـسـكـريا لانه يقوى أمن

اسرائيل ، وسياسيا لانه يضع في حسبانہ الرغض العربى لعقد السلام
(بالشروط المعروضة من جانب السيدة مائير والجنرال ديان) ، وأخيرا
معنويا ، باعتبار أن الضفة الغربية وغزة كانتا تنتميان فيما مضى ليراث
الشعب العبرى .

لماذا يتعين تعديل الوضع القائم طالما أن السلام يسود أرض اسرائيل
من أقصاها الى أقصاها ؟ فمنظمات الفدائيين تم تصفيتها عمليا فى الداخل ،
كما أن « الارهاب المضاد » الذى يمارس فى الخارج يثير الاعجاب العســام
من غرط جسارته وفاعليته .

ولقد اُذهلت حرب اكتوبر ، وخاصة نتائجها ، الاسرائيليين ، وحقيقة
ان الفلسطينيين لم يستطيعوا القيام بأعمال العنف على صعيد ضخم ، فتفكك
منظمات الفدائيين ، وعدم وجود مخزون من الاسلحة ، واليقظة المزدوجة
لاجهاز الامن الاسرائيلية والاردنية (على جانبى الاردن) والاعتقالات الوقائية،
وقصر الحرب منعت الفلسطينيين من القيام بأعمال العنف . (ومع ذلك فقد
ساهم عملهم فى ثلث مشروعات اسرائيلية عديدة . فمع اتباع تعليمات
المقاطعة التى فرضتها الجبهة الوطنية الفلسطينية وهى حركة سرية ينشطها
الحزب الشيوعى الاردنى الذى يجمع ممثلى المنظمات السياسية والاجتماعية
الحرفية — امتنع عشرات الالوف من العمال (الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة
أو مواطنون اسرائيليون) عن التوجه الى أعمالهم أثناء فترة استمرار الحرب،
وحتى بعد ذلك « ان عاملا عربيا فى مصنع اسرائيلى يساوى جنديا يهوديا
اضافيا على الجبهة » . كان ذلك واحدا من الشعارات العديدة التى كانت
تزين مبانى نابلس ورام الله ، وحبرون .

وفى الاسابيع التى تلت الحرب استمرت الفوضى ، والمظاهرات ،
والاعتداءات ، والتى كلف احداها حياة الكولونيل سيجاف ، الحاكم
العسكرى لنابلس ، ولم تتوقف الا بعد اعتقالات « ادارية » جديدة وطرد
ثمانية أشخاص من المستوى الاول الى الاردن فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٣ ، ونسف
بعض المنازل التى تخص بعض « المشتبه فيهم » . ومع ذلك لم تتمكن
السلطات من عرقلة الحركة الوطنية ، التى شهدت انطلاقة لا سابقة لها منذ
حرب اكتوبر .

والتطور الأكثر تميزا فى هذا المجال هو المساندة شبه الاجماعية من
جانب السكان لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى التسابع فان المجلس
الاسلامى للقدس ، وممثلى الهيئات الشرعية ، والجزء الاعظم من العمدة
و « الاعيان » (حيث العديد منهم كانوا يعدون من الانصار المخلصين للملك
حسين) أعلنوا أنهم من الآن فصاعدا يعتبرون ان « اللجنة المركزية »

للفدائيين ،التي يرأسها ياسر عرفات هي « الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى » .

ويبدو أن مكانة الجبهة الوطنية الفلسطينية مكانة هائلة . فمن المؤكد أنه بناء على توصيتها ، فقد قام تسعة وثلاثون ألفا من الفلسطينيين (من بين ثلاثة وأربعين ألفا مسجلين) بمقاطعة الانتخابات البلدية فى القدس فى ديسمبر ١٩٧٣

أما احتجاج العرب الاسرائيليين — حيث خرج الشـعـور الوطنى الفلسطينى معززا بالحرب فكان متناقضا تماما . ففى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٧٣ أعطى ٣٥ ٪ من بينهم أصواتهم لحزب راکاح الشيعوى الذى حصل على ٣٧ ٪ من اجمالى الاصوات التكميلية ، مقارنة باستفتاء عام ١٩٦٩ ، مما سمح له بأن يزيد عدد ممثليه فى الكنيست من ثلاثة الى أربعة . وللمرة الاولى منذ وجود دولة اسرائيل هدد النواب العرب التابعون لحزب العمل — الذى يعد مثاليا فى انقياده للسلطة بشكل تقليدى — وبالتصويت ضد حكومة السيدة مائير اذا ما هى قبلت بعض الشروط التوسعية للحزب الدينى الوطنى .

ولم يع الرأى العام الاسرائيلى تماما التحولات التى حدثت فى الاراضى المحتلة عن طريق « زلزال » حرب « كيبور » ، ولم يستخلص منها على أية حال ، نتائج سياسية . وفى المقابل فإن النخبة من المثقفين أخذت تتساءل أو تبدى قلقها تجاه المستقبل . فتحذيرات « ارييه ألياف » ، الذى قاد حملة لصالح الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، لم تعد الامور الفاضحة . والشاهد على ذلك ، بين غيره من الشواهد ، نشر قصة « النورس » فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ ، وبعد اسبوعين من نهاية الحرب فى صحيفة « دافار » العمالية .

حقيقة ، ان اليهود فى اوقات الشدة يطلقون العنان لمزاجهم بالسخرية والكآبة حيث ساهمت قرون من الاضطهاد فى صياغة ذلك المزاج . أيطالب العرب باستعادة كل الاراضى المحتلة ؟ والفلسطينيون هل ينوون الحصول على حقوقهم الوطنية غير منقوصة ؟ حسنا ، يجيب الاسرائيليون بسخرية انه يتعين علينا ان نقاتل حتى تمتد دولتنا على ضفتى « الياركون » (وهو شبكة مياه ملوثة تنساب بالقرب من تل أبيب) (١) .

(١) تشويه لشعار التوسعيين الذين يمددون امتداد الدولة اليهودية على « ضفتى نهر الاردن » .

وعندما يذكرون جهود « هنرى كيسنجر » فانهم يتناولونها ساحرين بتلك الصيغة الموجزة : « يهودى يتحدث الالمانية أسس الدولة اليهودية فى بال(٢) ، ويهودى آخر يتحدث الالمانية سيهدمها فى جنيف » (تلمحا الى هنرى كيسنجر ، والذي يحملونه — خطأ نية مساندة القضايا العربية فى مؤتمر السلام الذى افتتح فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣) .

ويمكن تفسير ذلك التشاؤم بالموقف الدرامى الذى وجدت فيه اسرائيل منذ حرب اكتوبر : لقد حققت عسكريا « نصرا تكتيكيا » ، ولكنها فقدت الحرب « على الصعيد الاستراتيجى » — حسب الصيغة التى تنسب الى وزير الخارجية الأمريكى — لقد واجهت الدولة اليهودية ، دفعة واحدة ، عداء دول عربية قوية متحانفة ، وعداوة المعسكر الشيوعى ، والجزء من العالم الثالث ، وتحفظ اوربا ، والموقف المغامض للولايات المتحدة ، واخيرا الوفاق الأمريكى السوفيتى الذى يثير المخاوف . ومع ذلك ، وحتى اذا كانت الصورة مظلمة من النظرة الاولى فلا شئ يبدو مبررا للرؤيا القيامية للكثير من الاسرائيليين ولا اعتقادهم بأن التسوية السلمية القائمة على اعلاء الاراضى التى احتلوها فى ١٩٦٧ ، سوف تؤدى ، عاجلا أو آجلا ، الى تدمير دولتهم .

تلك هى ، على وجه الدقة ، القضية التى نجح التوسعيون فى نشرها بين السكان القلقين على مستقبل غير مؤكد ، ويأملون قبل كل شئ فى الامن ، وهو فى العبرية يقابل كلمة « بيطاحون » وهى كلمة أساسية فى التعبير السياسى الاسرائيلى ، كما انها محور كل المناقشات ، بشكل أكثر مما كان فى أى وقت — سواء كانت مناقشات أيديولوجية ، أو سياسية ، أو اقتصادية أو اجتماعية — وبدأت تهز الرأى العام منذ زلزال اكتوبر .

وقد برز تعبير « بيطاحون » أثناء انتخابات ديسمبر ١٩٧٣ فى الشعارات وعلى اعلانات كل الاحزاب السياسية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار . حيث كان مجرد ترتيب الكلمات يسمح بتمييز « الحمايم » عن « الصقور » فهؤلاء الاخرون يعدون بـ « الامن والسلام » بينما خصومهم يلتزمون بتحقيق « السلام والامن » أو بطريقة أفضل « الامن عن طريق السلام » .

ويقوم التوسعيون — وهم عديدون فى هيكل التكوينات السياسية موقفهم على بديهية ان العرب بمعاداتهم للسامية والنزعة الشيفونية التى تملكهم (أو بتعصبهم) قد بيتوا النية ان لم يكن « لالقاء اليهود فى البحر » ، فعلى الاقل لتدمير دولة اسرائيل .

(١) تيودور هرتزل ، يهودى نمساوى عمل على اقرار مشروعه المتعلق بإشياء دولة يهودية فى فلسطين فى المؤتمر الصهيونى الاول الذى عقد فى بال فى عام ١٨٩٧

وعلى ذلك فهم لا يأملون في « سلام حقيقي » حتى عندما يؤكدون رغبتهم في ذلك . وان أى تنازل من جانب اسرائيل لن يجعلهم يغيرون رأيهم ، بل على العكس فان أى تراجع سوف يفسر على انه علامة ضعف ، ويثير مطالب جديدة . ولذلك فانه يجب على اسرائيل ، ان تحتفظ بتفوق عسكري مطلق يسمح لها بتحطيم جيوش العدو وحتى مقدراته الاقتصادية بشكل مطلق .

وفي ظل هذه الرؤية ، فان وقف اطلاق النار الذى ووفق عليه في اكتوبر ١٩٧٣ كان « سابقا لاوانه » وفك الاشتباك العسكري الذى تحقق بعد ذلك على الجبهة المصرية يشكل « جائزة على العدوان » . ومؤتمر جنيف ليس الا فحشا لمحاولة نزع اراض من اسرائيل لا غنى عنها لا منها . وسلاح البترول الذى يلوح به العرب هو شكل من اشكال الابتزاز سوف يقف ضده الغرب عسكريا عند الضرورة ، وقد أعلن ذلك ، على سبيل المثال ، شموئيل تامير ، رئيس المركز الحر . وتامير مثل كل الزعماء الآخرين لليكود — تألف الاحزاب الوطنية — لا يثق في الوفاق الدولى ويعتبره « وهميا » . وهو يضيف : « ان الولايات المتحدة تحتاج الى اسرائيل : فبدوننا لكنت المنطقة بأسرها تحت حذاء الامبريالية السوفيتية » .

وقد أكد الجنرال اريك شارون ، وهو قائد آخر في الليكود في حضوري في ديسمبر ١٩٧٣ مشيرا الى نفس الفكرة : « ان الوقت يعمل لصالح اسرائيل فهي على عكس ما هو شائع ، ليست دولة صغيرة للغاية ذات ثلاثة ملايين نسمة ، ولكنها رأس حربة لاربعة عشر مليون يهودى ، حيث يمارس ستة ملايين منهم نفوذا سياسيا واقتصاديا حاسما في الولايات المتحدة » .

ويرى الجنرال ديان وغيره من المسئولين في حزب العمل ان قيادة « الليكود » يؤكدون ان « القصور في » حرب أكتوبر ينتسب الى « اخطاء فنية » و « ثغرات مؤسفة » يمكن ملؤها دون الانزلاق نحو سياسة « تنازل » ودون « انهزامية » . غير ان ذلك لم يكن هو رأى « الحماثم » الذين يدينون من جديد جوهر السياسة التى يتبعها « جياذ عربية الصقور » لجولدا مائير — موشى ديان — واسرائيل جاليلى (ذاتها . فبالنسبة لرجال أمثال ارييه الياف واسحاق بن اهارون ، ودافيد شاهام وثلاثتهم أعضاء في قيادة حزب العمل — « فانها فلسفة بكاملها تلك التى انهارت في ٦ أكتوبر الماضى انها » سسقوط سياسة كانت تصر على وضع العراقيل على طريق السلام بغية ان تكسب الوقت بشكل كاف لضم الاراضى » . ان مشكلة الامن ، والمحدود الآمنة ، وأخيرا مشكلة المفاوضات المباشرة لم تكن بالنسبة لاعداء « الترويككا »

* الترويككا : عربية روسية يجرها ثلاثة جياذ ، ويرمى الكاتب بذلك الى قادة الصقور الثلاثة المشار اليهم في المتن (مائير / ديان / جاليلى) — المترجم .

« الا » مزاعم ترمى الى اطالة امد الامر الواقع . وعندهم :
« انها ليست الحدود التى تضمن السلام وانما
السلام هو الذى يضمن الحدود » . وهم يضيفون « ان أولئك
الذين يفضلون الاراضى على التسوية » انما يبخسون من قدر التطلعات
الوطنية للعرب وارادتهم فى ان يستعيدوا ، بأى ثمن ، ممتلكاتهم . وفى المقابل
فانهم يغاللون فى تقدير التحالف مع الولايات المتحدة التى قد لا تتفق مصالحها
فى الشرق الاوسط مع مصالح الحكومة الاسرائيلية . وهى مغالاة فى التقدير
أدت بفريق السيدة مائير الى اغراق الدولة اليهودية فى « عزلة باهرة » .
واذا وضعنا فى الحسبان تطور التعايش السلمى ، وعلاقات القوى الدولية
التي يدخل فى حسابها المقدرة الاقتصادية والمالية للعالم العربى ، فان الوقت
لا يعمل لصالح اسرائيل . واذا ما اسرعنا بعقد السلام فان شروط التسوية
تكون أفضل .

ويرفض عدد من « الحمائم » حتى فلسفة « الصقور » حول خلود
كراهية العرب ازاء الاسرائيليين . حيث يؤكد خصوم المتطرفين الوطنيين ان
الشعبين ليس محكوما عليهما ان يتحاربا حتى نهاية الزمن ، وان صيغة
للتوفيق تأخذ فى حساباتها التطلعات والمصالح الوطنية للجانبين ، وسوف
تتوصل الى التسوية . ومن ناحية أخرى فان السلام هو عملية وليس هدفا
يمكن التوصل اليه من أول وهلة . وأخيرا يؤكد « الحمائم » انه على كل حال
فان السلام ، وفى أى مكان ، ليس مطلقا أو أبديا .

وبناء على نتائج الانتخابات التشريعية التى أجريت فى ديسمبر ١٩٧٣
التي أعطت سبعة مقاعد اضافية « لليكود » ، والتي حرمت بذلك المعراخ
(الائتلاف العمالى) من خمسة من مقاعده ، فقد انتهى عدد من المراقبين الى
ان « انزلاق الناخبين نحو اليمين » برهن على ان أفكار « الصقور » قد كسبت
أرضية على حساب أرضية « الحمائم » .

وفى الحقيقة فان الرى العام لم يكن قد وضع امام خيار واضح ،
« فالمعراخ » الذى قدم نفسه على أنه « حزب السلام » قاد المعركة الانتخابية
تحت ادارة نفس أولئك الذين قادوا البلاد الى اعتاب الحرب ، والبرنامج
الانتخابى لحزب العمل الأربع عشرة نقطة « التى أتت لتضاف الى « وثيقة
جاليلى » التى تم اقرارها قبل شهر من الصراع — كان لا يختلف كثيرا —
فى نظر غير المتحمسين ، عن برنامج الوطنيين المتطرفين فى الليكود .

والنقاط الأربع عشرة « التى أقرت فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ كانت بمثابة
حل وسط بارع بين « الصقور » و « الحمائم » وهى بلا شك تعكس مرونة
شكلىة أكثر من كونها حقيقية فى مواقف حزب العمل . فللمرة الأولى يتحدث
ذلك الحزب لصالح قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ويعترف بوجود شعب فلسطين
وفى المقابل ، فانه يدين مشروع الدولة الفلسطينية (خارج الاردن) ويبرر

مساندة الاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة ، ويعلن ان اسرائيل ابدا لن تعود الا مواقعها التي كانت عليها في الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، وأبدا لن تعيد للاردن القطاع العربي من القدس . لقد كان يتعين اذا قدر كبير من الخيال للاعتقاد بأن التجمع العمالي (المعراخ) كان في وضع أفضل من الليكود بما يمكنه من كسب رضا العرب .

وقد اتفق أغلبية المراقبين على ان المعسراخ سوف يخسر الكثير في الانتخابات القادمة .

وحسب استطلاعات الراي العام ، فقد بلغت شعبية السيدة مائير والجنرال ديان أدنى مستوى لها . يوضح ذلك موجة الاضرابات التي عمت البلاد منذ يناير ١٩٧٤ ، وتزايد السخط الشعبي بشكل خطير ازاء الانخفاض العنيف للقوة الشرائية ، ففي خلال بضعة أشهر أحدث التضخم ارتفاعا ملموسا في الاسعار من ٣٠٪ الى ٧٠٪ بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية مثل الخبز والزبد واللبن والسكر . وقد أدت ضرورة تسوية «فاتورة الحرب» والتي تبلغ قيمتها نحو ٤٠ الى ٥٠ مليار فرنك طبقا لبعض التقديرات ، بالحكومة ، على وجه الخصوص ، الى رفع الدعم وهو أكثر من ١٠٠ مليون فرنك — الذي كانت الدولة تقدمه الى صناعات المنتجات الغذائية ، وزادت الدولة من عدد الضرائب المباشرة وغير المباشرة . كما ان الميزانية — التي خصص نحو نصفها للنفقات العسكرية في ١٩٧٤ — لم تكن متوازنة وكذلك عانى ميزان المدفوعات والميزان التجاري من عجز كبير .

حرب او سلام :

لقد تنازع الاسرائيليون اغراء السلام ، والخوف من العرب انذين زاد حجمهم نتيجة لحرب كادوا هم ان يخسرونها ، او على الاقل كانت هذه تمناعتهم . لقد كانوا أبعد ما يكون عن الاعتقاد ، بأن « النصر » الذي حققته مصر وسوريا — و « الكرامة » المستعادة بعد عقود من الازلال — سوف يخلق الظروف الملائمة لتحقيق نوع من « سلام الشجعان » وهكذا فإن العبارة الرئيسية التي وردت في خطاب الرئيس السادات في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ مرت دون أن يفتن اليها أحد ، وأهملت تماما من جانب وسائل الاعلام الاسرائيلية . لقد اقترح رئيس الدولة المصري ، حتى قبل النكسات الاولى التي تحملها جيشه ، عقد مؤتمر دولي يهدف الى اقامة السلام مع الدولة اليهودية . وبعد ذلك ببضعة أيام وافقت سوريا على اتفاق لوقف إطلاق النار يقوم على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ — وهو نص كانت ترفضه حتى ذلك الحين — وقبلت مبدأ التسوية القائمة على التفاوض في اطار مؤتمر دولي . وفي خطابه الذي ألقاه في ١٦ أكتوبر تعهد الرئيس المصري باقضاء

القادة الفلسطينيين بالاشتراك في المفاوضات الكبرى التي كان يأمل عقدها . وفي الحقيقة فقد سبق ان اقنع قادة فتح بضرورة الحل السياسي حتى قبل شن الحرب . وعندما اباح الى أبو اياد وفاروق قدومي بنيته في أغسطس ١٩٧٣ في اشراك المقاومة في مؤتمر دولي لم يعارضوا مشروعه . وربما لم يكن السادات ، في ذلك الوقت ، يجهل ان اتصالات سرية كانت تجرى منذ ربيع نفس السنة بين مبعوث لياسر عرفات وممثل لهنري كيسنجر ، وهو الجنرال « فيرنون والتر » الذي كان في ذلك الوقت مساعدا لمدير المخابرات المركزية الامريكية ، وذلك بهدف استخلاص صيغة للتسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .

وفي اعقاب الاجتماعات التي عقدت في اليوم التالي للحرب والتي كانت قد انتهت في فجر ٤ نوفمبر فان قادة فتح وقادة الجبهة الديمقراطية المتابعة لنايف حواتمة ، قد توصلوا بشكل منفصل ، الى اقرار موقف مشترك : ان المنظمين تقولان « نعم » لمؤتمر السلام في حالة توفر شرطين : ان منظمة التحرير الفلسطينية تكون هي الوحيدة المؤهلة لتمثيل الفلسطينيين ، كما ان الدعوة التي سوف تتلقاها « مركزية » الفدائيين يجب ان تتضمن عرضيا الاشارة الى « الحقوق الوطنية » للشعب الفلسطيني .

وقد أحاط السادات علما بأن هذه الشروط تبدو له « طبيعية » ، وحتى لا مفر منها . ولكن عندما استقبل ياسر عرفات في ١٢ نوفمبر كان يبدو ان رئيس الدولة المصري قد غير رأيه . فقد بدا وكأنه لا يبالى بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام . وقد علم فيما بعد ان هنري كيسنجر كان قد أقنعه — موضحا له اعتراض اسرائيل المحتمى — بالا يشترك الفلسطينيون في المفاوضات ، على الرغم من الرأي المؤيد للاتحاد السوفيتي ، والجماعة الاوربية وشبه غالبية الدول العربية . ولم تكن العربية السعودية والجزائر وحتى ليبيا بين آخر من حث السيد ياسر عرفات على التفاوض حول التسوية مع الدولة اليهودية .

وقد ذكر لى أبو اياد في ٥ نوفمبر « ان اسرائيل منذ اليوم في وضع يمكنها من تدقيق الحكم الذي كان يراودها منذ نصف قرن . وهو الحصول على الاعتراف المتزامن من جانب الدول العربية لتحاربة وممثلين للشعب الفلسطيني الذي كان ينكر عليها حتى الحق في الوجود . ان ساعة الحقيقة قد دقت ، وعلى الدولة اليهودية ان تبين بشكل ملموس اذا ما كانت تفضل السلام على الحرب ، والتعايش على التوسع » .

والحكومة الاسرائيلية التي انتهت بقبول بصعوبة شديدة — ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يشاركان في المفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة، ابقاء على اعتراضها على اية مشاركة فلسطينية . وكان مؤتمر السلام الذي

افتتح في جنيف في ٢١ ديسمبر ، مؤتمرا شكليا محضا . ومن جانب آخر فقد فضل كيسنجر السياسة المسماة بسياسة « خطوة خطوة » والاتفاقات الثنائية التي تعطى الولايات المتحدة امكانية احلال دبلوماسية واشنطن محل الدبلوماسية الدولية .

وفي الوقت الذي عقد فيه عدد من السياسيين الغربيين أو العرب آمالهم على « مهارة » كيسنجر ، فان ناحوم جولدمان تنبأ بفشله الذريع . وقد أكد رئيس المؤتمر اليهودي العالمي : « في تقديري ان الاسلوب الذي يتبعه كيسنجر هو أسلوب غير فعال ، اذ ان الموقف في الشرق الاوسط يتطلب تسوية سريعة وجذرية . ولن يمكن تحقيق مثل هذه التسوية الا اذا عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تعاون وثيق . ان كل محاولة لاستبعاد السوفييت عن التسوية في الشرق الاوسط ، لن تكون باطلة فقط ، وانما ستزيد من مخاطر حرب جديدة » .

ومن ناحية اخرى ، فقد أكد رئيس المؤتمر اليهودي العالمي أن عصر الحروب المخاطفة قد انتهى ، وانه من المستبعد ان تستطيع اسرائيل منذ الآن ان تضمن لنفسها تحقيق انتصارات حاسمة كما حدث في يونيو ١٩٦٧ . ولذلك فقد رأى انه من الضروري دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للجلوس في مؤتمر جنيف على اساس القرار ٢٤٢ — الذي يؤكد حق دولة اسرائيل في الوجود — والذي يوصى بأن « الحقوق الوطنية للفلسطينيين يجب الاعتراف بها ايضا » .

واضاف الدكتور جولدمان : « انه اذا ما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية ان ترسل وفدا الى جنيف على هذا الاساس ، فانها بذلك تكون قد اعترفت بدولة اسرائيل ، كأمر واقع ، وعندئذ يمكن أن تعقد المفاوضات من اجل التسوية السلمية » .

وحول هذه النقطة الاخيرة ، على الاقل ، فقد كان جورج حبش يشارك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الرأي . فرئيس الجبهة الشعبية ذكر لنا في نفس الوقت : « ان اى اتصال ، و اى تفاوض مع الاسرائيليين هو طريقته للتسليم بوجودهم وايضا فان اى مشاركة متوقعة من منظمة التحرير في مؤتمر جنيف سوف تعادل الاعتراف ، من الناحية الواقعية ، بالهوية الصهيونية . . الاسوأ ان المفاوضات سوف تؤدي بالضرورة الى الاعتراف القانوني باسرائيل بما انها ستدور وفق تعبيرات القرار ٢٤٢ والذي سوف يجبر عرفات على قبوله بمجرد ان يتم تعديل الفقرة الخاصة بالفلسطينيين » .

وبالتجاوز عن الفيتو المزدوج لاسرائيل (الذي تسانده الولايات المتحدة) وعن « جبهة الرفض » الفلسطينية التي تشكلت منذ نوفمبر ١٩٧٣ بواسطة السيد حبش واصدقائه السياسيين ، فقد اقصر المجلس الوطنى الفلسطينى

(برلمان المقاومة) في دورة انعقاده الثانية عشرة التي عقدت في القاهرة في الفترة من ١ الى ٩ يونيو ١٩٧٤ ، برنامجا « انتقاليا » جديدا من عشر نقاط والذي يسجل انعطافا في تاريخ الحركة الفلسطينية . فدون التخلي عن « الهدف الاستراتيجي » — خلق « دولة ديمقراطية » على كل الاراضي الفلسطينية — ابدى ممثلو المقاومة للمرة الاولى ، رأيهم لصالح « السلطة الوطنية » التي ستقام على « كل قطعة محررة من الوطن » ، وبعبارة اخرى فقد قبلوا بدولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة . كما تؤكد ذلك فيما بعد .

لقد بدا العصر الذهبي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية . ففي نهاية اكتوبر ١٩٧٤ اقر رؤساء الدول العربية المجتمعون في الرباط « البرنامج الانتقالي » الذي اقر في القاهرة قبل ذلك بخمسة اشهر ، واعترفوا جميعا — بما فيهم الملك حسين — بمنظمة التحرير الفلسطينية « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » .

وبعد ذلك بشهر فعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس الشيء ومنحت اللجنة المركزية للفدائيين وضع المراقب في اطار المنظمة الدولية . وقد اعد ممثلو المجتمع الدولي في « المنزل الزجاجي » في نيويورك استقبالا حافلا للسيد ياسر عرفات الذي تحدث في خطابه الذي ألقاه في ١٣ نوفمبر رامزا « بفصن الزيتون » الذي كان يلوح به باحدى يديه ، في انتظار « نبذ البندقية » على حد تعبيره والتي كان يمسكها باليد الاخرى . وعبر ناحوم جولدمان عن مخاوفه « للعزلة المحزنة للدولة اليهودية » . وفي الواقع فانه فيما عدا اسرائيل والولايات المتحدة ، فان بوليفيا وباراجوى فقط — « وهما اثنتان من الديكتاتوريات الاكثر فظاعة في العالم » — قد صوتتا ضد الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للسيد ياسر عرفات .

القضية :

لم يغير نجاح منظمة التحرير الفلسطينية الدبلوماسية مع ذلك ، الموقف بطريقة ملحوظة . وقد صعد الفدائيون هجماتهم المميتة ، بينما زادت اسرائيل من عمليات القمع . وقد أدى قيامى باستطلاع تم في نهاية ١٩٧٤ بين الفلسطينيين في الخليج والاردن وسوريا ، ولبنان واسرائيل وفي الاراضي المحتلة ، الى أن احضر في نابلس بالضفة الغربية قضية أحد « الارهابيين » التي كانت تبدو عليها كل مظاهر الكابوس . وخلال الجلسة التي دارت في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤ أعلن رئيس المحكمة العسكرية ، الجنرال جيرشون أوريون ، بخشونة أنه لن يسمح بأن تتخذ القضية طابعا سياسيا . وقد احنجت السيدة فبليسيا لانجيه محامية المتهم الرئيس ، المهندس

محمد ياسين — وهى شقراء ذات عيني زرقاوين واسعتين ، ممشوقة المقوام ساخطة محتجة ، بينما كان السيد وصفى المصرى ، وهو فلسطينى من نابلس والذى يتولى الدفاع عن متهمين آخرين منكس الرأس مستسلما . وياسين فى الثلاثين من عمره ، ضخم ، محنى الظهر بشكل كبير ، ذو شعر أسود مجعد قصير ، وقد تثبت بعصبية بالقضبان .

وجرت القضية فى مقر القيادة العسكرية لقوات الاحتلال فى نابلس . والمبنى رمادى قائم يقع على مرتفع على حدود المدينة . وقد أحيط بالحواجز والاسلاك الشائكة ، كما كان تحت حراسة العديد من العسكريين .

وفى ساحة المحكمة ، وهى قاعة مساحتها خمسة أمتار فى عشرة أمتار ذات حوائط بيضاء باردة كان ثلثا المقاعد مشغولا بجنود شبان وبأقارب المتهمين الثلاثة . ورفيقا المحنة لمحمد ياسين هما الاخوان عزيز ييلغان من العمر على التوالى اثنين وعشرين عاما وأربعة وعشرين عاما ، وهما يحاكمان بجنحة « عدم الابلاغ عن أحد الاشقياء » وحقيقة فقد رفضا الانتحاق بصفوف الجبهة الوطنية الفلسطينية ، غير أنهما قصرا فى واجبهما نحو ابلاغ البوليس عنها .

أما ياسين من جانبه فكان يتعين عليه التصدى لثلاثة اتهامات رئيسية : الانتماء الى « الجناح العسكرى للحزب الشيوعى الاردنى المسمى بالجبهة الوطنية الفلسطينية » ، ومحاولة تجنيد الاخوان عزيز ، وأخيرا التدريب على استخدام الاسلحة النارية فى الاتحاد السوفيتى وقد هب صائحا فى المحكمة : « اننى شيوعى وفخور بذلك ، وأن الجبهة الوطنية الفلسطينية ليست تابعة لحزبى ، وانما تمثل كل القوى السياسية والديمقراطية فى الاراضى المحتلة . لقد تنقيت دورات عن الماركسية فى موسكو لمدة ستة أشهر ولكننى لم أتلق على الاطلاق أى تدريب عسكرى » وقد هبت السيدة فيليسيا لانجيه الى نجدته طالبة منه أن يعرض للمحكمة سياسة وأهداف الحزب الشيوعى . غير أن القاضى أوريون اعترض قائلا : « لن أسمح بأن يتحدث أحد هنا عن السياسة أو الايديولوجية » .

ولم يمكننا الصياح الذى أعقب ذلك من أن نسمع سوى مقتطفات من جمل نطق بها المتهم : « الحق فى الحكم الذاتى لكل الشعوب » ، « النضال الشرعى للتحرر لوطنى » . واحتد المدعى « فاركاس » : ولكنها أخيرا قد اعترفت أثناء التحقيق بما جاء فى عريضة الاتهام .

وصاح ياسين : « لقد اغتصبوا منى الاعترافات الزائفة تحت التعذيب » وترك القضبان واسرع نحو منصفه المحكمة ، وأشار بإصبعه الى وجهه والى كوعه حيث بعض الندبات التى ترجع الى حروق بالسجائر ، وشرع يخلع ملابسه وبقي القضاة هادئين بينما تدخلت السيدة لانجيه قائلة لوكيل النيابة « لقد

بقى موكلى شهرين بين أيدي الشين بيت *SHIMBETH* جهاز الامن العام قبل أن يسمح له بالاتصال بأحد المحامين أو بأقاربه « وقد وصفت بالتفصيل سوء المعاملة التي خضع لها ياسين لمدة عشرين يوما متعاقبة مشيرة الى التواريخ والى اسماء المعذبين . وقد طلبت نتيجة لذلك ، فتح « التحقيق التمهيدي » المنصوص عليه في القضاء البريطاني ، والمعمول به في اسرائيل . وقد رفض المقدم أوريون الطلب .

وكان قراره بلا سابقة . ففي الحالات العديدة للتعذيب المبلغة للمحاكم العسكرية في الاراضى المحتلة لم يرفض أى قاض قبله فتح التحقيقات فيها . وحقيقة ان اى من هذه التحقيقات لم تؤيد الشاكين أمام التكذيبات التي يعرضها اعضاء الشين بيت غير انها على الاقل كانت تؤدي في بعض القضايا ، كما أكد لنا محامون مختلفون ، بالقضاة المدققين الى رفض نظر الدعوى واحتجت السيدة لانجيه التي نجت من « الجيتو » البولندي ، والذي يعد زوجها واحدا من الباقين على قيد الحياة من معسكرات الاعتقال في « بشينوالد » بعنف صائحة : « يا للعار أى خزي تحمله لشعبنا » واستطرد ياسين قائلا : « ان رجال بوليسكم قد تصرفوا كالنازيين ، وان الشعب الاسرائيلي الغارق في الجهل باخطائهم هو الذي سوف يحاكمهم يوما ما » (١) .

ولم يبد أى تأثير على بعض عملاء الشين بيت المتواجدين في القاعة ، والذين وصفهم البعض بأنهم كالجلادين - انهم يحملون جميعا اسماء مستعارة - استرحوها زيادة في التهكم - من أسماء رجال المقاومة . « فابوهادى » في الخمسينيات من عمره ، ذو سحنة وردية ، وخصلات شعر بيضاء تحيط صلعته الواسعة ، والشارب ايضا ابيض ، مشذب على طريقة فرسان القرون الوسطى وجثة ضخمة ذات عضلات تذكرك بجسم أحد المصارعين . وهو يتحدث اللهجة الفلسطينية دون خطأ ، وقد ذهب يشد على يد السيد وصفى المصرى بينما ادارت السيدة لانجيه له ظهرها بشكل علني . أما « ابو نبيل » وهو يحمل شهادة جامعية فله هيئة أحد المثقفين . وهو قصير ، اسمر ، ذو نظرات غير مستقرة خلف نظارته الطبية ، وقد وضع على رأسه طاقيّة من الفرو ، وكان عليه أن يدلى بأقواله ضد المتهم الاول في جلسة سرية .

وعلى مسافة غير بعيدة من اولئك الذين اتهموا بأنهم عذبوا ياسين ، كانت تجلس أمه العجوز مرتدية السواد ، وعلا رأسها خمار ، وكانت تتابع باهتمام مكثف المناقشة التي كانت تترجم بالتتابع من العبرية الى المعبرية ، بينما كانت الدموع تسيل على خديها المتجعدين ، وذلك على الرغم من أن هذه لم تكن محنتها الاولى فابنها الاكبر وهو امام مسجد كان قد حكم عليه في ١٩٦٩

(١) نشرت السيدة فيليسيا لانجيه في خريف عام ١٩٧٤ انظر خلف الصفحة

بأربعة أعوام سجن لانتماثة لفتح ، وقد قامت سلطات الاحتلال بنسف المنزل العائلى بالديناميت ، وهى ممارسة شائعة «لعقاب» الفدائى الفلسطينى، سواء اقرت المحكمة العسكرية ام لم تقر بأنه مذنب .

وقد قامت السيدة فيليسيا لانجيه بمحاولة اخيرة لانقاذ موكلها حيث اعلنت فى المحكمة « انكم لا تستطيعون ادانة هذا الرجل طالما ان وكيل النيابة لم يستخلص دليلا آخر سوى الاعترافات المغتصبة وشهادة رجال البوليس المشكوك فيها بشدة . ومن جانب آخر فانكم لم تلوموه على أنه قد سلم نفسه لعمل من اعمال العنف . ان موكلى رجل سياسى يقاوم الاحتلال » وقد رد وكيل النيابة « فاركاس » : « اذا كان ياسين لم يبلغ برجله التنفيذ . فانه ، مع ذلك غاية فى الخطورة بالنسبة لاسرائيل ، وضار بالنسبة لمجتمعنا النقى حيث انه يشوش الحياة ، وانه يتعين تحييده » .

واعلنت المحكمة حكمها فى ٢٣ يناير ١٩٧٥ . حيث حكم على ياسين بالسجن ثمانية أعوام ، أما شريكاه فقد عوقبا بالسجن لمدة سبعة أشهر لعدم الابلاغ عن الاشقياء » . وفى حيثيات الحكم اوضح المقدم اوريون ، ان العقاب له مدلول « الردع » .

مقاومة وردع :

فى الواقع ، كان الموقف فى الاراضى المحتلة يشغل السلطات الاسرائيلية فبعد خوف استمر من ١٩٧٠ حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأت حركة المقاومة الفلسطينية حياة جديدة بقيادة الجبهة الوطنية الفلسطينية . التى تأسست فى منتصف اغسطس ١٩٧٣ وكانت تشكل جزءا لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أخذت بسرعة تأخذ حجم منظمة شعبية ذات فروع متعددة . وكانت لجنتها المركزية تضم ممثلين عن كل الاحزاب السياسية ، من منظمات الفدائيين شبه الكاملة ، ومن المنظمات المهنية ، والثقافية ، والدينية ، والملاك العقاريين ، والاعيان فالمنظمات الفدائية التى وهبت حياتها فقط للكفاح المسلح كانت قد شلت عن طريق الاعتقالات أو التصفية الجسدية لمحاربيها . وقد استخاضت الجبهة الوطنية الدرس من هذا الفشل ، وانخرطت بشكل كبير فى العمل السياسى تحت كافة أشكاله . ونظرا لان الجبهة قد تأسست بناء على مبادرة من الحزب الشيوعى الاردنى الذى قدم لها « كوادى » ذات قيمة صقلتها عقود من الانشطة السرية ، والمحنة على المهام التنظيمية ، فقد سجلت الجبهة عددا من النجاحات .

ومن المؤكد أنه بناء على مبادرتها ، بين أشياء أخرى ، فقد تم التوقيع على اعلان يصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها « الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى » من جانب مائة وثمانين شخصية من الاراضى المحتلة وسلم الى

السيد ياسر عرفات عشية افتتاح « قمة » الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ . وكذلك فان الجبهة الوطنية هي التي اثارت ، ونظمت وادارت « الانتفاضة الشعبية » من ١٣ الى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ بمناسبة قبول السيد ياسر عرفات في الأمم المتحدة — والتي كثرت خلالها الاضرابات ، والمواكب ، والمظاهرات ، وأعمال العصيان المدني ، والهجمات ضد قوات الامن ، في مدن وقرى الضفة الغربية .

وكان الرد الانتقامي للسلطات الاسرائيلية صاعقا . فقبل ذلك وفي أبريل ١٩٧٤ ، وبمناسبة ظهور العدد الأول من مجلة « فلسطين » لسان حال الجبهة الوطنية الفلسطينية ، تم تنفيذ عدة مئات من الاعتقالات ، وخاصة في صفوف الحزب الشيوعي ، وذلك بصفة وقائية . كما ان الردع الذي اعقب اضطرابات نوفمبر كان في الوقت نفسه أكثر امتدادا ، وأكثر عنفا ، وأكثر تنوعا : فالاعتقالات ، القضايا السريعة ، الحجز الإداري (دون محاكمة) ، الترحيل ، سحب جوازات السفر ، اغلاق المؤسسات التعليمية ، العمل بحظر التجول ، العقوبات الاقتصادية ، المفرامات ، وضع رقابة صارمة على الصحافة العربية ، كل ذلك مكن من اعادة النظام ، دون تنقية الموقف ، مع ذلك .

والجبهة الوطنية الفلسطينية التي تقدم نفسها على انها « الذراع السياسية » لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، لم تدع أبدا القيام بأي هجوم ، ولكن لم تكن تمضي ليلة على الاطلاق دون انفجار قبلية يدوية هنا أو هناك ، في احد البنوك ، أو في أحد مكاتب السياحة ، ولا تمضي ليلة دون أن يلقي حجر أو زجاجة ملوتوف على أحد المباني أو إحدى المركبات العسكرية ، أو دون أن يتم تخريب أحد الخطوط الحديدية بواسطة واحدة أو أخرى من المنظمات المنتمة للجبهة الوطنية الفلسطينية . وكانت الأوامر تقضى بتجنب احداث ضحايا بين السكان المدنيين . وفي الواقع فان الارهاب الذي كانت تمارسه عدة منظمات فدائية « من الخارج » اعتبر « ذا أضرار سياسية » وأحيانا كان التحدي يأخذ شكلا غير ذي أهمية كأن يرتفع فجأة علم فلسطيني في احد الاحياء الشعبية في وضح النهار ، تتجمع على أثره قوات الامن استعداد للمعركة : اذ ان الحي يحاصر بالعشرات ، وحتى بالمئات ، ويتم استجواب وسؤال الاشخاص من أجل « التحقق من الهوية » .

وتضطر السلطات لزيادة اجراءات الحماية ، فالدوريات المتحصرة ومجموعات الجنود الواضعين اصابعهم على الزناد ، يجوبون دائما مدن الضفة الغربية . وأعضاء الدوريات في وضح تاهب كامل في ثكناتهم ، وقلة أولئك الذين يصرح لهم بالدخول بزيهم ودون حرس الى منطقة سكنية عربية . كما ان الاعتقالات الوقائية تطبق بشكل دائم .

« ان الشعور بتملكنا باننا نعيش في كابوس لا ينتهى » ، تتكرر هذه العبارة في كل الاحاديث مع الفلسطينيين ، من كل الطبقات الاجتماعية ، في القدس الشرقية ، وفي حبرون ، ورام الله ، ونابلس ، وفي غزة . ويشتكى المزارعون من الاسعار المنخفضة للغاية التى يشتري بها الاسرائيليون منتجاتهم ، ويحتج التجار والصناع ضد ضخامة التعريفات ، والضرائب ، والرسوم الجمركية التى تقطعها الدولة اليهودية ، وضد الرقابة التى يخضعون لها ، وكذلك فان انخفاض الجنيه الاسرائيلى بنسبة ٤٣٪ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٤ زاد من صعوباتهم المالية . كما يعانى الاجراء أكثر فأكثر بشكل سيء من الارتفاع فى نفقات المعيشة .

وقد ارتفعت اسعار الخبز ، واللبن ، وغاز الوقود ، والكهرباء والبنزين ، لاكثر من الضعف : اما اسعار السكر والارز والزبد والمياه فقد بلغت ثلاثة اضعافها . ولم يعد النظر فى الاجور فى معظم الحالات ، ولم يستفد عمال الاراضى المحتلة ، الذين يحصلون على أجر غير مجز ، من اعانات الضمان الاجتماعى ، أو من تعويضات غلاء المعيشة ، وغير ذلك من المميزات التى تمنح لزملائهم الاسرائيليين .

وقد اخذت الدلائل الاولى للبطالة ، التى كانت حتى ذلك الحين غير موجودة ، فى الظهور فى بداية ١٩٧٥ مما اثار خوف وسخط نحو السبعين ألف عامل الذين يتركون مساكنهم فى الضفة الغربية وغزة يوميا ليعملوا فى اسرائيل . وكان من الطبيعى جدا أن يبدأ أصحاب الاعمال اليهود ، الذين كانوا فى ضيق ، فى تسريح عمالهم من العرب . وأصبح بعض حملة الشهادات الجامعية لا يجدون وظائف تتناسب مع تخصصهم . وقد صادفت واحدا منهم فى رام الله يعمل كاتباً فى محل بقالة ، وآخر ممن يقيمون فى نابلس استؤجر كعامل موسمى فى بيارة برتقال اسرائيلية .

وفى القطاع العربى من القدس كان بعض لشباب يرتدون سراويل « البلوجينز » الزرقاء والقمصان المتعددة الالوان ، يجتمعون عند واحد منهم ليستمعوا بخشوع الى اسطوانة قد أعدت سرا . حيث الاغاني المأسوية الشعرية لمصطفى الكرد كانت تذكر ، بشكل مستقر ، الاحتلال ، و «تهويد» الاراضى ، ومعركة الجبهة الوطنية الفلسطينية ، ولكن ايضا الحنين الى السلام .

وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية ، ايضا ، ان تهدىء الامور بوسائل سياسية . ففى ديسمبر ١٩٧٤ استدعى شيمون بيريز العديد من اعيان الضفة الغربية وغزة من مختلف الاتجاهات السياسية . حيث كان وزير الدفاع الاسرائيلى يأمل فى استشارتهم ، كل بدوره ، حول امكانية اقامة

« سلطة محلية » قابلة لان تقود الاراضى المحتلة ، بالتدرج الى شكل من « الحكم الذاتى الداخلى » .

وقد اغضبت هذه الصيغة السيد حكمت المصرى ، الرئيس المسبق للبرلمان الاردنى ، وهذا الرجل يعمل بالصناعة فى نابلس ، طويل القامة فضى الشعر ، ذو هيئة متميزة ، وهو يعبر عن أفكاره ، بشكل عام بكياسية ومع ذلك لم يستطع ان يتمالك نفسه حيث اجاب على بيريز : « من تظنون انفسكم ؟ قوة عظمى استعمارية تتعامل مع شعب متخلف ؟ اننى اسمح لفسى بأن اذكركم يا سيدى الوزير ، بأن الفلسطينيين يناضلون من اجل استقلالهم منذ نصف قرن ، وأن مثقفينا هم من بين الاكثر عددا والاكثر تفوقا فى العالم العربى ، وأن البورجوازية الفلسطينية بالداخل والخارج غنية وقوية ، وأن فلاحينا وعمالنا يتميزون على السواء بنوعية عملهم وبمستوى ضميرهم الوطنى . » وبعد هذه المقدمة عرض السيد المصرى لجوهر المشكلة : « ان الفلسطينيين لن يقبلوا شيئا اقل من الاستقلال ، لقد جعلتنا حرب اكتوبر نسترد كرامتنا ، وأصبحنا واقعيين ، فلم نعد نطالب بكل فلسطين ، وانما الجزء الذى قد احتلتموه فى ١٩٦٧ . اننا نقبل قرار مجلس الابن رقم ٢٤٢ ، واننا على استعداد للاعتراف بدولة اسرائيل ، لقد حان الوقت لتبرهنوا ، بدوركم على الواقعية ، وان تعترفوا بحقنا فى وجود وطنى مستقل . »

وقد سأل بيريز : « الى ما تشير عندما تستخدم تعبير « نحن » واجاب السيد المصرى ، الذى كان دائم التوجه الى عواصم عربية مختلفه : « انه رأى منظمة التحرير الفلسطينية الذى أعبر عنه ، انكم لا تملكون بديلا آخر الا أن تتعاملوا مع منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها دوليا كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، وانكم لن تجدوا فلسطينيا واحدا فى الاراضى المحتلة يتحدث معكم بلغة اخرى غير لغتى » .

ولقد كان السيد المصرى يقول الصدق ، فكل الاعيان الذين استقبلهم بيريز ، سواء كانوا مؤيدين أو معادين للملك حسين ، اصدقاء أو اعداء « لمركية » الفدائيين قد رفضوا عرض « الحكم الذاتى الداخلى » مكررين ان منظمة التحرير الفلسطينية هى الجدير بالتحدث باسم كل الفلسطينيين . ومع ذلك فقد تفنن العديد من بينهم ، خلال سنوات ، لاقتناع السلطات بتأييد ظهور ادارة سياسية محلية . كما ان العديد من رجال السياسة الاسرائيليين ، سواء كانوا فى السلطة ، أو فى المعارضة امتدحوا نفس المشروع بغية « قطع الطريق على المتطرفين فى الخارج » .

اما « صقور » الحكومة فقد كانوا يعارضون هذه الفكرة . فعندهم ان كل تطور ديمقراطى فى الاراضى المحتلة قد يعرض للخطر سياستهم المسماة « بالامر الواقع » و « التهويد » ، والضم الزاحف « وهم لم يكونوا يرعون

في اتخاذ أى إجراء من شأنه الاعتراف ولو ضمنيًا بالحقيقة الفلسطينية ومنح الفلسطينيين حريات يشكون في عواقبها . وهكذا فإنهم دائمًا يحرمون على الفلسطينيين الاراضى المحتلة تشكيل أحزاب سياسية ، أو نقابات أو روابط مهنية وثقافية جديدة . وقد أكد بعض المثقفين في حبرون : « انهم يرفضون السماح لنا ، حتى ، باقامة ناد لتشجيع الصداقة الاسرائيلية الفلسطينية » . وأولئك الذين كانوا يجدون في مقاومة النظام كانوا يعتقلون أو يرحلون الى الاردن أو لبنان بلا محاكمة . فمن ديسمبر ١٩٧٣ الى مايو ١٩٧٥ تم استبعاد عشرين شخصية من الوطنيين الذين كان من الممكن ان يصيروا مفاوضين مقبولين لانهم كانوا يتمتعون بالثقة الشعبية وقد انضموا جميعا لصفوف منظمة التحرير الفلسطينية .

وبعض « المعتدلين » الآخرين الذين لم يعانون من هذا المصير كانوا منضمين « لمركزية » الفدائيين ، وهذه هي حالة الانصار المعروفين للملك حسين مثل السيد انور الخطيب ، وهو حاكم القدس السابق ، والسيد حمدي كنعان الوزير السابق ، وقد رفض هذا الاخير ان يتولى قيادة « حكومة ذاتية » كانت قد عرضت عليه . وحتى الشيخ الجعبري الذي يقال عنه بأنه « متعاون مع العدو » والذي يلقبه الجنرال ديان « بالحكيم اعلن : « ان « قمة » الرباط قد حددت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لنا ، واننا مضطرون لاحترام هذا القرار » .

ويسلم عدد من رجال السياسة الاسرائيليين قائلين : « لقد اضعننا الفرصة » فقد قدم شيمون بيريز ، مبكرا أو بعد فوات الاوان . « حكما ذاتيا » ممنوحا من المحتل ، الى شعب لم يعد له الحق في قبوله . ولقد أثلج قرار الدول العربية الذي اتخذ بالاجماع باعتراف بالصفة التمثيلية القاصرة على منظمة التحرير قلوب الفلسطينيين ، كما ان الاستقبال البطولي الذي رتبته الامم المتحدة للسيد ياسر عرفات فجر الفرصة والفخار لشعب ظل لعقود من السنين يعتبر نفسه سلبيا ، ذليلا ، قد تخلى عنه الجميع . كما ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ الذي يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي ، وفي الاستقلال الوطني ، والسيادة « قد أثار آمالا عريضة ، وقبل كل شيء فان حرب اكتوبر ونتائجها ، اعادت دولة اسرائيل الى رشدها ، وهي التي كانت تعتبر منذ عهد قريب دولة لا تقهر .

الاجماع على السلام :

ان اضطراب الاسرائيليين أمام أولى نكساتهم العسكرية ، واعتمادهم شبه التام على الحليف الامريكى ، وعزلتهم على الساحة الدولية ، والشك من جديد حول عصمة قادتهم العسكريين والسياسيين من الخطأ ، وتقلد مهام الحكم في القدس حكومة يرأسها « رابين » المشلولة نصفيا بتناقضاتها

الخاصة ، والاغلبية البرلمانية الضعيفة التى يستند اليها ، قد ساهم فى اعطاء الثقة والضمان من جديد للفلسطينيين ، وذلك بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التى عاشها الاسرائيليون منذ نهاية حرب أكتوبر . وقد قال لى صحفى عربى فى القدس : « اننا نستطيع أن نؤكد أن اسرائيل تستنزف حتى النهاية فى حروب منتصرة بالتأكيد ، ولكن هذه الحروب لن تقودها الا الى السير فى الطريق المسدود » .

والارقام التى تقدمها الصحافة الاسرائيلية — والمضى تبادر المطبوعات الفلسطينية بتسجيلها ونشرها — تشير الى انخفاض قدرة البلاد المالية . وبينما ظلت « فاتورة » حرب أكتوبر — حوالى ٥ مليارات دولار بلا سداد ، فان النفقات العسكرية التى تمتص ما يقرب من نصف دخل الدولة ، ازدادت عشر مرات فى ١٩٧٥ عما كانت عليه فى ١٩٦٧ . ولم تعد اسرائيل تستطيع ، حتى الاعتماد على مساعدات الدياسبورا : فالمساهمات المالية فى ١٩٧٤ كانت أقل من النصف عما كانت عليه فى ١٩٧٣ ، وبلا شك فان ذلك يرجع الى أن الركود على خطوط وقف اطلاق النار لا يبعث على الكرم . ولكنه يرجع أيضا الى الركود الاقتصادى العالمى (٤) . وقد تراكمت الديون بشكل خطير . وتلك المقرضة داخليا كانت تعادل الناتج الوطنى لاجمالي لسنة كاملة .

ولم تعد اسرائيل ، فى نظر الفلسطينيين هى دولة الرواد « النقية الصابة فكثير ما تشير الصحف الى الفضائح المالية ، وأعمال الفساد التى تورط فيها موظفون كبار ، والاثراء غير المشروع للمحظوظين القريبين من السلطة ، وارتفاع نفقات المعيشة بشكل لا مثيل له (أكثر من ٤٠ ٪ فى عام واحد) مما أثار الاضطرابات ، والمظاهرات والاضطرابات فى الطبقات المحرومة ، وخاصة لدى اليهود ذوى الاصل الشرقى .

وقد أصابت الازمة الحركة الصهيونية ، فقد انخفضت الهجرة فى سنة ١٩٧٤ بنسبة ٤٢ ٪ — بالنظر الى العام السابق — وبنسبة النصف خلال الثلاثة أشهر الاولى من ١٩٧٥ . والحقيقة أن هذا الانخفاض يرجع

٤ — حسب ما جاء بصحيفة « دافار » فى عددها الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٧٩٤ فان منظمة « النداء اليهودى الموحد » جمعت فى الولايات المتحدة نحو ٢٠ مليون دولار فى ١٩٧٤ مقابل ٤٧٨ مليون دولار فى ١٩٧٣ ، بينما أثمرت مبيعات سندات الدولة — دائما للولايات المتحدة — أقل من ٢٥٠ مليون دولار فى حين أن الايرادات فى ١٩٧٣ كانت قد تجاوزت رقم الـ ٥٠٠ مليون دولار ، والاسهام المالى لليهود المقيمين فى البلدان الغربية الأخرى غير الولايات المتحدة انخفض الى ١٦٠ مليون دولار ، بينما كان قد ارتفع فى عام ١٩٧٣ الى ٣٢٠ مليوناً .

جزئيا الى القيسود المفروضة من جانب الحكومة السوفيتية . والامر الأكثر خطورة هو ان الهجرة من الداخل قد بلغت قمة جديدة فأكثر من عشرين ألف شخص غادروا الدولة اليهودية في ١٩٧٤ ، ويعد هذا رقما قياسيا خلال ربع قرن وقد كشفت لجنة وزارية في بداية مايو ١٩٧٥ عن أن مائتين وخمسين ألف اسرائيل ، وهو ما يقرب من ١٠٪ من السكان ، قد أقاموا في الخارج منذ عام ١٩٤٨ .

وبشكل متناقض ، فان الشعور بالقوة ، والطمأنينة المستعادة ، بعيدا عن أحداث طموحات فائقة الحد ، سمحت لسكان الاراضي المحتلة بأن يفكروا دون تعقيد أو خجل في اتمام تسوية مؤقتة أو نهائية . فالتجربة اليومية جعلتهم يؤمنون بأن اسرائيل ، على الرغم من كل تقلباتها — لديها الرغبة ووسائل الدفاع عن وجودها . فكلما « السلام » و « الاستقلال » و « التعايش » سادت كل الاحاديث كالصلاة .

« اننا نريد السلام لاننا نريد أن ننتهي من كابوس الاحتلال ، والكبت والظروف الاقتصادية الصعبة » ، و « التهويد » التدريجي للضفة الغربية والقطاع العربي من « القدس » . هذا ما رددته لنا بعض المنفيين من نابلس ، التي تعد مهدا للوطنية الفلسطينية ، قبل أن يضيفوا : « ان اقامة حدود ثابتة ومعترف بها بين اسرائيل وجيرانها سوف يمكن احتواء التوسع الصهيوني » .

وقد أكد بعض المعلمين من حبرون : « اننا نطالب بدولة فلسطينية مستقلة لان ارتباطنا بالملكة الاردنية سوف يعنى أننا سنستبدل احتلالا أجنبيا بآخر » . اما بعض المزارعين والتجار من نفس المدينة فقد لفتوا أنظارنا بأنهم كانوا فيها مضى يؤيدون وحدة ضفتي الاردن لاسباب اقتصادية ولكنهم لم يعودوا يخشون من الانفصال ، وقد أعلنوا : « اننا نستطيع أن نحلق بأجنحتنا الخاصة ، لاننا نستفيد من الاستثمارات الضخمة القادمة إلينا من الدول العربية المنتجة للبترول » .

ونبل كل شيء ، فان السلام سوف يسمح بلم شمل عشرات الاسر التي قسمتها الهجرة الجماعية ، الاجبارية أو الارادية لنحو ثلاثمائة ألف نسمة من الضفة الغربية وغزة . فسلطات الاحتلال تنكر أيضا على هذه العائلات اللاجئة الى المملكة الهاشمية منذ حرب ١٩٦٧ الحق في العودة

ويطالب عبد الرؤوف فارس وهو من أصحاب العقارات في نابلس ، مثل فضل بورنو الزعيم الشيعي في غزة ، بنفس الحماس بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، و « بالتعايش السلمي » بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية ، والسيد بورنو الذي أطلق سراحه مؤخرا بعد عدة شهور من الاعتقال بتهمة أنه زعيم الجبهة الوطنية الفلسطينية في غزة

واغلبهم من الفدائيين — ان ٩٠٪ من هؤلاء يؤيدون الشـاء « فلسطين — مصفرة » .

ان هذا الاجماع لصالح التسوية ، المؤقتة او النهائية ، حسب ما ذكر محدثي ، لم يتحقق تلقائيا . فالجبهة الوطنية الفلسطينية التي اُضحت تعبر عن مشاعر السكان ، قد صاغت اهدافا سياسية قامت بنشرها على نطاق واسع في مطبوعاتها السرية قبل ان تقدمها الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت .

وفي مذكرة مؤرخة في الاول من ديسمبر ١٩٧٣ — أي بعد اكثر من شهر بقليل من نهاية حرب اكتوبر دعت الجبهة الوطنية الفلسطينية « مركزية » الفدائيين ، التي كانت هي نفسها جزءا لا يتجزأ منها ، لتشكيل حكومة مؤقتة في المنفى ، وأن تطلب المشاركة في مؤتمر السلام بجنيف ، وأن تطالب ، « بحق » الفلسطينيين بأن يقيموا دولتهم الخاصة بهم على « الجزء المحرر » من وطنهم .

واتخاذ هذا الموقف ، الذي كان يبدو في ذلك الوقت موقفا جريئا ، لم يكن مع ذلك ارتجاليا في جسارته . فقد كان المسئولون في الجبهة الوطنية الفلسطينية قد عرفوا مسبقا ان القادة الأساسيين لمنظمة التحرير الفلسطينية يسعون ، هم أيضا ، في طريق التسوية السلمية دون ان يجرؤوا على اعلان ذلك جهارا .

وقد قال لي أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تقيت به في بيروت ، متعجبا : « ممن يسخر المرء ؟ فمئذ زمن طويل تعترف منظمة التحرير واسرائيل كل منهما بالآخر . فالحروب الكلامية ، والاهانات ، والقذائف التي نتبادلها لها نفس قيمة التفاوض الذي سوف ننخرط فيه يوما أو آخر . ونحن لا نقاتل ، كما اننا لا نتحاور مع اشباح » .

وقد ساهم نجاح منظمة التحرير على الساحة الدولية في تعديل لغة المسئولين الفلسطينيين بشكل ملموس . « لقد صرنا واقعيين لاننا اكثر قوة » أكد ذلك السيد ماجد أبو شرار ، الأمين العام للمجلس الثوري لفتح ومسئول الاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية ، قبيلا أن يضيف : « لقد فقدنا عقدة الرفض . واننا ننكر سياسية كل شيء أو لا شيء التي كانت سياستنا لعقود من الزمن ، وفي مصلحة المقاومة نفسها ، فاننا لا نستبعد لا الحوار مع الملك حسين ، ولا المساومة الدبلوماسية مع خصومنا ، ولا محادثات السلام في جنيف ، ولا انشاء دولة مصفرة على الارض الفلسطينية . وباختصار فقد توقفنا عن أن نؤدي خدمات لإعدائنا » . وقد اغتيل السيد أبو شرارة بعد ذلك ببضع سنوات خلال اقامته في روما .

وقد أدى انحسار المقاومة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر ، ببعض المسئولين الفلسطينيين — الذين كانوا يعتبرون في ذلك الوقت من « الشواذ » — لأن يستخلصوا الدروس من الفشل الذى كابدوه . وقد قدروا أن عبادة القوة سوف تؤدي بالمقاومة الى اهمال سلاح السياسة الذى لا غنى عنه ، واهمال الدبلوماسية ، وقد أضافوا الى ذلك أن « الهدف الاستراتيجى » المحدد من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، والذى يعنى خلق « فلسطين الموحدة الديمقراطية » سوف يوسع الهوة بين الفدائيين والمجتمع الدولى .

وعلى ذلك فقد انضم القادة الرئيسيون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ حرب أكتوبر ، الى صفوف « الشواذ » . ومع ذلك فانهم لم يتخلوا عن « الهدف الاستراتيجى » ، ولكنهم وضعوه فى مجال « التوهم » ولم يكن من قبيل الصدفة أن يستخدم السيد ياسر عرفات ست مرات تعبير « حلم » فى معرض خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث كان يبنى بذلك تطلع مواطنيه الى اقامة فلسطين الموحدة اليهودية العربية .

وكان يتعين على « الواقعيين » فى منظمة التحرير الفلسطينية أن يتودوا معركة صارمة لاقتناع الرأى العام الفلسطينى بأفكارهم الجديدة . وقد شنت حملة واسعة « للتفسيرات » منذ ديسمبر ١٩٧٣ ، ووجهت الى مخيمات اللاجئين ، وفى النقابات ، والمؤسسات المهنية . وكانت المناقشات صاخبة ، وأحيانا عنيفة . وبعض المسئولين — مثل أبو اياد الذى كان يعتبر «متشددا» — نجوا من الاصابة من الاحجار التى ألقيت فى اتجاههم من جانب المعارضين . وقد قال لى أبو اياد بعد أحد هذه الاجتماعات فى فبراير ١٩٧٤ : « اننى أحب شعبى ولذلك لا أريد أن ألقى اليه بالاكاذيب والحلول الخيالية كما لا أرغب فى أن أكون ذلك المتشدد النقى الذى يقضى أيامه منفيا فى أحد البلاد البعيدة فى افريقيا أو أمريكا اللاتينية . انهم أولئك المتشددون الانقياء مثل الحاج أمين الحسينى(١) الذين أسهموا فى تحويل الفلسطينيين الى شعب من اللاجئين يعيشون تحت الخيام منذ ربع قرن » .

وفى مخاطبتهم للرأى العام الفلسطينى فان انصار التسوية لجأوا الى النهج الذى سبق أن أقره ناصر لاقتناع المصريين بمزايا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، فقد أوضحوا المكاسب التى قد تعود على الفلسطينيين من انشاء

(١) هو مفتى القدس السابق ، والذى كان يعد واحدا من زعماء الحركة الفلسطينية بين الحربين العالميتين والذى صادق النازى ، وقد توفى فى بيروت فى ١٩٧٤ .

فلسطين مصغرة في الضفة الغربية وغزة ، متجاهلين المقابل وهو ترك هذه الاراضى من جانب اسرائيل ، فهم لم يتحسّدثوا لا عن الاعتراف بالدولة اليهودية ، ولا عن اتفاق السلام ، غـير أنهم بسطوا ، بشكل جوهري ، اربع حجج لصالح التسوية :

١ — ان انشاء « دولة مصغرة » لن يكون سوى مرحلة على الطريق المؤدى خلال عشرة أو خمسين أو مائة عام — الى « فلسطين الموحدة الديمقراطية » . (وأمام الصحفيين الاجانب أضاف المسئولون في منظمة التحرير الفلسطينية ، بأن المراحل اللاحقة سوف تأخذ شكلا « سلميا » حيث سيكون الفضال ذا طبيعة « سياسية » في جوهره) .

٢ — ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك الحق في « التخلي » عن مسئولياتها التاريخية في أن تعيّد الى الشعب الفلسطيني كل جزء « محرر » من وطنه . وأن رفض امتلاك الضفة الغربية وغزة ، سيكون وسيلة لتسليمها الى الملك حسين .

٣ — ان أية دولة مهما كانت مساحتها لها جواز سفر ، وعلم ... أى رموز السيادة الوطنية ، وهذه الرموز سوف تقدم للفلسطينيين الذين سيقيمون في هذه الدولة وسائل الازدهار ، بينما أولئك الذين لا يرغبون أو لا يستطيعون الاستقرار في اقليم بهذا الضيق ، فسوف يتمتعون بحماية لن يستطيعوا أن ينشدوها في أرض المنفى .

٤ — ان الفضال المسلح سوف يستمر ويتعمق بالتوازي مع العمل الدبلوماسى لأن الدولة الفلسطينية لن تمنح وانما « ستنتزع من المحتل » .

وبفضل هذا المنطق الذى قدم ببراعة ، فان قادة المنظمات الرئيسية الثلاثة للفدائيين — فتح ، والصاعقة ، والجهة الشعبية التابعة للسيد حواتمة — نجحوا في اقرار جوهر أفكارهم عن طريق المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان المقاومة) في يونيو ١٩٧٤ . ومعضدون بهذا النجاح فقد حصلوا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية « كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى » أولا من قبل العالم العربى ثم بعد ذلك من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهذه الاخيرة — الجمعية العامة — لم تأخذ في اعتبارها الا الملامح الايجابية للخطاب الذى القاه السيد عرفات . وقد لاحظ ممثلو ، تسع وثمانين دولة أن « فلسطين الموحدة والديمقراطية » لم تكن سوى « حلم » وأن زعيم الفدائيين طالب في المرحلة العاجلة بانشاء دولة مستقلة على جزء فقط من وطنه . وهم أيضا قد سجلوا بارتياح أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف لكل المواطنين الاسرائيليين — الذين ولدوا في البلد ،

او المهاجرين حديثى العهد - بالحق فى البقاء على التراب الفلسطينى .
وقد شرح احد محررى هذا الخطاب : « بعبارة اخرى فاننا نسلم ضمنيا
للمرة الاولى فى تاريخنا بالامر الواقع برمته ديموجرافيا واقتصاديا وسياسيا
منذ بداية الاستيطان الصهيونى » .

اما عن الثغرات التى كشف عنها خطاب السيد عرفات ، فان أعضاء
حاشيته قد سجلوا ان النص هو ثمرة توفيق شاق بين « الواقعيين » -
و « المتطرفين » الممثلين فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى
اعتمدته مضيئة اليه بعض التعديلات فى أعقاب المناقشات الحادة . وقد
كشف السيد أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية - القيادة العامة وهى
احدى المنظمات المناوئة للتسوية القائمة على التفاوض ، انه اعترض على
عدد من « التنازلات » التى تضمنتها النسخة الاولى للخطاب ، والتى تتم
تعديلها بناء على ذلك .

لماذا خضع السيد عرفات للأقلية ؟ على هذا السؤال يجيب أصدقائه
السياسيون بان المزعيم الفلسطينى كان سيخسر كل شئ ولم يكن لديه ما
يكسبه اذا عرض أوراقه قبل الاوان ، فضلا عن حدوث انشقاق داخل منظمة
التحرير الفلسطينية حتى قبل ان تدعى « مركزية » الفدائيين الى مؤتمر
جنيف . (وقد أكدت التصريحات المختلفة لقيادة القدس عشية اجتماع
الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنهم لن يتفاوضوا « اطلاقا » مع « عصابة من
القتلة » حتى اذا تخلص هؤلاء عن تدمير دولة اسرائيل ، وهكذا نجحوا فى
اقناعها بعدم جدوى التعبير بلغة أكثر تساهلا فى هذه اللحظة الدقيقة .

هل يتم تشكيل حكومة مؤقتة ؟

فى بداية ١٩٧٥ كان ياسر عرفات يقف على أرضية صلبة . فالمنظمات
الثلاث لمنظمة التحرير الفلسطينية - فتح ، والصاعقة ، والجبهة الديمقراطية
التي تسانده تضم أكثر من ٩٠٪ من جملة المقاومة . ويعد نفوذها فى الأراضى
المحتلة ، والأردن ، وبقية « الدياسبورا » ، نفوذا مهيما . كما أن الأكثر
تحفظا على فكرة الدولة المصغرة فى الضفة الغربية وغزة وهم لاجئو عام
١٩٤٨ الذين ينتمون الى الارض الاصلية التى ولدت عليها دولة اسرائيل ،
فد ثم كسب الكثيرين منهم ، الى جانب أفكار الواقعيين . فهؤلاء الآخرون
روجوا ، للفكرة القائلة بأن اللاجئين سيحصلون على الحق - فى حالة
التسوية - فى ان يختاروا بين العودة الى الوطن وبين الحصول على تعويضات
مناسبة تسمح لهم بأن يعيدوا ترتيب حياتهم سواء فى الدولة الفلسطينية
المستقبلية ، أو فى مكان آخر . وعلى كل حال ، فسوف يزودون بجواز سفر ،
ولن تتم معاملتهم على أنهم مشردون أو على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

وفي رأى جميع المراقبين فان مكانة المنظمات المشاركة في « جبهة الرفض » قد ضعفت . (فائتان من بينها وهما جبهة التحرير العربية) وجبهة النضال الشعبى ليس لهما أى نشاط سياسى أو عسكرى ، والاثنان الآخران وهما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور حبش ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) التابعة للسيد احمد جبريل لاتضمن سوى بضعة آلاف من المقاتلين . وعلى الرغم من كل شىء فقد استمرت في ممارسة سحر معين على الشباب المثقف حتى داخل فتح ، على الرغم من نزعتها اليسارية ، وعلى بعض كبار البورجوازيين في « الديانسبورا » : وقد سجل أحد المسئولين في الجبهة الديمقراطية : « اولئك الاعيان يمكن أن يسبحوا لانفسهم بالمرايدة الوطنية وهم بعيدون عن بحبوحة وهم جميعا على استعداد لأن ينتظروا عشرين أو ثلاثين عاما لتحرير كل فلسطين » . وأضاف أبو أياد ، من جانبه ، أن المثقفين المعارضين الذين كثيرا ما اريكوه ليسوا الا « ثوار صالونات » .

وقد عانى « المتطرفون » الذين كانت تدعمهم فقط العراق وليبيا ، بدرجات مختلفة ، من عزلتهم في العالم العربى ، وكانت كبريات الصحف في المنطقة العربية تناصبهم العداء ، فيما عدا بعض الاستثناءات في الكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية .

ومع ذلك فان جبهة الرفض لا تقدر — بالرغم من هذا — انها قد فقدت اللعبة ، ففي مخيمات اللاجئين في لبنان ، وبين الفلسطينيين المقيمين في الكويت ، كان تأثيرهم الايدلوجى غائبا ، وقد هدد حبش وجبريل بالانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية « ومعاقبة الخونة » اذا ما قبلت « مركزية » الفدائيين بالجلوس على مائدة المفاوضات في جنيف . وقد رد عرفات واصدقاؤه من جانبهم بأنهم يأملون « متابعة الحوار » « واخترام قواعد الديمقراطية » داخل المقاومة .

وفي الحقيقة ، فان هؤلاء واولئك لا يرغبون في اختبار للقوة سابق لأوانه . وقد راهن قادة « جبهة الرفض » على فشل سياسة عرفات في الانفتاح ، وهم يظنون ان هذا الاخير اذا لم يتوصل الى الحصول على قبول في مؤتمر جنيف ، فانه سيكون مضطرا لان ينحاز الى مواقف اعدائه أو الى الاعتزال .

ومع ذلك فان ياسر عرفات يبدو والقا في المستقبل ، فالى جانب المساندة الشعبية التى يتمتع بها ، فانه يمتلك في لبنان الهياكل التى سوف تستخدم في بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية . والصحفى الذى كان يزور بيروت في ربيع ١٩٧٥ كان يتأثر بذلك . فعندما يستقبل في الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية يملكه الشعور بأنه يوجد في احدى وزارات خارجية العالم العربى

ورئيس الدبلوماسية الفلسطينية السيد فاروق قدومى المسمى بأبى اللطف كان جالسا خلف احد المكاتب التى تتكدس عليها ملفات ضخمة ، وفى نفس الوقت يجرى أحاديث مع زواره الجالسين فى انحاء الغرفة ، وكان لا يكف عن الرد على التليفون أو طلب مكالمة خارجية : القاهرة ، دمشق ، نيويورك ، باريس ، بوخارست ، موسكو . « فمركزية » الفدائيين لديها مائة « سفير » رسمى أو شبه رسمى عبر العالم . ويتعاقب بعض الموظفين على مكتبه ليسلموه برقيات أو يستعيدوا ملفا ، أو يهمسوا فى اذنه برسالة . بينما كان بعض المقاتلين ، مسلحين أو غير مسلحين ، يتجولون فى الممرات .

وكانت عشرات العمارات فى بيروت ودمشق والتى تخضع منافذها لحراسة مشددة بواسطة أفراد الأمن الفلسطينيين تضم « الادارات المختلفة » : للمالية ، والتموين ، والتعليم ، والصحة العامة ، والضمان الاجتماعى ، والعمل ، والمواصلات ، والأمن ، والمخابرات ، الخ . وتفرض منظمة التحرير الفلسطينية رسوما وضرائب على الفلسطينيين فى « المدياسبور » ، وتدمر مخيمات اللاجئين المبعثرة فى الدول العربية ، وتكفل التعليم فى عدة مئات من المدارس . وتكفل المعنوية المجانية فى مستشفياتها الخاصة وعياداتها ، وتقدم الإعانات العائلية لنحو خمسة وعشرين ألف أسرة من أسر « الشهداء » وكذلك الى الأقارب المقربين للفدائيين ، ولأفراد جيش التحرير الفلسطينى (قوات نظامية) .

اما « ادارة التنظيمات الشعبية » فانها تسهر على سلامة مسيرة النقابات العمالية والفلاحية ، والمؤسسات المهنية والثقافية ، التى يتم انتخاب قادتها جميعا . وادارة الاعلام تعد مسئولة عن وكالة الانباء « وفا » والعديد من المطبوعات وهى تضم آلاف الاعلاميين من ذوى الرواتب أو المتطوعين عبر العالم وتشرف على أقسام متنوعة مكلفة بالفنون الجميلة ، والسينما ، والمسرح ، والفولكلور الفلسطينى . ويتحمل مركز الابحاث الفلسطينية عبء اعداد الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، بينما يقوم مركز التخطيط ، المزود بمجموعة من المتخصصين ، بدراسة المشكلات التى سوف تعترض الشعب الفلسطينى فى عام ٢٠٠٠ . وقد أعلن أحد المسئولين فى منظمة التحرير الفلسطينية بصراحة : « لقد شكلنا نواة دولة ، ولم يعد يبقى لنا الآن الا بناء وطن قومى على الارض الفلسطينية » . ولكن هل ستكون « فلسطين المصغرة » المقامة على الضفة الغربية وغزة قابلة للحياة اقتصاديا ؟ لقد تم اعداد دراسات مختلفة بغية تحديد فرص البقاء لمثل هذه الدولة ، ذات الموارد المحدودة ، والتى تأوى أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطينى على اقليم تبلغ مساحته نحو ٦٠٠٠ كيلو متر مربع - والذى يتعين فضلا عن ذلك أن يستقبل عددا غير محدد من اللاجئين - وذلك للرد على الاعتراضات المشارة سواء من جانب متطرفى المقاومة أو من جانب الاسرائيليين .

ان اغلب الاجابات التى تلقيناها من قبل الاقتصاديين كانت اجابات قاطعة ان الدولة الفلسطينية المحتملة ستكون قابلة للحياة مثل اسرائيل او الضفة الشرقية للاردن التى نمت بفضل المساعدات الخارجية ، وعلى كل حال ، فهى افضل من مملكة الملك حسين القاحلة .

وخلال محادثات مع ياسر عرفات فى يناير ١٩٧٥ ، فقد استشاط غضبا من السؤال الذى طرحته عليه فى هذا الموضوع : « أين تودون أن نذهب ، الى بيروت ربما ؟ . منذ متى يشكل الوطن عملية تجارية ؟ سواء كان غنيا او فقيرا ان ارض اجدادنا غالية علينا وسوف نناضل من اجل استعادتها . ان السيد « كابرال » شيد دولة مستقلة فى غينيا بيساو وهى واحدة من البلدان الاكثر صغرا ، والاكثر فقرا على الكرة الارضية . ونفس الشئ بالنسبة لليمن الجنوبية .

ويؤكد السيد انطوان زحلان الذى يدير مكتبا للدراسات فى بيروت : « ان قدرة اى دولة على الحياة تخضع لمساحتها بشكل اقل من خضوعها للايدى العاملة ورءوس الأموال ، والتكنولوجيا والأسواق المتاحة » . وطالما كان هذا هو الحال فان فلسطين الغد يمكن ان تعتمد على الاستثمارات الضخمة لرؤوس الاموال من البلدان المنتجة للبترول اذ ان اعمال البنية الاساسية ، للتنمية الزراعية والصناعية التى يحتمل ان تخلق خمسمائة الف وظيفة جديدة وان تستوعب مليوننا من اللاجئين ، لن تتكلف — كما يقدر ذلك السيد زحلان — الا ٢٥ مليار دولار ، وهو ما يمثل تقريبا عشر النفقات التى انفقتها الدول العربية واسرائيل خلال الثمانية عشر يوما من حرب اكتوبر . كما ان « الدياسبورا » التى تضم العديد من عشرات الألوف من المؤهلين جامعا سوف يقدمون للدولة الجديدة « الكوادر » الفنية والادارية التى ستكون بحاجة اليها .

ويسلم الاقتصاديون ورجال السياسة فى المقاومة ، بالاجماع ، بان فلسطين المصغرة « سيتعين عليها قرار الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية والتجارية مع شرق الاردن ايا كان النظام القائم فى عمان . فالمملكة الهاشمية (تماما كالعربية السعودية ، والكويت ، وامارات الخليج) لن تستمر فقط فى ان تكون السوق التقليدية لمنتجات الدولة الفلسطينية ، ولكنها ستكفل لها ، بميناء العقبة ، منفذا على البحر الأحمر ، كما تستخدمها غزة كمنفذ على البحر الابيض المتوسط .

ولا يستبعد بعض قادة المقاومة التعاون مع اسرائيل ، كما يتضح ذلك من حالة السيد ابراهيم بكر عضو المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان) والمتحدث الرسمى السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهو يقيم فى عمان حيث يعلن بقوة : « اننى لا أفهم لماذا لن تكون الحدود بين اسرائيل والدولة

الفلسطينية مفتوحة للتبادل في ظل شروط معينة . اننا ليس لدينا شيء نخشاه من مثل هذا التعاون اننا اغنياء بالقدر الكافي من ناحية رؤوس الأموال ومن ناحية الصفوات مما يجعلنا في وضع يمكننا فيه مجابهة التحدي الاقتصادي للدولة اليهودية » .

وفي ديسمبر ١٩٧٤ شكلت منظمة التحرير الفلسطينية لجنة خاصة لفحص امكانية تشكيل حكومة مؤقتة . وعلى الرغم من حقيقة ان مثل هذه الحكومة كان مكفولا لها ان تحظى باعتراف تسعين دولة على الأقل ، فان القادة الفلسطينيين تراجعوا امام تنفيذ ذلك . فاعداد برنامج يحدد المخطط السياسي ، والاهداف الواضحة ووسائل بلوغها كان يخاطر بتفجير منظمة السيد عرفات بسبب معارضة المتطرفين في جبهة الرفض . كما ان اختيار الوزراء سوف يثير الانشقاقات حتى داخل الجناح « الواقعي » لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وبعض مشكلات « التوازن » بين اليمين واليسار ، بين المقاتلين في « الداخل » (الجبهة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة) ومقاتلي « الخارج » ، وبين منظمات الفدائيين من جانب ، و « المستقلين » من الجانب الآخر ، كانت تفرض نفسها . وقبل كل شيء فان تشكيل حكومة مؤقتة يجب ان يأخذ في حسبانها بعض الضرورات سواء للجلاء (الدول العربية المصمة على ممارسة نفوذها عن طريق أعضاء هذه الحكومة) ، أو لبعض الإعداء (اسرائيل والولايات المتحدة) ، وقد أعلن السيد نايف حواتمة : « ان الامريكان اجاطونا علما بانهم سيعترضون على أي تفاوض مع أي حكومة ذات نزعة يسارية (راديكالية) . فافضلياتهم ، مثل افضليات المحافظين في المقاومة ، ستكون مع فريق يتم تشكيله بالاغلبية بواسطة الاعيان المستقلين مع وجود رمزي للاعضاء المعتدلين في منظمة التحرير الفلسطينية » .

وقد أكد مسئولون مختلفون في منظمة التحرير الفلسطينية : « ان تشكيل الحكومة أمر سابق لاوانه ، لأنها ستثير كما من المشاكل يزيد بقدر كبير عن المشاكل ، التي يمكن ان تجدد على يديها الجل . . غير ان الحكومة ستصبح امرا لا مفر منه يوم ان تبرز في الافق التسوية السلمية » .

وخلال احدي المحادثات ، في ديسمبر ١٩٧٤ بين شيمون بيريز ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، والسيد حكمت المصري ، رئيس البرلمان الاردني السابق والقريب من اوساط المقاومة ، قال السيد حكمت المصري .

ان حقيقة كونكم لا تريدون التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية هو مشكلة ثانوية يمكن للمرء ان يحلها بسهولة قولوا لنا فقط انكم سوف تكونون على استعداد لأن تعيدوا الى العرب ، فعليا ، الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ، وسوف نجد لكم المفاوضين المقبولين في نظركم » .

٥ - في الزوبعة اللبنانية

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٥ ، وفي جوف الليل عبرت مجموعة كوماندوز الحدود اللبنانية ، ودمرت في قرية كفر كلا عددا كبيرا من المنازل واختطفت سبعة من سكان القرية . والعملية ليست فريدة في نوعها . فهي جزء من حرب الاستنزاف الدائرة بين اليهود والفدائيين منذ أن أقام هؤلاء في خريف ١٩٦٨ عددا من القواعد الدائمة في جنوب لبنان .

واستغرقت معركة كفر كلا عدة ساعات وتصدى الرجال بشجاعة للمهاجمين ودار القتال من بيت الى بيت . وكالمعتاد لم يتدخل الجيش اللبناني الذي توجد معسكراته على مشارف القرية . وبعد خمسة عشر يوما تم إطلاق سراح الفلاحين السبعة المختطفين ، وكلهم مواطنون لبنانيون وساقوهم الى مركز حدود الناقورة . وأجرى العسكريون الاسرائيليون معهم استجوابا قاسيا وتعرضوا للتعذيب لانتزاع معلومات بشأن نشاط الفدائيين .

ولم يكن ذلك هو خاتمة تجربتهم القاسية فقد قام الجيش اللبناني بدوره أيضا باعتقالهم وتناوب ، جنود من مواطنيهم استجوابهم ليلا ونهارا لحملهم على « الاعتراف » . فالعسكريون اللبنانيون — شأن نظرائهم الاسرائيليين — يرغبون في معرفة كل شيء عن المقاتلين الفلسطينيين على الرغم من ان قاعدة الفدائيين ليست بعيدة عن هذا المكان . وقيل للمحتجزين السبعة انهم متهمون « بالتعاون مع الارهابيين » . وأضاف أحد المحققين صائحا « والا لم اختطفكم اليهود » ؟ .

وقال لي محمد حموده ، أحد الضحايا ، « لقد عاملنا العسكريون اللبنانيون بفضاعة تفوق تلك التي عاملنا بها الاسرائيليون » .

وانهى أبو عمر ، وهو عامل بناء والقائد المحلي « للحرس الشعبي » (ميليشيا تكونت عام ١٩٧٠) — والذي قاد المعركة ضد رجال « الكوماندوز » الاسرائيليين ويحظى بتأييد جماعي من جانب القرويين ، الذين كانوا يلتفون حولنا ، قال « اننا نواجه عدوين وهما دولة اسرائيل والدولة اللبنانية ، اللتان تتفق مصالحهما » .

والواقع أنه في غضون سبعة وعشرين عاما تبدلت الامور تماما ففي عام ١٩٤٦ استقبلت الدولة اللبنانية تلقائيا حوالي ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني معظمهم من الجليل الاعلى ، الذين فروا من الهجانة (الجيش الاسرائيلي) الامر الذي مهد لقيام الدولة الاسرائيلية .

ولما كانت سلطات بيروت تخشى بالفعل من أن يؤدي ذلك الانطعيم « الاجنبى » — الذى يمثل فيه الاسلام اغلبيه — الى الاخلال « بالتوازن » للطائفى والسياسى الذى حققه ميثاق ١٩٤٣ الوطنى فى بلاد الارز ، فقد اتخذت عدة اجراءات وقائية . حيث تم تجميع اللاجئين الفلسطينيين داخل خمسة عشر مخيما على مشارف المدن اللبنانية الكبرى ، وتم اخضاعهم لرقابة بوليسية دائمة وتعسفية ، واستبعادهم ، بطبيعة الحال ، من الحياة السياسية للبلاد .

وفى الوقت الذى كان فيه السكان المحليون ينظرون اليهم باعتبارهم اشقاء فى محنة ، لم تكن البورجوازية الحاكمة تبالى بهم كثيرا . وكان اللاجئين يمثلون بالنسبة لهم مستودعا لليد العاملة المزهيدة حيث كان عدد كبير منهم يفضلون العمل فى الخفاء كى لا يفقدوا فى نفس الوقت الاعانة التى تمنحها لهم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

ومن جهة أخرى فان كرم الضيافة الممنوح للفلسطينيين اكسب الدولة اللبنانية وصفوتها — فضلا عن الشعور الطيب — سمعة طيبة ، لدى كافة الدول العربية التى تمثل الميدان الرئيسى لنشاط رجال الاعمال والفنيين اللبنانيين .

وخلال عشرين عاما تقريبا وحتى حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ ، لم تكن لدى السلطات اللبنانية اسبابا تدعوها للشعور بالفندم على ما أبدته من « كرم » لاسيما وأن الفلسطينيين كانوا يتصرفون كعمال مهاجرين — فى قطاعات البناء والتشييد والصناعات التمويلية . وفى الزراعة بصفة خاصة — منطوين على أنفسهم ومستكنين . ففى تلك الحقبة ، حيث لم يكن للحركة الفدائية أى وجود حقيقى ، كان من الممكن أن يتعرض هؤلاء للاعتقال والاضطهاد أو الطرد ، دون أن يكون أمامهم أى ملجأ آخر متاح . وكان أى نشاط تخريبى يتم رده به بدون رحمة . وهكذا تم القضاء القبض على ياسر عرفات ، المناضل السرى آنذاك عام ١٩٦٦ ، أثناء مرور عابر له ، ثم أطلق سراحه دون أن يتم التعرف على شخصيته الحقيقية .

بيد انه بعد حرب ١٩٦٧ اختل ميزان القوى . حيث أدى ازدهار المنظمات الفدائية بسبب الهزيمة العربية الى تحول اللاجئين الفلسطينيين الى جماعة ضغط تطورت عبر السنين الى قوة سياسية تحظى داخل لبنان نفسها وعبر العالم العربى بحلفاء اقوياء . وحصلت المقاومة على حق المواطنة بل وبعض الامتيازات التى منحها لها الاحزاب المسيحية المحافظة ، ومن المفارقات ، أنها هى التى حاربتها فى وقت لاحق . وقد أدى الاتفاق المبرم بين ياسر عرفات واللواء البستائى رئيس الاركان اللبنانى فى الثالث من نوفمبر ١٩٦٩ ، الذى نظم الوجود العسكرى الفلسطينى فى

لبنان ، الى تقنين ذلك الوجود . وفي الوقت الذي ندد فيه ريمون اده بخطورة الاتفاسق على أمن البلاد ، دافع عنه كل من بير الجميل وكميل شمعون المزعيمين المقبلين للجهة اللبنانية .

وفي الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٧٠ حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على حق القيام بدور السلطة القضائية الكاملة داخل كافة مخيمات اللاجئين . وازاء سلبية الجيش اللبناني في مواجهة الهجمات المتعددة التي تشنها الدولة العبرية حمل الفدائيون تدريجيا على عاتقهم عبء الدفاع لا عن مواطنيهم فحسب وانما أيضا عن التجمعات السكانية والمواطنين اللبنانيين ضحايا العمليات الانتقامية الاسرائيلية .

ان « الدولة داخل الدولة » التي تكونت على هذا النحو ، تدعم سلطانها بعد اندحار الفدائيين في الاردن في ١٩٧٠ — ١٩٧١ . حيث أدى خروج الفلسطينيين من المملكة الهاشمية الى زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الى أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ لاجيء اكتسب العديد منهم صلاية من المحنة التي تعرضوا لها ولم يعد ، أمام منظمة التحرير الفلسطينية ملاذا آخر سوى لبنان . واستقرت فيها بقواتها وأركان حربها ومنظماتها وكوادرها المدنية والعسكرية ، وكانت الاوضاع مواتية لها للانخراط في الحياة السياسية للدولة المضيفة في الوقت الذي أدت فيه الازمة الاقتصادية الناشئة الى زيادة الاستياء الشعبي واثارة التوترات الاحتجاجية .

وكان كافيا في بداية الحرب الاهلية ، متابعة الصحافة البيروتية كي نتبين كيف كانت « الحياة الرغدة » من نصيب اقلية بعينها . والتي كانت تخصص لها الصحافة في باب المجتمع المسمى « بالحياة الاجتماعية مكانا بارزا . حيث كان يكشف مدعما بالصور والمقالات عن « المتع » التي لا تخفى على أحد ، والتي كانت تحظى بها اقلية بورجوازية لا تخشى اظهار دلائل ثرائها .

وكان نمط حياة الاثرياء يتسم بالتفاخر . حيث كان هناك أكثر من سيارة من النوع الفاخر للأسرة الواحدة ، من الطراز الامريكي بصفة خاصة ، وهي في أغلب الاحيان مزودة بتليفون . ومقر إقامة ثانوى فوق الجبل مزود بحمام سباحة وملاعب تنس بل وأرض جولف ، وهو عبارة عن منزل فخم تحيط به ساحة شاسعة وتكون الإقامة فيه في الايام شديدة الحرارة . أما الشقة الملوكة في باريس وجنيف ولندن أو نيويورك فهي من أجل رحلات العمل أو المتعة . واليخت الراسى في « تاسليك » بالقرب من بيروت فهو من أجل قضاء عطلة نهاية أسبوع رائعة برفقة الاصدقاء .

ولم يكن هناك احتكاك بين البورجوازية البيروتية الكبيرة وعمامة الشعب . فالشقق الفاخرة التي تقطنها تقع كلها في إحدى الضواحي « الممتازة » وغالبا ما تكون مسيحية ، وهي نوع من « الجيتو » حيث لا يتحدث أبناء المجتمع الراقى الا بالانجليزية والفرنسية ، وعند اللزوم بلغة هي خليط من الفرنسية واللبنانية ، وفي وقت الغداء يلتقون بأقربائهم على أحد شواطئ بيروت « الخاصة » ، القاصرة فقط على الأعضاء المشتركين وفي المساء تتيح لهم بيروت « في الليل » مجموعة كبيرة من المطاعم وعلب الليل وصلات القمار حيث ينفقون على متعتهم أموالا طائلة .

ان ذلك « التميز » للبورجوازية اللبنانية يوجد ، مع ذلك ، في جهات أخرى . فباستثناء بعض العائلات الكبيرة التي تسمى « بالقطاعية » ، فهي تعد حديثة التكوين ، اذ ان الثروات التي تكونت خلال العقود الأخيرة ، وبصفة خاصة بفضل الحريين العالميتين ، قد جاءت في الغالب نتيجة للمضاربة وليس عن طريق المشروعات الانتاجية .

وقد أدت ليبرالية متطرفة على نهج « فيليب فليبار » الى عدم توازن مزدوج ، هيكل واجتماعي : فالزراعة والصناعة اللتان تستثمران ما بين ٤٠ و ٤٥٪ من اليد العاملة تقدم أقل من ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، ووفقا لتقدير آخر فان ٥٪ من السكان يملكون نصف - ان لم يكن أكثر - الدخل القومي . وهكذا بدأ أهل الريف ، المهازيون من التخلف وظروف الحياة الصعبة ، في التدفق نحو أضواء بيروت وضواحيها المتألقة . التي أصبح يتكدس فيها في عام ١٩٧٥ مليون ونصف شخص ، أي حوالي نصف سكان لبنان . ومع ذلك لم يتم وضع أية خطة لتنظيم المدينة أو أية سياسة للسكان أو التنمية لاستيعاب تلك الجموع البشرية البائسة التي جعلت من بيروت ثاني مدن العالم ازدهارا بالسكان - بالنسبة لعدد الافراد في الكيلو متر المربع - بعد طوكيو .

وكان عدد الفلسطينيين كبيرا ، وكانوا في بعض الاحيان يشكلون أغلبية في ضواحي بيروت الفقيرة . وحينما قمنا بزيارتها خلال صيف ١٩٧٥ ، استطعنا ، بصورة أفضل ، تفهم العوامل التي أدت الى نشوب الحرب الاهلية وحقيقة التحالف الذي نسج خيوطه بين الفدائيين والتشكيلات الاسلامية والتقدمية .

روائح مقززة تنبعث من أكوام القمامة التي أصبحت تميز مداخل الازمة . أطفال وجوههم يعف عليها الذباب يلهون في برك الوحل . وكان هناك عجوز بوجه هزيل وشباب يراقبان بنظرات مرتابه ذلك الاجنبي الذي يمر أمامهما . ولم توجه له ، على خلاف كرم الضيافة

العربية مضرب الامثال ، الدعوة لاحتساء قدح من القهوة . فالمنزل في غاية الضيق : حيث يأوى الكوخ المبنى من الصفيح الصدىء العائلة والاجداد والاطفال .

ويشعر سكان تلك الاكواخ بمدى انحطاط ظروفهم المعيشية . اذ يكفي أن يرفعوا أبصارهم الى أعلى ليتأملوا العمارات الشاهقة بشرفاتها المزينة بالازهار التي يقطنها المسيحيون والمسلمون الاثرياء . فضلا عن أن القذائف التي تدمر أكواخهم عليها علامة ثابتة للصليب ، وهي شارة القناصين التابعين للكتائب والميليشيات المارونية الاخرى « كاثوليك من أصل شرقي » .

ويبلغ عدد أولئك الذين يقيمون داخل « حزام الفقر » ، الذي يحيط ببيروت وضواحيها ، ستمائة ألف شخص . وفي عاصمة الشرق الاوسط المالية ، حيث تنوء فيها البنوك من وفرة الاموال السائلة غير الموظفة ، مازال قطاع كبير من السكان يعيش على حافة المجاعة ، ويفوق معدل الوفيات بينهم المعدل القومي مرتين أو ثلاث مرات . ولأن سكان الاكواخ إما عاطلون أو عمال يعملون باجور زهيدة فإن قدرتهم على الحصول على قوتهم اليومي تتضاءل ، مع الاخذ في الاعتبار الارتفاع الجنوني في الاسعار ، كما تتضاءل قدرتهم أيضا على ايجاد السكن المناسب ، حيث ارتفعت الايجارات الى ثلاثة أضعاف خلال عامين بسبب المضاربة العقارية ، كما يعجزون عن ارسال أطفالهم الى المدارس بل وحتى عن تحقيق الرعاية الصحية .

وقد هاجر قطاع كبير من « بروليتاريا » الحضر الى « جيتو » الفقر ، المسمى بحي الاربعين وبرج حموده والنابعة وتل الزعتر والشياح وبرج البراجنة وصايرا وشاتيلا . وفي تلك المدينة حيث تفوق فيها تكاليف المعيشة مثيلتها في نيويورك ، يكسب ٧٢٪ من العمال في المتوسط ٢٥ ليرة لبنانية في الشهر (الليرة توازي فرنكين) . أي أقل بنسبة الضعف عن الحد الأدنى المحدد للامور لنفقات الغذاء والسكن الصحي — مع استبعاد نفقات الكساء والانتقالات والمدارس والعناية الطبية ... الخ — لأسرة مكونة من ستة أفراد . ويحصل عدد كبير من العمال بالكاد على الحد الأدنى من الاجر المكفول وهو ٣١٥ ليرة في الشهر (١) .

(١) يستند هذا التحليل على الارقام التي حصلنا عليها من الاتحاد العام للعمال بناء على احصائيات رسمية ودراسات قام بها القس « جريجورا حداد » والذي تم اعفاؤه من منصبه كمطران لليونان الكاثوليك في بيروت بسبب افكاره التقدمية .

وتنخر خلايا البؤس جسر بيروت مثل القرح . فالى الى جانب اللاجئين ، الذى كانوا اول من أسس النواة الاولى لتلك العشش والاكواخ فى عام ١٩٤٨ ومعهم العمال المسلمون السنة (عرب واكراد) الذين استقروا تدريجيا بجوار الفلسطينيين على موجات متتابعة ، هناك ايضا المسلمون الشيعة الذين هجروا ريفهم الفقير وتجمعاتهم السكانية الواقعة على الحدود والتي تتعرض للقصف من جانب الاسرائيليين .

ويجد المرء تقديما ، أمام عوامل متباينة جغرافية وطائفية وثقافية واجتماعية تمتزج ببعضها البعض . ومن هنا جاءت جوانب الغموض التي تسم بها النزاع . فالمعركة ، على الرغم من كونها حربا دينية بالنسبة للبعض ، الا انها فى حقيقة الامر مواجهة بين الفقراء والاثرياء . ويدل على ذلك الازدهار الكبير الذى شهدته كافة تشكيلات اليسار ، وبعضها مقدد الطوائف ، وايضا اتساع نطاق الحركة النقابية ، التي تضم هي ايضا مسيحيين ومسلمين . فضلا عن الهلع الذى استولى على الاثرياء ، دون تمييز فى الدين ، أولا بسبب المعارضة المتزايدة للنظام القائم وثانيا بسبب ثورة الفئات المحرومة من الشعب .

قال لى أحد الفلاحين الذين يقومون « بالزراعة العشوائية » للدخان ، دون الحصول على تصريح قانونى ، ويبيعون انتاجهم فى السوق الحرة — قال : من الآن فصاعدا العمل هو الذى يخلق الشرعية فى لبنان . وفى كل مكان بالجنوب اللبناني تسيطر الميليشيات الشيعية على عدد كبير من التجمعات السكانية وتتولى حراسة الحدود بدلا من الجيش الذى أصبح معزولا داخل ثكناته . وفى مقدور هذه الميليشيات فى أى وقت عزل الاقليم عن بقية البلاد . ليس هناك أمر شرعى فى هذا البلد ، حتى الدولة « ذلك هو ما صرح به مسئول الحزب فى النبطية ، واضاف « اننا نفتزع حقوقنا ، ونفرض وجودنا بالسلاح ، .

وفى صيدا ، التي يسكنها المسلمون السنة اعلن عن تشكيل لجنة شعبية تمثل كافة « القوى الوطنية والتقدمية » ، لتتولى ادارة المدينة وحماية النظام العام . ونفس الشيء بالنسبة لطرابلس ، ثانية المدن اللبنانية ، وهي ايضا ذات أغلبية سنية ، فهي واقعة تحت سيطرة تشكيلات اليسار والمسلمين .

ولقد أنسلخ عدد كبير من أحياء بيروت وبصفة خاصة تلك الواقعة داخل « حزام الفقر » ، منذ عدة أشهر عن سيطرة قوات حفظ الامن ، التي أصبحت عاجزة عن دخولها ، ونفس الشيء بالنسبة لمثلى السلطات العامة . ويرفض سكان الاكواخ دفع الايجارات وفواتير استهلاك الكهرباء والمياه . بينما يدفعون حصصا مالية الى « لجان شعبية » تتولى ادارة الاحياء ، وتوفير الامن لسكانها .

وقد هاجم هؤلاء - الذين تتولى منظمة التحرير الفلسطينية في الغالب تسليحهم - كل ما يرمز في نظرهم للمجتمع الاستهلاكي الذي لم يتمكنوا النفاذ اليه : حيث دمروا - ضمن غيرها - محلات السوبر ماركت ومحلات الاثاث وصالونات تصفيف شعر السيدات .

بيد أن أكثر ما أثار قلق البرجوازية اللبنانية هو المواقع الاستراتيجية التي يحتلها « جيتو » الفقر ، التي أطلق عليها البعض حزام الكراهية والغضب .
اننا محاصرون تماما ، ذلك ما أكده ريمون اده ، زعيم الكتلة الوطنية (اليمين المسيحي) ، الذي استطرد قائلا : « الفقراء والشيعية والسنة والفلسطينيون والشيوعيون في مقدرتهم خنقنا في أي وقت » .

« الفلسطينيون واللبنانيون ضحايا الازمة الاقتصادية والنزاع العربي الاسرائيلي ، ومعظمهم مسلمون لديهم شعور أيضا بالانتماء الى نفس « طائفة البؤس » على حد قول غسان تويني « صاحب دار النهار الصحفية ، وهو مسيحي .

واستطرد قائلا : « انهم يشتركون في كراهية الدولة اللبنانية والجيش والبورجوازية المارونية ويعتبرونهم أعداء لهم » .

اللبناني الفقير والفلسطيني ، أصبحا اليوم الشخصيتين الاساسيتين في المسرحية اللبنانية ، على حد قول أحد كتاب مجلة « ترافو اية جور » (التي يصدرها المركز الثقافي الجامعي ببيروت) فيها يخوضان اليوم معركة مشتركة . ففي صيدا ، في فبراير ١٩٧٥ ، نزل العمال الفلسطينيون الى الشارع جنبا الى جنب مع الصيادين الذين كانوا يتظاهرون ضد الدولة وشركة « بروتين » التي يرأسها كميل شمعون ، أحد الزعماء السياسيين في اليمين المسيحي . وقد لقي أحد عشر متظاهرا مصرعهم على يد الجيش . وعندئذ أقام اللبنانيون والفلسطينيون المتاريس واستولوا على المدينة ، وأغلقوا طريق بيروت . وتمت مراسم دفن نائب صيدا ، اليساري ، الذي مات متأثرا بجراحه ، وهو ملفوف بالعلم الفلسطيني . وأعلنت الاحزاب التقدمية الاضراب العام ، ومن جهة أخرى سار مركب الكتائبون وعلى رأسهم بيار الجميل عبر الاحياء المسيحية ببيروت لتحية « بطولة » العسكريين الذين لقي خمسة منهم مصرعهم في مظاهرات صيدا . على جدران المدينة ظهر العديد من الملصقات ذات الدلالات الخاصة من بينها : « الجميل = اسحاق رابين = المخابرات الامريكية » .

ونجح اليسار ، الذي طور ووحد تحالفه مع المقاومة الفلسطينية ، في تغيير ميزان القوى بشكل جذري لصالحه على المسرح اللبناني .

وقد كان اليسار ، المنقسم على نفسه ، ذو الامكانيات الضعيفة للغاية ، والفئات كلية عن البرلمان ، والحكومة والادارة ، ضعيفا امام ضربات اعدائه . ولكنه بعد أن وحد صفوفه داخل جبهة موحدة بزعامة كمال جنبلاط ، معتمدا على الاربعمائة ألف لاجيء فلسطيني الذين يتولى حوالي عشرين ألف فدائي مسلح حمايتهم فضلا عن ميليشياته الخاصة ، بدا كما لو كان محصنا داخل قلعة متيعة وأصبح اليمين في مركز حرج . وذلك في الوقت الذي كان فيه البنيان الاقتصادي ، الذي تنخر قاعدته الانظمة العتيقة ، ينهار بسبب التضخم العالمي ، ويتسع فيه نطاق المعارضة الاجتماعية والمطالب السياسية للطوائف الاسلامية ، أي بايجاز في الوقت الذي كان فيه النظام اللبناني يجتاز أخطر أزمة تمس وجوده . وكان المدافعون عن الوضع السائد يقفون عاجزين أمام طوفان الثورة الذي يجتاح البلاد . بل ان الجيش نفسه أصبح عاجزا عن فرض النظام . فقد أصيب بالشلل نتيجة اضعاف النظام السياسي « الطابع الديني » عليه ، بالإضافة الى انقساماته الداخلية وفوة اعدائه العسكرية .

وأثارت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها المباشرة أملا جنونيا لدى القادة اللبنانيين . فالاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » والاستقبال البطولي الذي استقبلت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ياسر عرفات ، أديا الى الاعتقاد بأن ثمة تفاوضا بين « اللجنة المركزية » للفدائيين واسرائيل لن يلبث ان يبدأ . وكان الرئيس فرنجيه ، الذي توجه بنفسه الى نيويورك للدفاع عن القضية الفلسطينية ، يتشاور بصفة دائمة مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ويعامله كرئيس دولة ألن يغادر اللاجئين والفدائيون الاراضي اللبنانية قريبا ومعهم أسلحتهم وامتععتهم كي يستقروا في دولة فلسطينية صغيرة ؟

ولكن سرعان ما لاحت خيبة الامل التي كانت نذيرا للحرب الاهلية . فبدلا من الاتجاه نحو التسوية لم يقترح الامريكيون والاسرائيليون والمصريون سوى اتفاق مؤقت يحقق هدنة طويلة في المنطقة قد تمتد لعدة سنوات .

ورفع الكنائسيون ، الذين كان شعارهم « الرب ، الاسرة ، الوطن » راية الوطنية ونددوا بهؤلاء الفلسطينيين الذين يعتمدون على اليسار الدولي المخرب ويسيثون استغلال حسن « ضيافتنا لهم وديمقراطيتنا » .

وطالب بيار الجميل في البداية (في العشرين من يناير ١٩٧٥) باعادة سلطة الدولة على كل الاراضي ، ثم طالب (في العشرين من فبراير) بإجراء استفتاء حول الوجود الفلسطيني في لبنان . وازداد التوتر في مارس في أعقاب تدخل الجيش في صيدا . وفي الثالث عشر من أبريل ، فجرت المذبحة التي

بعرس له تسعة وعشرون فلسطينيا ولبنانيا ، الذين عبروا باحدى السيارات صاحبة عين الرمانة المسيحية فى بيروت ، شرارة الحرب الاهلية التى امتدت المرحلة الاولى منها تسعة عشر شهرا .

تسل الزعرير :

ومن أبريل حتى ديسمبر ١٩٧٥ بذلت المنظمات الرئيسية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا سيما فتح ، كل ما فى وسعها كى لا تتورط فى النزاع . وذلك لسببين على الأقل : أولا ، عدم رغبتها فى ترك الجبهة الجنوبية ، كى تستمر فى عمليات المناوشة ضد اسرائيل . ثانيا خشيتها من أن يعمد أعداء القضية الفلسطينية الى انهالكهم ثم أبعادهم عن المسرح السياسى . (وعلى الرغم من أن مؤتمر جنيف ، كان مؤجلا لأجل غير مسمى منذ ديسمبر ١٩٧٣ ، فقد استأنف أعماله من حيث المبدأ ولم يفقد ياسر عرفات الأمل فى أن توجه اليه الدعوة ، وفقا للشروط التى وضعها . ونجح وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر بفضل دبلوماسية المكوك ، فى إبرام اتفاقيتين بين اسرائيل من جهة ومصر وسوريا على التوالى من جهة أخرى . (فى يناير ومايو ١٩٧٤) ومن الناحية الشكلية كانت الاتفاقيات ذات طابع فنى حيث انها تتيح فك الاشباك بين الجيوش المتحاربة فى اكتوبر ١٩٧٣ . ولكن كان واضحا للجميع أن كيسنجر يتجه نحو هدف استراتيجى يشاركه فيه القادة الاسرائيليون وهو : التوصل الى معاهدات سلام ثنائية بين الدولة العبرية وكل دولة من الدول العربية المتحاربة على حدة -- مصر ، وسوريا وأخيرا الاردن -- الأمر الذى يبعد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات . وبايجاز ، فإن الأمر كان يتعلق ، كما يرى الفلسطينيون ، بطبعة جديدة ، فى شكل جديد ، لمشروع روجرز الذى دفع بهم فى عام ١٩٧٠ الى مواجهة مسلحة مع النظام الاردنى .

يكان قادة منظمة التحرير الفلسطينية مصريين على عدم الوقوع فى شرك مماثل ، لاسيما وانهم يخشون التعرض لهزيمة قد تكون أكثر مأسوية من تلك التى حاقت بهم فى عمان . فالى أين سيذهبون اذا ما طردوا من لبنان ؟ ولم تكن مخاوفهم بلا أساس اذ ان اليمين المارونى لم يكن معزولا داخل « المحيط العربى -- الإسلامى » كما كان يدعى من أجل الحصول على عطف « الغرب المسيحى » . وكان العكس هو الحقيقة . حيث كانت علاقة كل من بئر الجميل وكميل شمعون ممتازة مع الاردن ودول الخليج ، التى كان عدد منها يزودها بالاموال والسلاح . وخلال تسعة عشر شهرا من المعارك ، لم توجه الحكومات العربية النقد الى الاحزاب المسيحية حتى ولو مرة واحدة فقط وذلك لسبب محدد : اذ ان الدول المحافظة فى المنطقة كانت تنظر الى النزاع اللبنانى لا على انه حرب دينية ،

ولها الحق في ذلك ، وانما باعتباره اختبار قوة بين المواطنين وبين أنصار « الشيوعية الدولية » ، التي أصبح كمال جنبلاط الزعيم الدرزي لجهة الاحزاب التقدمية ، أداة لها سواء كان ذلك عن ادراك أو عن غير قصد . وراى عدد من القادة العرب ، الذين كانوا يخشون على مستقبلهم ، انه من واجبهم — وهو ما لم يخفونه في أحاديثهم الخاصة — معى شخصيا — مساندة اليمين المارونى بكل الوسائل التي يملكونها .

ولم تكن المساعدات المتعددة الاشكال — أسلحة ، مستشارون ، دعم بالامدادات ، تعاون عسكري في بعض المعارك التي كانت تشارك فيها — التي تقدمها اسرائيل الى الميليشيات المسيحية تعد في نظر عدد من القادة العرب أمرا مشينا . لا فقط لان الدولة العبرية تحول دون وصول اليسار اللبناني الى السلطة — وهي تملك ، من الناحية النظرية ، وسائل تحقيق ذلك — وانما لانها تحد أيضا من ادعاءات منظمة التحرير الفلسطينية ، بإفشال الدبلوماسية الامريكية التي تحظى بموافقة شبة جماعية من جانب الحكومات العربية . وحمل ميزان القوى ، والرغبة في توخي الحذر ، المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت على الاكتفاء خلال الأشهر الستة الاولى من الحرب الاهلية بالقيام بعمليات عسكرية محدودة ذات طابع دفاعى بحت . وحتى ديسمبر ١٩٧٥ كانت منظمة الصاعقة ، الموالية لسوريا ، والمنظمات اليسارية الاخرى في « جبهة الرفض » وأحيانا الجبهة الديمقراطية التي يتزعمها نايف حواتمة ، هي فقط التي تشارك بشكل فعال في المعارك .

ومن الغريب ان منظمة التحرير الفلسطينية قررت خوض المعركة حينما قررت سوريا مساندة اليمين اللبناني . الذي شن في يناير ١٩٧٦ هجوما على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مما أرغم ياسر عرفات ورفاقه على التحرك بعنف . وفي الرابع من يناير حاصرت الميليشيات المسيحية مخيم تل الزعتر ، في بيروت وأخضعت سكانه البالغ عددهم خمسون ألفا لحصار يستهدف تجويعهم . وبعد عشرة أيام من هذا التاريخ شنت هجوما على مخيم ضبيه ، المكتظ بالمسيحيين الفلسطينيين ، الذين مكثوا طويلا على هامش النزاع ، ودمرته وقتلت عددا كبيرا من سكانه . وفي التاسع عشر من يناير تم احراق حي الاربعين وسوته « البلدوزرات » بالارض ، مما أسفر عن مقتل الف من سكانه من النساء والأطفال ، والتمثيل بجثثهم في أغلب الأحيان . وتقلت شبكات التلفزيون عبر العالم صورا تفوق الاحتمال : جنود بيزر الجميل وكميل شمعون دافعون الصلبان وهم يحتفلون بانتصاراتهم باحتساء الشمبانيا فوق أكداس الجثث وهم يمزفون على الجيتار . وفي اليوم التالي هاجم الفلسطينيون — بصفة خاصة فدائيو

الصاعقة - وحلفاؤهم اللبنانيون ناحية الامور ، منطقة نفوذ اليمين ، واحتلوا «ا بدورهم وقاموا بمذبحة .

وهكذا حقق المحافظون اللبنانيون اهدافهم ، فالى جانب « تطهير » بيروت الشرقية التى انتهوا من تحويلها الى قطاع مسيحي صرف ، وذلك بالتدمير المنظم لكل الاحياء التى يقطنها فلسطينيون ومسلمون نجحوا كذلك فى توريث منظمة التحرير الفلسطينية فى النزاع ، مما أتاح لهم اعطاء ذلك النزاع طابع « حرب تحرير وطنية » تدور بين لبنانيين و « جيش احتلال اجنى » . وفى وقت لاحق اوضح ابو اياد ، أحد القادة الفلسطينيين البارزين ، حقيقة موقف اللجنة المركزية للفدائيين حيث كتب ما يلى : « لقد شكلت مذابح (ضبيه وحى الاربعين) مأزقا خطيرا بالنسبة لنا ، اذ لم يكن نرغب فى التدخل بكثافة فى النزاع ، بناء على القرار الذى اتخذناه منذ بداية الحرب الاهلية ، بيد أنه كان من الصعب علينا عدم التحرك ازاء تحديات أحزاب اليمين المسيحي . فقد أسفر هجومهم الدموي عن توجيه ضربة عنيفة للروح المعنوية للفدائيين وللشعب الفلسطيني والمسلمين اللبنانيين ، الذين بدأوا يشعرون بالاستياء من سلبيتنا . وكان علينا اذن الاخذ بزمام المبادرة » . وكان من نتائج تلك المبادرة ، ضمن غيرها من النتائج ، دفع سوريا الى الوقوف صراحة الى جانب اليمين المسيحي . فحتى يناير ١٩٧٦ ، كان موقف دمشق يتسم بالغموض . ففى الوقت الذى كانت فيه جمهورية البعث تقدم المساندة السياسية والعسكرية للتقدميين اللبنانيين ولا سيما عن طريق منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني ، الذى كان خاضعا لسيطرتها ، كانت تحرص ايضا على اقامة علاقات ودية بصورة أو بأخرى مع الاحزاب المارونية . وفى السادس من ديسمبر أعد الرئيس الاسد للزعيم الكتائبى بيار الجميل ، استقبالا جديرا برئيس دولة ، على الرغم من المذبحة التى كان قد تعرض لها فى نفس اليوم أكثر من مائتى مسلم صرعتهم ميليشيات الجميل بعد التحقق من هويتهم ، وهكذا تزامن ذلك « السبت الاسود » مع بداية التعاون الوثيق بين دمشق واليمين المسيحي .

والواقع أن ذلك التحالف الغريب كان ثمرة اتفاق فى المصالح اذ أن أحد البنود الثابتة فى سياسة دمشق - كما تبيننا بعد ذلك فى السنوات التالية - يستند الى اقامة نوع من التوازن فى بلاد الارز ، اذ أن ذلك هو الشيء الوحيد الذى يتيح لسوريا القيام بلا منازع بدور الحكم . وذلك لان انتصار أحد المعسكرين ستكون له نتائج مدمرة . فانتصار الفلسطينيين التقدميين ، فى رأى الرئيس الاسد ، لابد وأن يؤدى الى تدخل اسرائيل وانشطار البلاد الى دولتين احدهما مسيحية والاخرى اسلامية . أما نجاح اليمين المسيحي ، من جهة أخرى ، فيؤدى الى موقف لا يحتمل أيضا ،

طالما ان الدولة اللبنانية سوف تنضم الى المعسكر الاسرائيلي الامريكى بعد
تحييد ، ان لم يكن تدمير ، المقاومة الفلسطينية التى نزمع مع سوريا
اخضاعها لتبقيها الاردن كذلك .

وفى ذلك الوقت كان الرئيس الاسد يعتقد ان الدبلوماسية الامريكية
ستؤدى الى تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى . وكان يحرص
على ان يكون المتحدث المفضل لدى الولايات المتحدة . ولذا اقام فى ذلك الحين
علاقات وثيقة مع الملك حسين وزعماء دول الخليج البترولية . وقامت الاخيرة
بتعويض سوريا عن الخسائر التى منيت بها فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .
كما تعهدت بمنحها دعما سنويا تبلغ قيمته مليار دولار من أجل التنمية .
وقد اسعد العون ، الذى كان سياسيا فى البداية ثم عسكريا بعد ذلك
والذى قدمه الرئيس الاسد لليمن ، اصدقاء العرب ومحدثيه الامريكيين .
وزارة الخارجية الامريكية « الضوء الاخضر » فى يناير ١٩٧٦ حينما اشادت علنا
« بالدور البناء الذى تقوم به سوريا فى تسوية الازمة اللبنانية » .

وفى مارس من نفس العام نجحت سوريا عن طريق أعوانها فى ابداء
ثم جيشها بعد ذلك — الذى اجتاز الحدود اللبنانية فى ٣١ مارس ١٩٧٦
بمباركة واشنطن والقدس والعديد من العواصم العربية فى الحيلولة دون
قيام القوات الفلسطينية — التقدمية بعزل الرئيس سليمان فرنجية ومواصلة
هجومها الذى كان على وشك تحقيق الاستيلاء على الاراضى اللبنانية كلها .
وفى السادس من يونيو انتقلت المنظمات الفلسطينية الى الهجوم المضاد فى
بيروت ، حيث جردت كافة التشكيلات السياسية وشبه العسكرية الموالية
لسوريا من السلاح وطردتها من العاصمة . ووقعت القتيعة بين منظمة
التحرير الفلسطينية ودمشق .

وفى الثانى والعشرين من يونيو هاجمت ميليشيات اليمين — يساندها
الجيش السورى — المخيمات الاسلامية الفلسطينية فى العاصمة ، والتى
كانت محاصرة منذ عدة أشهر ، خلت ، وانتهى كانت بمثابة آخر المخيمات
بالعقل المسيحى ببيروت الشرقية : جسر الباشا (تم الاستيلاء عليه فى ٢٩
يونيو) ، النابغة (فى ٦ أغسطس) وأخيرا تل الزعتر ، الذى دمره
فى ١٢ أغسطس بعد اثنتين وخمسين يوما من القصف المكثف ليلا ونهارا .
ولقى آلاف من الفلسطينيين واللبنانيين ، معظمهم تقريبا من المدنيين ، من
بينهم مئات من الاطفال ، حتفهم من الجوع والعطش أو قتلوا أثناء
الحصار بعد ان استسلم أولئك ادين كانوا يدافعون عن المخيم . وكانت
وحدات من الجيش السورى متمركزة على مقربة من المخيم مما جال دون
وصول القوات ، المشتركة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتشكيلات التقدمية
اللبنانية ، لنجدة المحاصرين .

ركما حدث في سبتمبر ١٩٧٠ ، حينما كان الجيش الاردنى على وشك الانتصار على الفدائيين ، ضاعف ياسر عرفات من نداءات الاستغاثة الموجهة الى العالم العربى . وفى النهاية وجهت السعودية تؤيدها الدول العربية الاخرى المعتدلة ، التى كانت تشعر بالقلق بسبب الاحتمالين المتمثلين فى هزيمة المقاومة الفلسطينية ، وفرض الهيمنة السورية المطلقة على لبنان ، انذارا الى الرئيس الاسد يدعوه الى وقف الممارك والتوجه الى قمة عربية مصغرة فى الرياض . وانتهى الاجتماع الذى انعقد فى السادس من اكتوبر واستغرق ثمان وعشرين ساعة باتفاق يضع نهاية للمرحلة الاولى من الحرب الاهلية . وكفل كل من الملك خالد (السعودية) والشيخ الصباح (الكويت) ، والرئيسين السادات (مصر) وسركيس (لبنان) الاتفاق الجديد الذى أبرم بين ياسر عرفات وحافظ الاسد .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك ما يدعو الى رضاء الرئيس الاسد ، على الرغم من كل شيء ، فقد شكلت القوات السورية الغالبة العظمى تقريبا من قوات الردع العربية ، التى أصبحت مكلفة منذ ذلك الوقت بحفظ النظام فى لبنان . وقد جاءت المصاحبة مع منظمة التحرير الفلسطينية والجهة التى تضم الاحزاب التقدمية اللبنانية فى توقيتها الصحيح اذ ان الرئيس السورى الذى أدرك تدريجيا أن الولايات المتحدة قد خدعته ، كان يتوجس خيفة من « خيانة » محتملة من جانب مصر التى كانت تتجه نحو ابرام سلام منفصل مع اسرائيل .

٦ - تحدى كامب ديفيد

« عام ١٩٧٧ سيكون عام السلام » ذلك ما كان يردده السادات دائما منذ انتخاب كارتر رئيسا للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٧٦ وذلك على الرغم من أن معظم نظرائه العرب لم يكونوا يشاركونه تفاؤله ، حيث كانوا يرون أن الوضع لم يكن ملائما لتسوية « مشرفة عادلة » مع اسرائيل .

وفي الوقت الذي كان فيه الحديث يدور حول استثناء مؤتمر جنيف ، كان الهدوء يسود في نهاية عام ١٩٧٦ كافة خطوط وقف إطلاق النار : ففي الجولان السوري المحتل ، لم يتم بتسجيل أى حادث على مدى عام كامل ، وعبر نهر الاردن كانت « الجسور المفتوحة » تتيح التبادل التجارى بين الدولة اليهودية والمملكة الهاشمية ، وفي سيناء كان يسود نوع من التعاون بين العسكريين الاسرائيليين والمصريين ، وأخيرا على الحدود اللبنانية توقفت عمليات الفدائيين ، الذين كانوا لا يزالون يضمدون جراح الحرب الاهلية . وفي الحقيقة فان الاسرائيليين وجيرانهم العرب وحدوا جهودهم للحيلولة دون قيام الفلسطينيين بأى نشاط عسكرى .

وهكذا كان المناخ مواتيا للتفاوض حيث كان الرأى العام العربى ، الذى أصابه الكلل من الحروب الدامية والمدمرة ، أكثر استعدادا للمصالحة . فقد انتهى العهد الذى كان فيه القادة العرب لا يجرؤون على التفوه بكلمة السلام - التى وصفها الكاتب المصرى المعروف أحمد بهاء الدين بأنها كلمة « تخدش الحياء » . ولم تعد المشكلة الفلسطينية ، منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ موضع مزايدات بين « المعتدلين » و « الثوريين » . والتزمت الجزائر الصمت ولكنها شجعت سرا منظمة التحرير الفلسطينية على بدء الحوار . وقال لى الرئيس الليبى العقيد القذافى فى فبراير ١٩٧٥ أنه يعترف بحق الفلسطينيين فى الاشتراك فى مؤتمر جنيف ، والتفاوض المباشر مع اسرائيل ولكن بدون وسطاء عرب .

وأضاف قائلا : « ألم يسو الفيتناميون نزاعهم بنفس الطريقة مع الأمريكين » ؟ أما التشدد الكامل الذى أبدته العراق - والذى تلاشى بعد ذلك بثلاثة أعوام ، بعد التوقيع على اتفاقية السلام الاسرائيلية المصرية فقد ظل الى حد كبير شفويا .

ومما انعش تفاؤل السادات وآمال القادة العرب الآخرين ، بما فيهم زعماء الفلسطينيين ، كان يتمثل بصفة خاصة فى وصول جيمى كارتر الى البيت الابيض ، الذى وضع نهاية « لكابوس » فترة رئاسة ريتشارد نيكسون

لا سيما ، عهد وزير خارجيته هنري كيسنجر ، حيث يحتمل الرجلان مسئولية توقف عملية السلام ، وحتى اندلاع الحرب الاهلية في لبنان .

من المؤكد أن كارتر لم يكن يعد « مواليا للعرب » ، بل على العكس فإن كارتر ، الذي أطلق عليه بعض معاونيه صفة « المبشر » لما عرف عنه بأنه قارئ مثابر للتوراة ، كان قد اعلن عن اقتناعه بشرعية عودة الشعب اليهودي الى وطن أسلافه . بيد أن صهيونية الرئيس الجديد للبيت الابيض كانت مقبولة من جانب « الواقعيين » العرب ، وبصفه خاصة الزعماء الاساسيين في منظمة التحرير الفلسطينية . على أساس أن مفاهيمه الخاصة بالتسوية تتقارب من مفاهيمهم . بل أنهم ، وحتى قبل أن يعترف كارتر علنا في الخامس عشر من مارس ١٩٧٧ بحق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن - وهي تعد كلمة ثورية حينما ترد على لسان رئيس أمريكي ، بل وديمقراطي أيضا كان هؤلاء على علم بالخطوط العريضة لمشروعه الخاص بالسلام « فالتعبيرات القصيرة » التي فلتت من لسانه تطابق وثيقة كان كارتر قد جعلها بمثابة « كتابة المقدس » وهي التقرير الذي نشره معهد « بروكينز » في ديسمبر ١٩٧٥ تحت عنوان « نحو السلام في الشرق الاوسط » . فقد كان ذلك النص ثمرة ستة أشهر من التبادل المكثف لوجهات النظر بين ست عشرة شخصية من خبراء مشاكل المنطقة . كما أنهم يمثلون قطاعا عريضا من الرأي العام .

وهكذا لم يكن الاتفاق ، الذي تم بصفة خاصة بين عدد من الصهاينة المعروفين وعدد من انصار القضية الفلسطينية ، يمثل بالنسبة لكارتر جوهر سياسته في الشرق الاوسط فحسب وإنما أيضا منهجا سياسيا . وبناء عليه فلن يدهشنا كثيرا ذلك التشابه الواضح - الذي يمتد الى حد التطابق الكامل - بين تقرير « بروكينز » والتصريحات المختلفة التي أدلى بها الرئيس الأمريكي خاصة اذا ما علمنا أن أحد مديري المعهد ... « هنري أوين » هو الذي تولى رئاسة أعمال « مجموعة الستة عشر » فضلا عن أن اثنين من الموقعين على النص هما المستشاران اللذان كانت لهما الكلمة المسموعة لدى كارتر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهو موضوع لم يشغل بال الرئيس كثيرا أثناء فترة رئاسته .

وقد استقر هذان المستشاران وهما « زيجينو بريجنيسكي » و « وليم كوانت » في البيت الابيض حيث تولي الاول منصبا استراتيجيا ، وهو مستشار الرئيس لشئون الامن القومي الذي كان يشغله كيسنجر من قبل ، اما الثاني ، الذي أصبح مساعدا له فقد شارك في تأليف كتاب متميز عن المقاومة الفلسطينية ، لم يخف فيه تعاطفه معها .

وكما هو الحال في تقرير بروكينز ، ادعى كارتر ان « اقتراحاته » ليست سوى « خطوط عريضة » تستهدف مساعدة المتحاربين على المضي في طريق المصالحة . لقد رسم ، في الحقيقة ، بلمسات سريعة لوحه للسلام الذي يتصوره .

والواقع ان « كارتر » قد خالف من حيث الشكل الى حد المتناقض الطريق الذي سلكه كيسنجر من قبل . حيث قرر ان اية تسوية شاملة ينبغي الاعداد لها والحصول على الموافقة عليها قبل التنفيذ الذي سيتم على مراحل . فسياسة الخطوة خطوة التي كان ينتهجها هنري كيسنجر والتي بدأت تتعثر بعد ان حققت بعض اهدافها (توطيد النفوذ الامريكى في الشرق الاوسط ، اقرار الهدوء على مختلف الجهات ، كسب الوقت ، وذلك بصفة خاصة عن طريق اشاعة الفرقة في العالم العربى) . فقد أصبح من الواضح ان الوقت قد حان لاتباع منهج مخالف . فتحديد اطار ، ومضمون وانماط السلام ، اذا ما اخذنا كل الامور بعين الاعتبار ، كان أكثر يسرا من انتزاع تنازلات جزئية ، يجهلون الهدف منها ، من المتحاربين .

وبالنسبة للجوهر فقد أرسى كارتر أسس تسوية محتملة . حيث اقترح — بعد التوفيق بين المصالح الاساسية للطرفين المتناحرين ، مع استبعاد آمالهم الخاصة وطموحاتهم غير الواقعية — تحقيق « سلام حقيقى » ، وهو ما يحتاجه الاسرائيليون رغم كل شيء ، مقابل استعادة معظم الاراضى المحتلة الهامة بالنسبة للعرب .

ولم تكن الصيغة بالطبع تتسم بالجسارة أو التحيز فكثيرا ما راوت الرؤساء السابقين في البيت الابيض . وكانت موضع اتفاق دولى واسع النطاق . بيد ان الرئيس الامريكى كان له الفضل في اعلانها بوضوح وعلنا .

وعلى النقيض من كيسنجر لم يكن كارتر يؤمن ، في هذه الحالة ، بفضيلة السرية ، التى تتسبب في رأيه في عدم الثقة المتبادلة وبالتالي الجمود . وحينما أعلن على نطاق واسع عن طبيعة اتفاق السلام ، موضع النقاش ، كان يزعم في الحقيقة القيام بدور الموجه ، وذلك بالعمل تدريجيا على تبديد الاوهام والاساطير التى تسيطر على الراى العام سواء العربى او الاسرائيلى وتغذى « الديماغوجية » والتشدد لدى الزعماء في المعسكرين .

وبمكنا تلخيص « مشروع كارتر » في نقاط خمس :

— نوعية السلام :

— الاعتراف الرسمي من جانب المتحاربين العرب بإسرائيل وبحقها في الوجود .

— انتهاء حالة الحرب يعقبه تطبيع كامل بما فيه « حرية التبادل الاقتصادي والتجاري والسياحي والثقافي » .

— لا يتم إعادة النظر في هذا التطبيع اذا ما تغيرت الحكومات او النظم في أى من الدول الموقعة على السلام .

— الحدود : ستصبح « على وجه التقريب » حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ .
« والتعديلات الطفيفة » ينبغي ان تتم بموافقة الجانبين . واذا اخذنا في الاعتبار وجود أسلحة هجومية طويلة المدى ، فان أفضل ضمان يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من أجل أمنها هو اعتراف جيرانها بحدودها النهائية .

هناك اجراءات امن تكميلية ينبغي مع ذلك طرحها للبحث :

— اقامة مناطق منزوعة السلاح « بغرض ٢٠ كيلو مترا أو أكثر » تتمركز فيها ، ضمن غيرها ، قوات دولية .

— إقامة نظام الكتروني للإنذار المبكر (مماثل للنظام الموجود في سيناء منذ سبتمبر ١٩٧٥) .

— منح ضمانات دولية متعددة الاطراف (سوفيتية — أمريكية ، مجلس الامن ، أوروبا الغربية ... الخ) أو من طرف واحد (الولايات المتحدة على سبيل المثال) .

— تهيئة « وطن » للشعب الفلسطيني في شكل كيان مستقل (وهو الحل الذي كان ينظر اليه كارتر بعين الريبة بسبب فرص التسلل التي يتيحها للاتحاد السوفيتي) أو كوطن مكمل للاردن أو كعضو في اتحاد كوندراالى عربى .

كما ينبغي من جهة أخرى أن يكون الشعب الفلسطيني ممثلا في مؤتمر جنيف بصورة أو بأخرى عن طريق ممثلين له أو عن طريق أشخاص ، في حالة عدم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود .

وقد رأى الرئيس كارتر عشية الانتخابات الاسرائيلية في السابع عشر من مايو ١٩٧٧ ، انه من الممكن البدء في تحريك اجراءات المفاوضات وأبدى

زعماء الدول العربية الثلاث المتاخمة لإسرائيل ، الذين تشاور معهم في شهرى ابريل ومايو ، موافقتهم القامة على المقترحات التى يتضمنها مشروعه . وبالإضافة لذلك فقد وافق كل من الرئيس السادات والملك حسين على التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل ، واكتفى الرئيس حافظ الأسد ، المخطط البارع ، بتقديم « اجابة تتسم بالمرأوغة » ولكنها ليست سلبية ، على حد قول الدوائر المحيطة بالرئيس الأمريكى . وهكذا تكون كل الآمال المرجوة من هذا الجانب قد تحققت .

وبقى الجانب الاسرائيلى ، ولم يياس الرئيس الأمريكى فى كسبهم الى جانب آرائه . واعتبرت واشنطن ان تولى « شيمون بيريز » زعامة المعراخ (جبهة العمل) ، بعد استقالة رابين بمثابة تطور ايجابى . فقد استفاد بيريز ، فى الواقع ، من حكم مسبق لصالحه ، حيث كانت الصورة المعروفة عنه أقل تشويها من صورة سلفه ، فهو رجل عمل لم يتوان ، ازاء الحقائق القاسية ، فى أن يجعل مواقفه مرنة .

وقد بدأ الوضع مشجعا أكثر حينما كانت الغلبة للمعتدلين فى نهاية المؤتمر الثالث عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد — واختيار المكان هنا كان ذا دلالة خاصة فى حد ذاته — فى القاهرة فى الفترة من ١٢ الى ٢٠ مارس ١٩٧٧ . حيث اتخذ أغلبية الممثلين الفلسطينيين قرارات تؤكد رغبتهم فى « اقامة دولة قومية مستقلة على أرض الوطن » والتفاوض بشأن اقامة هذا الكيان فى مؤتمر جنيف . ولقى ياسر عرفات تأييدا حينما دافع عن عصام السرطاوى (✱) الذى قاطعه رفاقه لانه أجرى فى يونيو ١٩٧٦ ، فى باريس تحت اشراف « بير مانديس فرانس » ، مباحثات مع عد من الشخصيات الاسرائيلية التى تؤيد اجراء مصالحه عن طريق المفاوضات ، والذى كان مفوضا بشكل قانونى من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة فتح — وهو ما علمناه فى وقت لاحق — للتفاوض مع محدثيه الاسرائيليين بشأن الصورة التى ستكون عليها العلاقات بين الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية المحتملة ، وذهب الى حد التسليم بأنه ينبغى أن تكون الدولة الفلسطينية المرتقبة منزوعة السلاح وأن يكون لها نوع من الشرطة من أجل حفظ النظام الداخلى . كما اعترف مندوب عرفات من جهة أخرى بشرعية قانون العودة الذى يقضى بحق كل اليهود فى الهجرة الى إسرائيل .

وأبلغ ممثلو المجلس الاسرائيلى للسلام . وهم الجنرال « ماتيتياهو بيلد » « وآرييه الياف » ، السكرتير العام السابق لحزب العمل و « بورى أفيرى »

(✱) اغتيل عصام السرطاوى فى البرتغال فى ١٠ ابريل عام ١٩٨٣ .

النائب السابق ، و « مائير بيل » ، عضو الكنيست - اسحاق رابين رئيس مجلس الوزراء بفحوى مباحثاتهم في باريس ولم يعد هناك اى مجال للشك في أن ياسر عرفات ورفاقه على استعداد ، بشرط أن تكون المعاملة بالمثل ، للاعتراف رسميا بدولة اسرائيل . ولتشجيعهم على الاستمرار في طريق المصالحة تعهدت الدول الاعضاء في الجامعة العربية على حد قول « صبرى جريس » ، أحد أعوان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المقربين - بتخصيص ١٪ من دخلها القومى لمدة خمسة عشر عاما للدولة الفلسطينية الجديدة .

وكانت سوريا ، في ذلك الوقت ، وكذلك كل من مصر والاردن - ودول الخليج الاخرى تؤيد بقوة منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها للسلام . وصرح لنا الامير سعود ، وزير الخارجية السعودى ، في يناير ١٩٧٧ قائلا : « لقد تحرر العرب من عقدهم النفسية تجاه اسرائيل . واختاروا السلام بعزم ، أننا نرغب في وضع نهاية لنزيف الدم ، ونسعى الى تسوية مشكلة كانت دائما سببا - منذ ما يقرب من ثلاثين سنة - فى اشاعة عدم الاستقرار ، والفوضى السياسية والاقتصادية فى المنطقة . وبايجاز نود انهاء ذلك النزاع تماما » .

وبعد تلك المجاهرة التى لم يسبقه فيها مسئول سعودى من قبل ، أضاف الامير سعود : ثمة تطور ملموس فى هذا الصدد تتضح معالمه داخل منظمة التحرير الفلسطينية التى تتطلع هى أيضا الى التسوية . وقد أعلن ضمنا كل من الرئيسين السادات والاسد فضلا عن الملك حسين مرارا عن استعدادهم لتوقيع معاهدة سلام . وهم يتمتعون فى هذا الصدد بمساندة من جانب العالم العربى بأسره .

وكان الرئيس كارتر مقتنعا شخصيا بذلك . وبعد المباحثات التى أجراها فى واشنطن فى ابريل مع كل من الرئيس السادات والملك حسين ، نجح أيضا فى التوصل الى « اتفاق شامل » مع الرئيس الاسد فى الشهر التالى ، اثناء لقاء تم بينهما فى فندق جنيف الدولى . حيث أسهب أعضاء الوفد الأمريكى فى اطراء رئيس الدولة السورى . ففى وجود الاخير وأمام مئات من رجال الصحافة الذين كانوا يستمعون اليه ، أعلن كارتر انه يتوقع من « هذا الزعيم الكبير » « المشورة والمساندة » .

ثم أضاف بأن الرئيس الاسد أمامه دور كبير يؤديه ، بما له من تجربة وبفضل المكانة الكبيرة التى تحتلها بلادته والاهتمام الذى يولييه للشئون الدولية ووعيه وبراعته ... وحسن نواياه وارتباطه بقضية السلام .

وأضاف كارتر بتواضع شديد قائلا : « اننى حريص على التعبير عن شكرى العميق للرئيس الاسد لموافقته على الحضور الى جنيف لمقابلتى » .

وقبل وصول كارتر الى جنيف فى ٩ مايو بفترة وجيزة ، اثار نص مقال ظهر فى نفس اليوم فى مجموعة صحف « هرسست » بالولايات المتحدة اثرا عميقا فى أروقة فندق « انتركونتيننتال » .

فقد ذكر « والش » كاتب المقال والسدى كان ضمن مجموعة الصحفيين المرافقين للرئيس الأمريكى ان عددا من « الدبلوماسيين السوفيت » قد ردوا ان ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، لم يقبل مبدأ السلام النهائى مع اسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة فحسب وانما اقترح ربط الاخرة بالاردن بروابط كونفدرالية . كما تعهد زعيم المقاومة أمام الرئيس بريجنيف ، أثناء احدى زيارته لموسكو ، بحذف البند الذى يدمو الى تدمير الدولة اليهودية من الميثاق الفلسطينى .

وعلى الرغم من ان « والش » لم يكشف عن حقيقة الشخصيات السوفيتية التى ابلغته ذلك ولكن من الأرجح ان الامر كان يتعلق ، « بدوبرنين » السفير السوفيتى فى واشنطن الذى كان والش قد تناول معه الفداء ، وفى نفس هذا اليوم اطلع ، دوبرنين ، « سيروس نانس » وزير الخارجية الأمريكى على مضمون المباحثات التى دارت فى الكرملين بين بريجنيف وعرفات .

وقبل تحرير مقاله حرص « والش » على عرض معلوماته على أحد كبار موظفى البيت الابيض الذى كان عضوا فى حاشية كارتر ، حيث استوثق منه عن صحة المعلومات التى حصل عليها . وبعد ثلاثة أيام أعطى الموظف المذكور « الضوء الاخضر » للصحفى الأمريكى مع التأكيد بأن تلك المعلومات « صادقة ولكنها غير كاملة » .

فقد أوضح فى الواقع ، ان الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذى اقترحه كل من بريجنيف وعرفات ينبغى ان يتم « على نحو متزامن » وهى جزئية حرص « والش » على ذكرها فى مقاله .

وعمت الفرحة المحيطين بالرئيس كارتر . حيث بدأ وقتذاك الطريق المتبقى اجتيازه لعقد مؤتمر السلام قصيرا . وبعد أسبوع ، وقعت المفاجأة . وهى فوز تحالف الليكود بزعامة مناحم بيجين فى الانتخابات التشريعية فى ١٧ مايو ، والذى لم يكن متوقعا ، على حد قول خبراء جهاز المخابرات الأمريكية . وبدلا من الزعيم العمالى « شيمون بيريز » الذى كانت واشنطن تعمل عليه فى بدء عملية السلام ، جاء رجل كانت سمعته « كمتطرف » و « اراهبى » أمرا مؤكدا . الى حد انه لم

يمكن انفساء مروره بالعاصمة الفيدرالية في بداية نفس العام من مقابلة كارتر واضطر وقتذاك الى الاكتفاء بمقابلة « بريجنسكي » مستشار الرئيس .

هذا فضلا عن أن فريق الرئيس الأمريكي كان لا يعرف الرئيس الجديد للحكومة الاسرائيلية معرفة جيدة . وبينما كان المسئولون الأمريكيون منهكين في البحث في الملفات والسجلات قدم السيد بيجين عن نفسه صورة مثيرة للقلق . حيث ظهر على شاشة التلفزيون وهو يرقص وسط المستوطنين « المتوحشين » في مستوطنة كادوم بالضفة الغربية ، وهو يضم الى صدره التوراة ويعلن أنه سوف يضاعف عدد المستوطنات السكانية على « الاراضي المحزرة في يهودا والسامرة » .

وقد أدهش سلوك بيجين المستهجن خبراء وزارة الخارجية الأمريكية أكثر من أقواله ذاتها . حيث كانوا على علم كامل بالبرنامج السياسي الانتخابي « الليكود » والذي يمكن أن نجد به ما يلي : « يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لن تسلم الى أية سلطة أجنبية . ولن تكون هناك بين البحر ونهر الاردن سوى السيادة الاسرائيلية » . وكانت الوثيقة تنص بعد ذلك على أنه من المستبعد تماما السماح باقامة كيان فلسطيني « الذي من شأنه تهديد الوجود الاسرائيلي » . وتضيف بأن « منظمة التحرير الفلسطينية ليست حركة تحرير وطني ، ولكنها منظمة سفاحين وأداة سياسية وسلاح في يد الدول العربية التي تخدم مطامع الامبريالية السوفيتية وستعمل حكومة « الليكود » على القضاء عليها » .

وبدا الامر واضحا . فبعد يومين من فوزه في الانتخابات صرح بيجين بأنه في لقائه القادم مع الرئيس كارتر - الذي تم في ١٩ يوليو - سينقل قصصا عن جهده لاقتناع الرئيس الأمريكي « الذي يحفظ التوراة عن ظهر قلب » ، بمدى صحة وجهة نظره القائلة بأن يهودا والسامرة جزء لا يتجزأ من « وطن الاجداد اليهودي » .

وبالطبع لم تسفر المباحثات بين الرجلين في واشنطن عن أي اتفاق . فعلى الرغم من معتقدات « كارتر » « الصهيونية » لكنه لم يكن بالرجل الصوفي ولا الخيالي . ولم يقتنع بحجج بيجين القائلة بأن الحرب سيوافقون في نهاية الامر وذلك لمصلحتهم « الشخصية » ، على تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ونضم الضفة الغربية الى اسرائيل . وفي الشهر التالي أرسل كارتر الى الشرق الاوسط سفيرين ومن فلنس من اجل التوصل الى اتفاق حول استئناف مؤتمر جنيف . وفشلت الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي في الفترة من ١ الى ١٠ أغسطس في كل من مصر ولبنان وسوريا والاردن والعربية السعودية واسرائيل .

وكانت التسوية التي اقترحها فانس على العسكريين المتحادين منصفة على اطلاقها . ففي مقابل انسحاب اسرائيل الكامل الى حدود يونيو ١٩٦٧ ، تقوم الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع الدولة اليهودية بعد الاعتراف بشرعيتها وكما كان متوقعا ، رفضت حكومة بيجين الجانب الخاص بالاراضي في الصيغة بينما وافقت كل من مصر وسوريا والاردن على المبدأ ولكنها أثارت موضوع قبول منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام واقامة كيان فلسطيني .

وفيما يتعلق بالموضوع الاخير قدم فانس اقتراحين منفصلين يمكن اعتبارهما مكملين لبعضهما : تنظيم استفتاء في الضفة الغربية يتيح لسكانها البالغ عددهم ١٠٠.٠٠٠ نسمة تحديد مستقبلهم ، ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى ارسال ممثليها الى مؤتمر السلام بعد الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي طريقة للاعتراف الضمني بشرعية دولة اسرائيل .

ولم يكن وزير الخارجية الامريكي على خلاف جذري مع منظمة التحرير الفلسطينية حينما اعترضت بان قرار الامم المتحدة غير مقبول لانه لم يشر الى الفلسطينيين الا باعتبارهم « لاجئين » في الوقت الذي تؤكد فيه القرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، حقهم في تقرير مصيرهم وفي أن تكون لهم دولة . ولكنه دافع عن ذلك بانه من المستحيل تعديل قرار ٢٤٢ . وللتحايل على المشكلة ، اقترح فانس ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية القرار كما هو ومع تأكيد التحفظات على مضمونه . وأحدث هذا العرض انقساما بين المقاومة الفلسطينية من جانب والدول العربية من جانب آخر وانتهى الامر برفضه . « ولقد رفضناه لان تلك الخطوة المتخذة من واحد ليست لها قيمة قانونية » ، ذلك ما اوضحه فيما بعد أبو أياد عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح . وعلى أية حال لم تكن تلك الخطوة ستحمل حكومة بيجين على التفاوض مع « السفاحين » .

ومع ذلك لم ييأس الرئيس كارتر وحاول انهاء تلك المشكلة المعقدة بدون الرجوع الى المتحاربين ووضعهم أمام الامر الواقع . وبعد مفاوضات شائكة مضية بين « سيروس فانس » و « اندريه جروميكو » ، وزير الخارجية السوفيتي ، صدر بيان مشترك في أول أكتوبر في كل من واشنطن وموسكو ويعتبر البيان حل وسط بارعا بين الرئيسين المشتركين في رئاسة مؤتمر جنيف . حيث اتفقت الدولتان على أن التسوية ستكون شاملة ونهائية وأنه من الممكن بعد انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ان تتفتح الحدود — التي لم يحددها البيان المشترك بدقة — بضمانات دولية ، سوفيتية وامريكية بصفة خاصة ، اذا ما رغبت الاطراف المتنازعة في ذلك . وان تؤخذ المصالح الشرعية « للفلسطينيين » في عين الاعتبار بعناية ، في وجود « ممثليهم » الذين

ستوجه اليهم الدعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف . ولم يشر البيان السوفيتي الامريكى الى منظمة التحرير الفلسطينية ولا الى القرار ٢٤٢ ، فى محاولة اضافية للمصالحة .

« مبادرة تاريخية » ؟

ورحبت « قيادة » الفدائيين والدول العربية المعنية بالمساعي المشتركة التى تبذلها الدولتان العظميان . أما فى اسرائيل فقد كان الاستنكار العام ، وفى الولايات المتحدة واجه الرئيس كارتر معارضة عامة واسعة النطاق لم يكن يضعها فى الحسبان . فقد وحد أعداء الاتحاد السوفيتى وأنصار اسرائيل جهودهم ، لاسيما فى وسائل الاعلام ، للتنديد بعنف « بالخضوع للامبريالية السوفيتية » و « التخلي » عن الدولة اليهودية . وضاعف زعماء الجالية اليهودية الامريكية من تصريحاتهم الساخطة ومساعيهم . حيث وقع أكثر من مائة وخمسين عضوا فى مجلس النواب على عريضة اعتزموا تقديمها الى الرئيس كارتر الذى تراجع بعد أن وجد نفسه مكبلا . وصرح فى السادس من اكتوبر بما يلى : « اننى اتقبل الانتحار سياسيا عن الحاق الضرر باسرائيل » . وكان قدلقى بالفعل عشية نفس اليوم ، التسوية السوفيتية - الامريكية باتفاق أبرمه مع الجنرال ديان ، وزير الخارجية الاسرائيلى والذى حاز بشكل كامل رضاء اغلبية أعضاء الكنيست . لقد استبعدت « وثيقة العمل » - التى أصبحت تربط واشنطن والقدس - منظمة التحرير الفلسطينية من أية عملية تفاوض مرتقبة وكذلك موضوع اقامة كيان فلسطينى . لقد نصت الوثيقة المذكورة على ان « يمثل العرب وفد موحد يشارك فيه عرب فلسطينيون » ، وبعد جلسة افتتاح المؤتمر يقسم الوفد العربى نفسه الى مجموعات عمل حيث تتفاوض اسرائيل مع كل شريك على حدة ، وفيما يتعلق بالمشكلة الرئيسية المتمثلة فى الضفة الغربية وغزة ، يتم اسنادها الى لجنة خاصة تتكون من اسرائيل والاردن ومصر و « عرب فلسطينيين » . أى أن « وثيقة العمل » بايجاز تتلائم تماما مع الدبلوماسية الاسرائيلية التى كانت تلح دائما على ألا تكون « التسوية شاملة » الا ظاهريا ، كى تتمكن من استغلال التناقضات بين العرب .

وأصاب اليأس الرئيس السادات الذى قطع علاقته بالسوفيت عام ١٩٧٢ اعتقادا منه بأن الامريكيين يملكون فى يدهم « ٩٩٪ من أوراق اللعبة » فى الشرق الاوسط . وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ استجاب باخلاص للسياسة التى أطلق عليها سياسة « الخطوة خطوة » التى انتهجها الشريكان نيكسون وكيسنجر ، والتى كان ثمنها الانفصال عن حليفته سوريا . ثم غير موقفه بعد ذلك من أجل التلائم مع دبلوماسية كارتر ، الذى لم يكن ،

بكل تأكيد ، مسلحا على نحو جيد للتصدي للرفض الاسرائيلي . بيد أنه على أثر « اضطرابات الجوع » التي هددت في شهر يناير ١٩٧٧ نظام حكمه ، قرر الرئيس السادات إنهاء النزاع الذي استنزف مصر على مدى ثلاثين عاما بصورة أو بأخرى .

« ليس في مقدور الولايات المتحدة القيام بكل شيء . وارى أنه من المفيد أن تكون لكم أيضا اتصالات مع اسرائيل . كل شيء من الممكن أن يتغير آنذاك » حينها قدم كارتر تلك التوصية ، ضمن غيرها الى السادات أثناء زيارته لواشنطن في بداية ابريل ١٩٧٧، لم يكن يعلم ان النبتة التي غرسها سوف تثمر بعد عامين في صورة اتفاق بين القاهرة والقدس .

وحينما غادر الرئيس السادات — الذي أغرته فكرة « التسوية التاريخية » التي اقترحها عليه الرئيس كارتر في ابريل ١٩٧٧ — البيت الابيض كان قد قرر اجراء اتصالات مباشرة مع اسرائيل . الا انه كان يتعين عليه انتظار انتخابات الكنيست في الشهر التالي ، قبل أن يبدأ الحوار مع الفريق الحاكم الجديد ، حيث كان متوقعا وفقا لاتجاهات الرأي العام أن يكون الفوز من نصيب حزب العمل . وأثار الانتصار غير المتوقع « لليكود » ، الذي سبق تشكيل حكومة « الصقور » في يونيو برئاسة مناحم بيجين ، قلقا جادا في القاهرة . ولفترة ما بدت الحرب امرا حتميا . ان المرء ليذكر ان بيجين كان قد استقال عام ١٩٧٠ من حكومة جولدا مائير احتجاجا على موافقتها الرسمية على قرار ٢٤٢ ومبدأ « الانسحاب المحدود » لاسرائيل من الاراضي المحتلة .

بيد ان نصائح واشنطن بددت مخاوف السادات حيث ذكروا له انه لا ينبغي الاخذ بالمظاهر : فيسوف ينتهى الامر ببيجين ، وذلك بمساعدة الضغوط الامريكية ، الى قبول الحقائق السائدة ، بل ان وطنيته المتشددة يستجمل منه الرجل الوحيد القادر على حمل الاسرائيليين على قبول تسوية من المؤكد انها لا تحظى بشعبية .

وقدموا له امثلة على ذلك حدثت من قبل : فنيكسون ، على سبيل المثال ، تصالح مع الصين الشيوعية ، وديجول فرض استقلال الجزائر واعتقد القادة العرب المحافظون الذين تأثروا بالامريكيين ، ان الاتفاق سيكون ايسر مع رجل من اليمين مثل زعيم الليكود — الذى يتفق معهم في كراهيته الشديدة للشيوعية وللاتحاد السوفيتى — عنها مع انصار حزب العمل . ومن الغريب ان شاوشيسكو هو الذى تمكن فى النهاية من اقناع السادات باجراء حوار مع بيجين ، الذى استقبله الرئيس الرومانى فى بوخارست فى شهر اغسطس . وعلى الرغم من أن الاجتماع كان عاصفا ،

فى بعض الاحيان ، الا ان الزعيم الشيوعى اكد للرئيس المصرى ان رئيس الوزراء الاسرائيلى رجل « منطقى » وينبغى التفاوض معه .

وبدت الاتصالات المصرية — الاسرائيلية السرية الاولى ، التى جرت فى أوروبا خلال الصيف ، مشجعة . وكان الرئيس السادات قد اختار لتلك المهمة رجلا متحفظا بل غامضا وهو : السيد حسين التهامى ، الذى رقى فى وقت لاحق الى منصب نائب رئيس الوزراء لشئون رئاسة الجمهورية . وأصبح بعد ذلك أحد صانعى الاتفاق المصرى الاسرائيلى . وعلى الرغم من أنه كان أحد « الضباط الاحرار » ، الذين أطاحوا — بقيادة عبد الناصر — بالنظام الملكى فى عام ١٩٥٢ . الا ان عبد الناصر قد طرده بعد ذلك بفترة من أروقة الحكم بسبب التعاطف الواضح الذى كان يبديه التهامى بارتياح تولى السادات الحكم ، الذى يتعاطف معه فى المشاعر . وخرج — على حد قول المقربين منه من عزلة دامت عشرين عاما ، مفعما بمشاعر كراهية تجاه كل ما يمت أو يرمز الى النظام الناصرى السابق مثل : اليسار ، التقدمية ، التحالف مع الاتحاد السوفيتى ، الوحدة العربية ، وبالتالي ، الحركة العربية الفلسطينية . وأصبحت مصر ، ومصر فقط ، هى الشئ الوحيد الذى له الاهمية . ولانه كان يعتبر ، بالطبع ، الولايات المتحدة والعربية السعودية ، حليفين طبيعيين ، فقد أطلع الدولتين على المساومات التى يجريها من وراء الكواليس مع الاسرائيليين .

وعلى أية حال يبدو أن كمال أدهم القريب الصلة بالملك السابق فيصل ورئيس المخابرات السعودى فى ذلك الوقت ، كان موجودا بالمغرب حيث أجرى التهامى اجتماعا حاسما مع ديان فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٧ . وقد أبلغ ديان المبعوث المصرى فى ذلك اليوم بأنه فى حالة قيام الرئيس السادات بأجراء مباحثات مباشرة مع القدس فان إعادة سيناء الى مصر « لن تمثل مشكلة يتحذر حلها » .

واستطرد قائلا ان بقية المشاكل يمكن التفاوض بشأنها . وبعد ذلك بفترة وجيزة اتخذ الرئيس قرار الالتقاء ببيجين . ولم يكن متبقيا سوى تحديد المكان وموعد اللقاء .

واقترح الرئيس كارتر استقبال رجلى الدولة فى واشنطن ، نتيجة لقاء عن طريق « الصدفة » يجمعهما بنيويورك من أجل حضور الجلسة الخريفية التى تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقدم الرئيس السادات — الذى لا تحتاج ميوله الاستعراضية لايضاح — اقتراحا مضادا جديرا بأن يوصف بأنه مثير للدهشة وهو : أن يتوجه رؤساء الدول الخمس الكبرى فضلا عنه هو شخصا الى اسرائيل ولا يغادرونها الا بعد إبرام « سلام شامل » يستند الى « التسوية التاريخية » التى أعدها الرئيس الأمريكى .

وازاء رد الفعل السلبي من جانب كارتر الذى اعتبر المشروع « غير واقعى »
قرر « الرئيس » السفر الى القدس بمفرده .

واستندت حساباته الى اعتبارات تختلف فى طبيعتها : ثقافية بادية ذى
بدء ، تتمثل فى الاسلوب السريع والجندى الذى مازال معمولاً به فى الريف
المصرى ، لانهاء قضية الاخذ بالثأر . وذلك بأن يتوجه زعيم احدى القبيلتين أو
العائلتين المتنازعتين الى الطرف الآخر كى يعرض عليه الصلح عما سلف . أى
أنه من التقاليد السائدة أن يتم تسوية النزاع ، فى الحال ، وان يعرب كل
طرف لخصمه عن رضائه التام ، بل ويصل الامر فى بعض الاحيان الى عقد
زيجات لتوثيق المصالحة الى الابد . ثم سيكولوجية ، حيث كان « الرئيس »
على قناعة تامة بأن وصوله الى القدس ، عاصمة الدولة اليهودية المتنازع عليها ،
وخطابه فى الكنيست ، وزياراته الى يادفاشيم ، النصب التذكارى لضحايا
المحرقة النازية ، والى قبر الجندى المجهول ، ووضع باقة من الزهور عليه ،
سوف يبدد كل الشكوك ويفتح الطريق أمام تسوية شاملة .

وكان « الرئيس » يعلم من قبل أنهم سيعيدون اليه سـيناء ولكنه كان
يرغب فى المزيد : تعهد اسرائيلى باعادة الاراضى المحتلة الاخرى لكل من يعرب
مثله — السوريين والاردنيون وربما الفلسطينيين — عن الرغبة الواضحة فى
ابرام سلام شامل ونهائى مع الدولة الصهيونية أن « تصريح النوايا » هذا وان
كان لمن يؤدى فى الحال الى تسوية شاملة فانه على الاقل سيسمح بابرام معاهدة
ثنائية ، لا تكون موضع تنديد من جانب حلفاء الامس من العرب باعتبارها
« خيانة » .

وأخيرا اعتبارات سياسية ، حيث ستتيح مساندة الراى العام العالمى ،
ولا سيما اليهودى — الأمريكى ، التى ستولدها « مبادرته التاريخية » ،
للولايات المتحدة ممارسة الضغوط الملائمة على اسرائيل اذا ما قاومت هذه
الاخيرة .

وعلى النقيض لم يكن كل المسئولين الامريكيين يشـاركون السادات
تفاؤله . ففى وزارة الخارجية أوضح المتشككون أن ميزان القوى يشير الى أنه
ليس هناك سبب واحد يحمل « بينجين » على التخلي عن أيديولوجيته أو
الانفصال عن ناخبه . كما أعربوا عن قلقهم من استبعاد الاتحاد السوفيتى
من عملية السلام والذى كان كارتر يأمل فى اشراكه فى التسوية كى يضمـن
رسوخها . وكان آخرون مثل « بريجنيسكى » يعتقدون بأن خطوة السادات
ليست سوى « منعطف » فى الطريق الى جنيف وان المهم على أية حال ليس
ارضاء السوفيت العاجزين عن القيام بأى عمل ملموس ، وانما تحقيق الهدف
المأمول .

وسرعان ما اكتشف الأمريكيون والمصريون أن هدف بيجين يتناقض مع أهدافهم . ففي التاسع عشر من نوفمبر ، وفي السيارة التي كانت تقله من تل أبيب الى القدس ، مساء اليوم الذى وصل فيه الى اسرائيل بمصاحبة « الرئيس » ، علم وزير الخارجية المصرى بطرس غالى من ديان نفسه أن اسرائيل تأمل فى « سلام منفصل » بين الدولتين . وحاول الوزير المصرى أن يوضح لديان السبب فى أن تسوية كهذه ستكون ضارة بل وخطيرة ، بالنسبة لكل الاطراف المعنية . ولم تجد تلك الحجج ، فلم يكد يمر ثلاثة أسابيع على ذلك حتى قدم « مائير روزين » ، عضو الوفد الاسرائيلى فى مباحثات القاهرة ، الى السفير المصرى عصمت عبد المجيد ، مشروع معاهدة ثنائية ٠٠٠ وطوال الستة عشر شهرا التى استغرقتها المفاوضات ، لم يتراجع « بيجين » عن هدفه الاساسى وهو : فصل مصر عن العالم العربى — عسكريا — وان أمكن سياسيا أيضا — كى يتسنى لاسرائيل الاحتفاظ « بيهودا والسامرة » . وعلى النقيض من أنصار حزب العمل الذين لا يشـاركونه « اسـطـورته الخاصة بـوطن الاسـلاف » — على حد تعبير ايجال آلون نائب الرئيس السابق — كان ز الـيكـود على استعداد لدفع ثمن السلام المنفصل وهو : اعادة سـيـناء الى السيادة المصرية ، والتى لم يكن « بيجين » يعيرها أهمية عسكرية كبيرة ، وهكذا تخلى ، أثناء قمة كامب ديفيد ، عن قاعدتين جويتين ومستوطنات مدنية ، كـثـمن لتخلى السادات عن طلبه بشأن التسوية الشاملة .

والحقيقة أن رئيس الدولة المصرى وجد نفسه فى موقف حرج للغاية . فبعد أن أحرق مراكبه فى زيارته للقدس لم يكن فى مقدوره العودة الى القاهرة بخفى حنين . وكان عليه اذن الاختيار بين الاستقالة ، التى تعهد بتقديمها فى حالة فشل « مبادرته التاريخية » . أو العودة الى العائلة العربية « والتحالف السوفيتى » ، وقد بدأ له الاحتمالان مرفوضين . ولم يكن « كارتر » أيضا فى موقف يحسد عليه حيث أظهر أكثر من قياس للرأى العام أن شعبيته قسـد انخفضت الى أدنى حد لها ، كما كان لابد أن يؤدى فشل مفاوضات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٨٧ الى اهتزاز صورته . ونتيجة لموقف الكونجرس وجماعات الضغط اليهودية اضطر كارتر الى الحد من « ضغوطه الودية » على بيجين . ومن جهة أخرى فان الاتفاق الاسرائيلى — المصرى كان قد أصبح أكثر الحاحا بسبب نمو الثورة الايرانية حيث كان ينبغى عليه ايجاد محور جديد فى حالة انهيار النظام الملكى فى طهران .

وقد اتفق الفلسطينيون فى الداخل والخارج وهو أمر نادر الحدوث بالاجماع على التنديد ، باتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية — الاسرائيلية الموقعة فى مارس ١٩٧٩ . وأصدر العمـد ورؤساء المجالس البلدية فى الضفة الغربية وغزة وكذلك نقابة المحامين ونقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة

والأعيان ورجال الأعمال والنوادي الثقافية ورجال الكنائس وشيوخ المساجد — أصدروا بيانات تندد بعبارات عنيفة : بغدر كارتر « و » خيانة السادات ، » .

وعلى الرغم من ذلك كانت ردود الفعل التي أثارها «المبادرة التاريخية» للرئيس ، معتدلة في البداية . ولم يلق شعار الاضراب العام ، الذي رفع بمناسبة وصول السادات الى القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، سوى استجابة محدودة في الاراضي المحتلة . وبعد ثلاثة أسابيع توجه مائة من أعيان غزة الى القاهرة لتحية « بطل السلام » . بينما اقترح آخرون في الضفة الغربية أن يحلوا محل منظمة التحرير الفلسطينية في حالة اذا ما أصرت قيادة الفدائيين على رفض الانضمام الى العملية التي بدأت . بل ان منظمة ياسر عرفات ذاتها انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض لمساعي « الرئيس » . وانقسمت اللجنة المركزية لمنظمة فتح لا بشأن مبدأ زيارة القدس ، الذي كان يعد مقبولا في حد ذاته ، وإنما لما قد يترتب على الزيارة من نتائج . وبعد تفكير استغرق أسبوعا كاملا أصدرت المنظمة الرئيسية للمقاومة بيانا محسوبا روديا ، تنتقد فيه المشروع ، ومضى أكثر من شهرين قبل ان يهاجم عرفات علنا الرئيس المصري ، الذي بدأ بمهاجمته . ولم تتوقف الاتصالات بينهما على الرغم من ذلك . وحتى عشية اجتماع قمة كامب ديفيد كانت الاتصالات السرية جارية في أوروبا بين مبعوثي منظمة التحرير الفلسطينية والقاهرة . حيث ظل هناك أمل ، وان كان ضعيفا ، في ان ينتهي الرئيس المصري بارساء قواعد تسوية شاملة تمنح الفلسطينيين وطنا . وقليليون هم ، على أية حال ، أولئك الذين كانوا يعتقدون أن في مقدور السادات ان يسمح لنفسه « بالاستسلام » والانسلاخ على هذا النحو عن بقية العالم العربي .

وكان غضب الفلسطينيين ازاء النتائج التي أسفرت عنها قمة كامب ديفيد متوقعا حتى قبل أن « يعلن مناحم بيجين من فوق منبر الكنيسة في ٢٠ مارس ١٩٧٩ » رفضه التام بخصوص : العودة الى حدود ١٩٦٧ ، واعادة القدس الشرقية ، وقيام دولة فلسطينية . وكان نص الاتفاق المبرم في سبتمبر ١٩٧٨ فضلا عن ملحقاته واضحا بالقدر الكافي في هذا الصدد . اذ انه من الجلي تماما ، كما أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي في وقت لاحق ، ان الحكم الذاتي الذي وعد به لا يتعلق الا « بالسكان » ولبس « بالاراضي » (الضفة الغربية وغزة) . وبعبارة أخرى ، فان اسرائيل تحتفظ لنفسها كما كان الامر في الماضي — ولكن في هذه المرة بموافقة ضمنية من جانب الولايات المتحدة ومصر — بحق استغلال الموارد الطبيعية وبحق مصادرة الاراضي ، وزيادة عدد المستوطنات السكانية ، وغير ذلك مما يدخل

في نطاق « الامر الواقع » الامر الذي يجعل من المستحيل اجراء اية تسوية عن طريق التفاوض للمشكلة الفلسطينية (١) .

والواقع ان القادة الاسرائيليين لا ينتهكون لا حرفية ، ولا روح ، النص الذي تم التوقيع عليه في كامب ديفيد ، حينما يرددون بالحاح بأن الضفة الغربية وغزة هي « أجزاء مؤكدة من وطن الاجداد اليهودي وستظل دائما في أيدينا » . والحقيقة أن بيجين لم يتعهد مطلقا باعادة تلك الاراضي الى أحد أو حتى الانسحاب منها في نهاية الفترة الانتقالية . وعلى النقيض ، تمتد وافق فقط ، بقصد المصالحة ، على أن يشير النص بغموض الى أن « الوضع النهائي » سيتحدد في « مفاوضات مقبلة » . « من أجل تسهيل الاتفاق مع مصر ، وافقنا على ترك مسألة السيادة معلقة » ، ذلك ما أوضحه « بيجين » الى صحيفة « يديعوت أحرونوت » في أول أكتوبر عام ١٩٧٨ حيث أضاف : « ولكنني قلت بوضوح لكارتير اننا سوف نطالب بعد الفترة الانتقالية ، بأن يتم الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على يهودا والسامرة وغزة ٠٠٠ كما قلت أيضا للرئيس كارتير أنه ليست هناك قوة في العالم في مقدورها ارغامنا على التعهد بشيء مخالف » .

حقيقة ، ان الرئيس الامريكي قد أرغمه على التوقيع على تعبير « الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني » وبصفة خاصة في الضفة الغربية . بيد ان رئيس الوزراء الاسرائيلي أصر ، في المقابل ، على أن يوجه اليه كارتير رسالة (يتضمنها ملحق الاتفاقيات) تقر بأن المقصود « بالشعب الفلسطيني » بالنسبة لبيجين هم « عرب فلسطين » وان اسم الضفة الغربية يشير جيدا الى « يهودا والسامرة » . وهكذا تم تحييد العبارات المدانة . . . وفيما يتعلق « بالحقوق الشرعية » فقد أعلن زعيم « الليكود » بصراحة غربية بانها بدون معنى ، طالما ان كل طرف يفسرها بطريقته الخامسة (واشنطن بوست ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦) .

ونتيجة لان المتفاوضين لم يتمكنوا من الاتفاق بشأن جوهر المشكلة ، وبالتالي الى تسميتها ، فقد كانوا يلجأون أحيانا الى استخدام عبارات غامضة أو غير واضحة لاختفاء مدى خلافاتهم . كما هي الحال بالنسبة

(١) المادة ٤٩ و ٦٨ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) تحظر على أية « دولة محتلة نقل أو ترحيل جزء من سكانها المدنيين الى الاراضي المحتلة » . ودافعت الحكومات المتعاقبة في القدس عن ذلك ضد الادانات المتكررة من جانب الامم المتحدة ، بأن اسرائيل ليست « دولة محتلة » وان الضفة الغربية وغزة لا تنطبق عليهما اتفاقية جنيف .

لموضوع الحكم الذاتى الممنوح لسكان الضفة الغربية وغزة ، الذى مازلنا نجهل طبيعته ومداه . ومن الواضح أن مشاركة الفلسطينيين فى المرحلة الاولى من المفاوضات الاسرائيلية المصرية على الرغم من أنها أساسية بالنسبة لمستقبلهم ، لم ينظر اليها على أنها ضرورية . فالمصريون ، وربما الاردنيون أيضا ، كان فى مقدورهم وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد اذا ما رغبوا فى ذلك . فحول الفلسطينيون ضمن وفودهم الخاصة وذلك « باتفاق مشترك » مع الاسرائيليين . وهكذا يتضح انها عملية تصفية ثلاثية قامت بها دول لم تكن دائريا مدافعا متحمسا عن القضية الفلسطينية .

وكذا نعلم — بفضل عدد من التصريحات الرسمية وما تسرب من معلومات — ما هو مضمون الحكم الذاتى الذى كانت اسرائيل تنوى الموافقة عليه ... انه ، كما أوضح بيجين ، « ذو طابع ادارى بحت » . وان المجلس الادارى الذى كان سيتم انتخابه فى اقتراع عام ، لن تكون له أية سلطة سياسية وسيتمتع بامتيازات محدودة فى مختلف المجالات الاخرى ، بصفة خاصة فى المجالات المالية ومجال الأمن . ومن المؤكد ، ان اتفاقية كامب ديفيد تنص على تشكيل « بوليس محلى قوى » وعلى اعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلى فى مواقع ثابتة لم يتم تحديدها . « ولكنها لن تقبع فى ثكناتها (لانها) ستكون مكلفة بمهمة السهر على أمن اسرائيل » ذلك ما ذكره بيجين لجريدة « معارف » عدد اول أكتوبر ١٩٧٨ . كما أوضح ديان « سستعاون تلك القوات مع البوليس المحلى لقمع المظاهرات (هارتس ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨) .

وبناء عليه أيضا لن يكون لادارة الحكم الذاتى الجديدة أهلية قانرب على آلاف الفلسطينيين المحتجزين داخل السجون وان « شين بيت » ستواصل مطاردة واستجواب المناضلين المتهمين بالارهاب . وستظل السلطة العليا ، وفقا على الحكومة العسكرية التى لن يتم الفؤها وانما « سحبها » فقط وفقا لعبارات كامب ديفيد المنتقاة بعناية ، وبمعنى آخر سوف تنقل الى داخل حدود « اسرائيل » . ووفقا للاتفاقيات المبرمة أيضا ، سيتم اجراء الانتخابات فى ظل نظام الاحتلال قبل انسحاب الحكومة العسكرية . وأخيرا يمنح لاسرائيل حق « الفيتو » الضمنى فيما يتعلق بتطبيق عدد من البنود المختلفة ، وبصفة خاصة فيما يختص بعدد واختيار اللاجئين الذين ينبغى اعادتهم الى وطنهم خلال المرحلة الانتقالية .

ويوضح ما أعلنه رئيس الوزراء السابق اسحاق رابين فى مارس ١٩٧٩ ، مدى عمق الخلافات بين اسرائيل ومصر بشأن طبيعة الحكم الذاتى حيث ذكره : « اننى أشك بشدة فى امكانية التوصل الى أى اتفاق » . ولكن ما الذى يمكن أن يحدث لو ان المفاوضات حول الحكم الذاتى

سارت في طريق مسدود ؟ والاجابة هي انه لم يتم الاتفاق على موعد
بحدد لبدء العمل أو لاجراء الانتخابات التي ينبغي أن تسبقه ، كما
طالب السادات ومن ثم فمن الممكن أن يستمر الوضع الراهن الى ما لا نهاية .

وعلى فرض أيضا أنه سيتم التغلب على كافة العقبات وأن العملية
تسير في مجراها الطبيعي فان مرحلة السنوات الخمس الانتقالية لن تبدأ
قبل اقرار الحكم الذاتي . ووفقا لنصوص المعاهدة ، من الممكن أن يمر
عامان قبل بدء المفاوضات حول جوهر المشكلة : « الوضع النهائي »
للاراضي .

ومع ذلك فليس هناك ما يفيد أن المشكلة ستحل ، كما هو منصوص
عليه ، في نهاية مرحلة السنوات الخمس الانتقالية . خاصة وأن
الفلسطينيين يمكن أن يقرروا عدم مقاطعة الانتخابات ، ويختاروا ممثلين
لهم ، معظمهم من المتعاطفين مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولن يتوانى
والمنتخبون ، الذين سيكون اشتراكهم في المفاوضات هذه المرة اجباريا ،
عن المطالبة وقتذاك بالاستقلال . وادراكا منه لهذا الافتراض فكر بيجين
في احتمالين : الاول ، استمرار الطريق المسدود لاجل غير محدد يمتد
الى ما بعد المرحلة الانتقالية ، وهذا لا يسبب له أى قدر من القلق «
نهو يقول « لن يحدث أى شئ سيحصل العرب الفلسطينيون على حكمهم
الذاتي وسنحصل نحن على أمننا . سوف نعيش معا » (صحيفة
التايمز ٢ أكتوبر ١٩٧٧) . والواقع انه وفقا للتفسير الاسرائيلي
لنصوص انتى تمت الموافقة عليها في كامب ديفيد فان « عقبة » السنوات
الخمس لا تتعلق الا بالتوقيع على معاهدة اسرائيلية - أردنية (وهى افتراضية
للعناية اذا ما أخذنا في الاعتبار رفض الملك حسين) .

اما الاحتمال الثانى ، وهو ان يطالب المنتخبون في الاراضى المحتلة
بالاستقلال ، فانه من الممكن أن يؤدي الى موقف شائك فقد صرح بيجين
بأن « اقامة دولة فلسطينية بشكل خطرا مهينا بالنسبة لاسرائيل ، وسيؤدي
الى اراقة دائية لدماء والى حرب شاملة » .

ويستطرد رئيس الوزراء قائلا : « ان اسرائيل متأكدة من المساندة
الكاملة من جانب الولايات المتحدة التى تعارض من جانبها اقامة دولة
فلسطينية (معاريف اول أكتوبر ١٩٧٧) .

ولم يشجع اصرار الحكومة الاسرائيلية والتحليل الذى يقوم عليه
القرار ، المراقبين على التفاؤل . وكان من حقهم أن يتخوفوا من أن تشكل
اتفاقيات كامب ديفيد عقبة اضافية وخطيرة في طريق تسوية متوازنة
للمشكلة الفلسطينية ، بدلا من أن تصبح « حجر الزاوية » لتسوية شاملة .

الم يكن من الافضل الاكتفاء باتفاق مصرى — اسرائيلى بدون اللجوء الى فرض « عملية » على الفلسطينيين ، من الواضح تماما ، انها لن ترضيهم ؟ الواقع ، ان صيغة كهذه لن تكن مناسبة لاي من الشركاء الثلاثة . حيث لم يكن كارتر يرغب فى التسليم بانه تخطى عن السلام الشامل الذى كان يدعو له ، وبيجين كان يسعى الى مهلة تمتد لعدة سنوات وذلك بان « تكفل » كل من الولايات المتحدة ومصر الوضع الراهن فى الضفة الغربية وغزة ، واخيرا السادات الذى كان فى حاجة الى نص يسمح له بالقول بانه لم يتخل عن شركاء الامس .

وباستعادة الاحداث فان « المبادرة التاريخية » للسادات ما كانت لتؤدى سوى الى سلام منفصل يواكبه بصورة او بأخرى « ورقة عنب » فلسطينية . ومن المؤكد ان الرئيس السادات كان يأمل فى المزيد . ألم يصرح فى خطابه فى الكنيسة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ : « أقول لكم بكل امانة : لا يمكن ان نحقق السلام بدون الفلسطينيين وسيكون ذلك خطأ بالغاً له نتائج وخيمة غير متوقعة اذ لم نلتفت الى المشكلة » .

ومن اكثر من اصابتهم خيبة الامل بعد اتفاقيات كامب ديفيد كان الملك حسين . فقد كان اول رئيس دولة عربية يعلن ، فى بداية السبعينيات ، عن رغبته فى ابرام سلام كامل ونهائى مع اسرائيل وكان أيضا اول من التقى — وان كان سرا — بالعديد من قادة الدولة اليهودية من بينهم رئيسة الوزراء السابقة جولدا مائير . وهكذا يمكننا ان نتصور مدى تأثره حينما اكتشف ان اسم بلاده قد ورد خمس عشرة مرة فى اتفاقيات كامب ديفيد : التى تسند اليه دورا أساسيا ، دون أن يفكر أحد فى أن يعرض عليه مسبقا نص الاتفاقيات . ثم ماذا يقدمون له ؟ أن يكون أحد الذين يشرفون على « يهودا » و « السامرا » لحساب بيجين ، دون أن يقدم الاخير أى تعهد من جانبه بإعادة ولو حتى جزء من اراضيه ، كما ذكر لنا احد سفراء المملكة الهاشمية .

ويرى عدد من الزعماء العرب ان كارتر قد أبدى خيانة وضعفا . فقد رعد علنا بتحقيق سلام شامل ولكنه كفل ، بل وشجع ، ابرام تسوية منفصلة . كما كف عن الحديث عن « وطن » فلسطينى كى يكرس الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة .

وفى اكثر من مناسبة ، اضطر الرئيس كارتر الى التراجع علنا أمام رغبة رئيس الوزراء الاسرائيلى ، فبعد أن صرح أكثر من مرة بان الاستعمار اليهودى للاراضى يشكل « عقبة فى طريق السلام » وافق بعد ذلك على تجاهل

الموضوع برمته في الاتفاقيات التي تم إبرامها في كامب ديفيد . وايضا بعد اصراره هو والرئيس السادات على أن تكون هناك علاقات أساسية بين المعاهدة المصرية وترتيبات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة . وبأن يتم ، على سبيل المثال ، تحديد موعد محدد لاجراء الانتخابات ، انتهى به الامر الى بذل المساعي لدى الرئيس السادات كي يتخلى عن ذلك المطلب ، وايضا المطلب الخاص بأولوية تعهدات مصر السابقة تجاه شركائها العرب على اتفاقية السلام مع اسرائيل .

وقد أولت العواصم العربية أهمية بالغة لذلك التنازل الاخير الذي قدمته مصر . اذ ان خروج أقوى دول المواجهة من ساحة المعركة من نتائجه اصابة دول المواجهة العربية مع اسرائيل بالشلل واطلاق يد اسرائيل عند الضرورة في استئناف عمليات عسكرية منتظمة ، تصفها بانها « وقائية » او « تأديبية » أو « دفاعية » أو « انتقامية » .

وهكذا فان غزو الجيش الاسرائيلي للبنان في يونية ١٩٨٢ كان مدرجا على نحو ما في اتفاقية كامب ديفيد .

٧ - شعب « زائد عن الحاجة »

تختلف « الحرب اللبنانية » - التي اندلعت مع غزو جيش الجنرال شارون لتلك البلاد في ٦ يونيو ١٩٨٢ - عن كل الحروب الأخرى التي سبقتها منذ عام ١٩٤٨ ، في الفترة التي استغرقتها (حوالى ثلاثة أشهر) وفي طبيعتها : فهي الحرب الأولى التي تحدث فيها مواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين ، والأولى كذلك التي تشن لا من أجل ضمان « بقاء » الدولة اليهودية وإنما لتحقيق أهداف سياسية وبصفة خاصة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، العقبة الرئيسية في طريق « السلام العبرى » وهي الأولى أيضا التي تدور رحاها على أرض ذات كثافة سكانية عالية ، ويتكبد فيها سكان مدنيون ، لبنانيون وفلسطينيون ، عشرات الآلاف من المضحايا ما بين قتل وجريح ، وتجرى فيها أيضا عمليات تدمير ضخمة جردت مئات الآلاف من الأشخاص من منازلهم . وقد أدت المذبحة الرهيبة ، التي قامت بها في شهر سبتمبر ميليشيات الكتائب في بيروت في المخيمات الفلسطينية صابرا وشاتيلا ، اللذين كانت تحرسهما وحدات الجنرال شارون ، بعد ستة عشر يوما من الرحيل الإجبارى لآخر فدائى فلسطينى - أدت هذه المذبحة الى عملية خروج ضخمة للفلسطينيين . حيث كان يسعى الذين دبروها وأولئك الذين نفذوها الى طرد الفلسطينيين خارج الحدود اللبنانية .

وأظهر تحقيق صحفى أجريناه ، بعد عدة أيام من المذبحة في الاراضى التي تحتلها إسرائيل وفي الدول العربية المتاخمة أبعاد المأساة التى عاشها الفلسطينيون .

وفي معسكر « ست زينب » الواقع على مشارف دمشق كانت ريح باردة تعصف بالمخيم الذى توجهنا لزيارته مساء ذلك اليوم ، وكانت الممرات المستقيمة تفصل بين الخيام المقامه بالمئات على مسافات متساوية فوق أرض مستوية متربة وشبه مهجورة . وقبل أن يخيم الليل مباشرة كانت أشباح بشرية تسرع الخطى ثم تدلف وهى محنية الظهور داخل احدى تلك الخيام المعدة للإقامة المؤقتة . وعبر الفتحات الامامية للخيام لحنا على ضوء خافت لمصباح زيتى مجموعات بشرية ، رجالا ونساء وأطفالا ، يجلسون القرفصاء ملتصقين ببعضهم البعض كما لو كانوا يحاولون سد الطريق أمام الريح التى تحمل البرد والرمال .

« وست زينب » يعد أحدث المخيمات المخصصة لاستقبال الفلسطينيين الذين ليس لهم مأوى . ويضم المخيم ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف

لاجئ الذين عبروا الحدود اللبنانية كي يقتحموا أبواب سوريا . فهناك من هرب من جحيم بيروت حينما انهالت عشرات الآلاف من القذائف « البلدوزرات » التي جاءت بعد قاذفات القنابل ، لتسوى المخيمات بالارض التي كانوا يتكدسون فيها في جنوب لبنان .

ومخيم « ست زينب » يضم لاجئين من بينهم العديد من العائلات التي أصبح كل أعضائها الذكور الذين يتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والستين عاما — في عداد المفقودين ، بعد الحملات التي كان يقوم بها الجيش الاسرائيلي ، مثل تلك المرأة الشابة ، التي كان يحيط بها أطفالها الستة الصغار وهي تبكي وتتوسل اليها لكي تبحث لها عن زوجها الذي أقسمت « بأنه لم يمارس السياسة في حياته » .

واذ لم يكن معتقلا داخل معسكر الانصار في جنوب لبنان ، حيث يحتجز المحتلون الاسرائيليون عشرات الآلاف من « المشتبه فيهم » فهل يكون قد نقل سرا الى احدى مراكز الاستجواب في اسرائيل ؟ هل مازال على قيد الحياة ؟ ... ولم يتمكن الصليب الاحمر ، على الرغم من المساعي التي بذلها ، من تقديم اجابة شافية لها .

« لقد تشككت فيها يمكن أن يحدث وكان عندي حق ، حينما غادرت مخيم الرشيدية قبل وصول الجيش الاسرائيلي » هذا ما قاله لنا أبو عمر ، وهو رجل مسن في السبعين من عمره ، الذي أشار بيده ، بارتياح واضح ، الى زوجته وأولاده وصغاره السبعة عشر ، الذين « أنقذهم من الإبادة » وأوضح ان التجربة هي التي جعلته نافذة البصرة .

وعاد بالذاكرة الى الخروج الفلسطيني الاول عام ١٩٤٨ الذي جاء على اثر المذابح التي قام بها الصهاينة في فلسطين وأشهرها في الخارج مذبحه دير ياسين .

وها هو أبو عمر وعائلته يفقدون للمرة الثانية كل شيء : وظائف ، مساكن ، أثاث ، أمتعة شخصية ، اقتنوها بصعوبة على مدى أربعة وثلاثين عاما في المنفى ببلدان . وأصبح أفراد العائلة التسعة عشر يقتسمون خيمتين ، وسبع حاشيات وثمانية أغطية للحماية من برد الشتاء الذي يبدو انه سيكون قاسيا هذا العام . وحينما وجهنا اليه السؤال التالي : هل تعد الحياة محتملة حينما يكون المرء محروما من الكهرباء والمياه النقية ودورات المياه ، وحينما يحصل يوما بيوم على الجراية الضئيلة التي توزعها ، على نحو غير منتظم ، الهيئات الاجتماعية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟ أجاب الشيخ الطاعن في السن بحزن وأسى « لا ، بالطبع ، ولكن لابد أن نبقى » .

البقاء : انها الكلمة الاساسية في قاموس شعب تتقاذفه الدول فيما بينها تبعاً للنزاعات المسلحة والمذابح والاضطهاد . وتسجل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين مليونين من اللاجئين تساعدتهم تلك الوكالة التابعة للأمم المتحدة وموزعين على ستين مخيماً في كل من لبنان وسوريا والاردن والاراضى التى تحتلها اسرائيل . ويعد مخيم « اليرموك » فى دمشق مخيماً نموذجياً باعتباره يمثل « عالماً صغيراً » للمجتمع الفلسطينى فى المنفى ، ويقيم فيه مائة ألف شخص جاءوا على موجات متتالية بسبب عجزهم عن العودة الى وطنهم الاصلى : لاجئو عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ الذين فروا من ويلات الحرب أو وحشية الاحتلال الاسرائيلى ، فضلاً عن الناجين من المذابح التى وقعت فى الاردن (١٩٧٠ - ١٩٧١) أو لبنان (١٩٧٥ - ١٩٧٦) وضحايا عمليات الترحيل المتعددة التى قامت بها مختلف الحكومات العربية التى كانت تلجأ ، عبر السنين ، الى التخلص من أعداد من الفلسطينيين غير المرغوب فيهم . وعديد من العائلات الفلسطينية تعرضت لثلاث أو أربع عمليات « هجرة » .

ووفقاً لراى شائع بين الفلسطينيين ، فان الغزو الاسرائيلى للبنان كان حتمى الحدوث . فقد كان مدرجاً ضمن استراتيجية بدأ العمل بها منذ بداية السبعينيات هدفها النهائى هو « تسوية نهائية » للمشكلة الفلسطينية ولهذا فقد اقتضى الامر « تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها ، وتدمير مخيمات اللاجئين وتشتيت سكانها ، وذلك لارغام معظم الأربعمائة ألف فلسطينى الموجودين فى لبنان على الانسحاب الى سوريا ، والافضل الى الاردن التى من المقرر أن تصبح « وطنهم النهائى » .

ان « المؤامرة » على حد قول نايف حواتمة ، لها أبعاد دولية أوسع بكثير . فقد صرح لنا زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأنه « اتضح أن العدوان على لبنان هو مشروع جماعى يضم الى جانب الشركاء الاصليين كلا من الولايات المتحدة والدول العربية المحافظة التى كلفت ، بصورة أو بأخرى ، فريق بيجين - شارون » باصلاح الوضع فى لبنان « على حد قولهم » .

ووفقاً لوجهة النظر هذه - التى يؤيدها عدد آخر من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية - فان « الشركاء » كانوا يدافعون عن مصالح متباينة وان كانت متقاربة . فواشنطن تود ردع منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبنانى وسوريا كى « توطد هيمنتها على المنطقة » والقدس تسعى الى ازالة العقبات التى تحول بينها وبين مواصلة عملية الاستيطان الممتدة داخل الاراضى المحتلة .

فضلا عن نشر « السلام المعبري » في كل من لبنان والاردن واخيرا سوريا بعد ان تصبح مهزومة ومعزولة . كانت بعض النظم العربية تعمل على انتصار كامل لجيش الجنرال شارون على أمل تحقيق أهداف تتفق أو تختلط بأهداف كل من اسرائيل والولايات المتحدة وهي :

— تدمير « مركز الارهاب » ، الذي أصبحت بيروت تمثله ، في نظرهم ، حيث تتيح الصحافة الحرة نسبيا منابر عديدة للمعارضين القادمين من كافة دول المنطقة .

— اقامة نظام يميني في لبنان يتيح تحويلها الى مركز للنشاط المالي الدولي .

— الحاق الهزيمة بسوريا بالتهمة بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي .

— اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية بالقدر الكافي وذلك لاختصاصها كلية سلطة الحكومات العربية « المعتدلة » ، والانفصال ، اذا اقتضى الامر ، عن جناحها اليساري .

وأخيرا وفي مرحلة أخرى حمل الفلسطينيون على التخلي عن مطلبهم بشأن دولة مستقلة « التي ستصبح بالضرورة دولة ديمقراطية ومتشعبة » ، والموافقة على الانضمام الى المملكة الهاشمية .

هكذا يشرح قادة منظمة التحرير الفلسطينية « الصمت المريب » الذي التزمت به معظم الحكومات العربية خلال المعارك اللبنانية : الاجراءات التعسفية التي اتخذتها للحيلولة دون أي تعبير عن التضامن مع الفلسطينيين ، الانحياز الذي أبدته تجاه الولايات المتحدة ، على الرغم من عدم اخفاء واشنطن لسانيتها للعملية الاسرائيلية ، باستثناء بعض التجاوزات غير الضرورية من جانب اسرائيل ، رفضها لعقد مؤتمر قمة أو القيام بأي تحرك منظم يتم قبل هزيمة الفدائيين واجلائهم من بيروت .

« لم نجد أنفسنا أبدا في مثل هذا الوضع المساوي ، اليائس ، على مدى تاريخنا كله » ذلك ما قاله لنا أحد أساتذة الاجتماع في عمان « انها المرة الاولى التي يتواطأ فيها مع أعدائنا أولئك الذين يدعون انهم أشقاء لنا ويقفون مكتوفي الايدي حينما يقوم هؤلاء بذبحنا ، ويرفضون استقبال من يحاول منا الفرار ... ويبدو انهم قد تبناوا صيغة بشير الجميل الذي أعلن يوما ما ، لتبرير المشروع الكتائبي ، أنه يوجد في الشرق الاوسط شعب زائد عن الحاجة . بيد أننا نود البقاء . ومن أجل ذلك يتعين علينا اقامة دولة مستقلة على أية قطعة أرض صغيرة من فلسطين » .

رغبة في المقاومة ولكنها مزوجة بالمرارة كما يعرب عنها أحد أصحاب الحوانيت في بيت لحم ، بالضفة الغربية ، الذي يتسائل مثل معظم الفلسطينيين « بالداخل » — حول مستقبل أسرته وهويتها : « ولد أبى في فلسطين في ظل الاحتلال التركى ، وكان مواطنا في الامبراطورية العثمانية ، ثم أصبحت أنا بعد ذلك أحد الرعايا البريطانيين حينما وقعت بلادى ، تحت الانتداب البريطانى في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، ثم استمتع ابنى بالجنسية الاردنية حينما ضمت المملكة الهاشمية الضفة الغربية اليها في عام ١٩٥٠ ، أما حفيدى الذى ولد على نفس تلك الارض ، بعد ان غزاها الاسرائيليون في عام ١٩٦٧ ، فليس له أية هوية معترف بها ، حيث يعتبره « بيجين » على أحسن تقدير مجرد « عربى في اسرائيل الكبرى » ، غريب بدون جنسية محددة أو على أسوأ تقدير ، حيوان (١) يسير على قدمين ، مقدر له الزوال بصورة أو بأخرى .

عمليات الإبادة والمضايقات المهينة والازعاج اليومى والقمع البوليسى والعقاب الجماعى الذى يعانى منه فلسطينو الاراضى المحتلة طوال خمسة عشر عاما كان من الممكن أن تكون ، على حد قولهم ، محتملة اذا لزم الامر ، لو لم يكن الاسرائيليون الاوصياء عليهم يصرون في نفس الوقت على انتزاعهم من آخر قطعة من الارض التى كانت وطننا منذ عهد قريب .

ويؤكد ابراهيم مطر أحد رجال الاقتصاد بقوله : « ان الاحتلال الاسرائيلى يعد أكثر أنواع الاستعمار التى عرفناها في تاريخنا اضرارا لنا . فالعثمانيون والانجليز والاردنيون قد اضطهدونا أيضا ، وفي معظم الاحيان بعنف دموى ، ولكنهم لم يحاولوا أبدا حرماننا من الاراضى التى نعيش عليها منذ زمن سحيق » .

الواقع أن عملية الاستيطان اليهودى للاراضى المحتلة التى شرع فيها حزب العمل ، ثم اتسع نطاقها مع تولى « الليكود » السلطة في عام ١٩٧٧ ، اتخذت ابعادا مثيرة للقلق بالنسبة للسكان الاصليين . حيث يكفى بالنسبة لهم الاطلاع على « خريطة الاستيطان في اسرائيل الكبرى » التى نشرتها المنظمة الصهيونية والتى تظهر عليها البقع المتعددة الالوان التى تشير الى المستوطنات القائمة بالفعل وتلك التى لا تزال تحت البناء وتلك المزمع اقامتها في الثمانينات ، كى يعلموا ان حوالى نصف الضفة الغربية تقريبا وأخصب اراضيها قد تمت مصادرتها تحت أسماء مختلفة لضمها الى « الارث اليهودى » .

(١) وصف بيجين المناضلين الفلسطينيين في احدى خطبه التى القاها أمام الكنيست في العاشر من يونيو ١٩٨٢ بانهم « حيوانات تسير على قدمين » .

وقد شاهد السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية ، انتى ضميتها
اسرائيل اليها رسميا ، مجموعات سكنية ترتفع حولهم والتي خصصت شققها
الى ٤٠٠٠٠ لاسكان ٧٠٠٠٠ اسرائيلي وهم في غابيتهم من المهاجرين
الجدد . فضلا عن مجموعة سكنية اخرى تتألف من ١٠٠٠٠ وحدة
لا تزال تحت البناء وستؤدى بعد اكتمالها الى « احتجاز » السكان
الاصليين داخل « القدس الكبرى » ، والنتى من المقرر أن تمتد — وفقا
لمشروع معد لذلك — جنوبا وشرقا بحيث تضم بيت لحم والرملة . والضواحي
التي تبعد فقط خمسة عشر كيلو مترا من أريحا . والمساحة التي ستعطى
لمدينة القدس « العاصمة » أصبحت مغلقة بالفعل بالنسبة للسكان
الاصليين . الذين لم يعد يسمح لهم باقامة او توسيع املاكهم العقارية في
ذلك الجزء من الضفة الغربية .

والوضع في المدينة المقدسة ليس استثناء اذ ان معظم المجتمعات
السكانية الكبرى في الضفة الغربية قد تم بالفعل « احاطتها » بالمستوطنات
اليهودية وعزلها عن بعضها . وصرح لنا مارون بن فنست وهو أحد
المحامين من الرملة ومساعد عمدة القدس السابق عن حزب العمل بقوله :
« قريبا سنعانى من الشعور القاسى باننا نعيش داخل اراضى مخصصة
لايواء الاهالى المحليين او على أسوأ الفروض داخل معتقلات » .

واستطرد مؤكدا بنفس القسوة والمرارة أن مشروع بيجين — الذى
يصفه بالجنون العبقرى سيؤدى على المدى القصير الى خلق « جيتو »
عربى « تحاصره » المدن — السكنية والمستوطنات الزراعية والمعسكرات
الحربية اليهودية .

وصرح وزير المواصلات موردخاى ، أثناء قيامه بافتتاح
احدى المستوطنات الجديدة بضواحي نابلس في ١١ اكتوبر ١٩٨٢ ، أمام
المستوطنين الجدد بقوله : « لا تقلقوا بشأن الكثافة السكانية العربية في
تلك المنطقة . فحينما ولدت في بتاح تيكفا (في اسرائيل) . كانت تحيط بنا
ايضا قرى عربية . ثم اختفت كلها بعد ذلك » .

ويقره في ذلك ولكن بثيرة غاضبة بسام الشكعة الذى عزل من منصبه
كعمدة لنابلس ، حيث يقول متعجبا : « أجل ، هذا حقيقى ، وقد تم بنفس
الاساليب المتبعة اليوم في الضفة الغربية ، حيث نجح الذين جاءوا قبل
بيجين في الفترة ما بين ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ في ازالة حوالى اربعمائة تجر
سكانى عربى كانت تقع داخل حدود دولة اسرائيل من الخريطة » .

ويشير العمدة السابق الى تجربته الشخصية في هذا الصدد قبل اقالته
من جانب سلطات الاحتلال ، حينما يؤكد أن الاقتصاد في طريقه الى الاختناق

ففى دائرته ، كما هى الحال فى بقية الاراضى ، تحصل المستوطنات الاسرائيلية بدون صعوبة ، على تصريح يتيح لها مزيد من الاستئثار بالموارد الضئيلة للمياه من أجل اغراض زراعية . بينما يحرم منها الاهالى من الفلاحين وذلك بعدم الاستجابة لطلباتهم للقيام بعمليات تنقيب جديدة فى الوقت الذى يضغ فيه جيرانهم من اليهود الجدد فى المعام حوالى ١٧ مليون متر مكعب من المياه، مما يؤدى الى استنزاف الآبار « العربية » . وقد اضطر عدد من المستثمرين الفلسطينيين الى اشهار افلاسهم وأصبح القطاع الزراعى الذى بدأ يتدهور بشكل خطير يستخدم عددا اقل من العمال بالقياس لما كان يستخدمه فى بداية عهد الاحتلال .

وهو ما ينطبق أيضا على الصناعة التى يشل حركتها عديد من القيود . حيث تحظر السلطات العسكرية فى أغلب الحالات استيراد مولدات كهربائية بهدف ارغام المشروعات الصناعية على الانضمام الى شبكة الكهرباء الاسرائيلية . وترفض البنوك الاسرائيلية وهى المصرح لها فقط بالعمل فى الضفة الغربية وغزة ، فى أغلب الاحيان منح قروض أو تسهيلات فى الدفع للمروعات العربية التى تواجه — على أية حال — صعوبات خطيرة ، بسبب عدم قدرتها على منافسة الصناعات الاسرائيلية التى افرقت الاراضى المحتلة بمنتجاتها (٩٠٪ من وارداتها تأتى من الدولة اليهودية) . ولأنهم يعانون من البطالة فى أرضهم فقد فر أكثر من ثمانين ألف فلسطينى — نصف اليد العاملة الاجيرة ليعملوا بأجور زهيدة فى اسرائيل .

وقد صدر أمر عسكري فى يونيو ١٩٨٢ ، أدى ، على نحو خاص ، الى تدهور الموقف . حيث وضع الامر المذكور قيودا على دخول العملة الصعبة ، التى تأتى أساسا من المساعدات التى يقدمها أثرياء « الشتات » الفلسطينى من ذوى القلوب الرحيمة . وأيضا بصفة خاصة من صندوق المساعدة الاردنية — الفلسطينية الذى انشأه زعماء الدول العربية فى عام ١٩٧٩ لمحاولة سد العجز الناجم عن موقف الادارة العسكرية فقد تم استخدام حوالى سبعين مليون دولار فى عام ١٩٨١ فى تمويل بلديات الاراضى المحتلة (التى انخفضت مواردها تدريجيا الى النصف) وفى مشروعات البنية الاساسية وبناء المساكن وصيانة المستشفيات والمدارس والجامعات .

وتطبيقا للاجراءات المذكورة فانه من المحظور جلب أى مبلغ يتعدى ألف دينار أردنى (حوالى ٢٠ ألف فرنك) الى داخل الاراضى المحتلة بدون تصريح سابق . ومن جهة أخرى فان تلك الاموال التى يتم الحصول عليها ، بعد موافقة رسمية ، غير مصرح لاصحابها بالتصرف فيها الا بموافقة المسؤولين الاسرائيليين .

ولا يدعن السكان « للامر الواقع » كما يتضح من الاضطرابات العسامة والمظاهرات والمصادمات مع قوات الامن التى تكبد فيها السكان فى عام ١٩٨٢ فقط حوالى ثلاثين قتيلا معظمهم من الشباب كما تم التحفظ على مئات الاشخاص ومن وجهة أخرى يقدر عدد المعتقلين الذين صدرت ضدهم أحكام من جانب المحاكم العسكرية أو المحتجزين « اداريا » بدون محاكمة ، بأربعة آلاف شخص .

لم يعد سلاح القمع مجديا . ففى مخيم الدهشة للاجئين على مشارف بيت لحم ، نجد الحوائط تكسوها الملصقات التى تمجد منظمة التحرير الفلسطينية و « انتصارها » فى لبنان ، والسكان الذين يستقبلون الصحفي الذى يمر بأرضهم يتحدثون معه بلا اكتراث عن الاعتقالات التى يتعرضون لها والاستجابات التى تقترن بالتعذيب ، والمنازل التى يتم تدميرها على سبيل الانتقام ، وعمليات التفتيش الليلية الدقيقة ، وأعمال المهدم التى تمارسها قوات الامن ، والمضايقات التى يتعرضون لها ويضطر أحدهم وهو محمد صالح القيام كل شهر بنفس الاجراءات المعقدة من أجل تجديد تصريح اقامة زوجته الاجنبية . وآخر هو مروان الشبيخ ويبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاما ، تم استدعاؤه أربعة أعوام على التوالى عشية امتحان اتمام الدراسة الثانوية ولم يتم الافراج عنه الا بعد الامتحانات ومع ذلك فقد صمم على التقدم للامتحانات فى العام التالى واحمد الحسن ، ويبلغ من العمر ستة وعشرين عاما ، تم القبض عليه أربع عشرة مرة خلال ثمانية أعوام ، وسجن ثلاث سنوات بعد اعترافه بأنه عضو فى منظمة فتح ، وقد صرح بقوله « لم أتحمل لساعات المحرق بالسجائر » هكذا أوضح لنا وهو مضطرب قبل ان يكشف لنا عن آثار الحروق البادية بالنصف الأعلى من جسده .

وقد صرحت لنا إحدى المحاميات الاسرائيليات السيدة فيليسيا لا نجر بأنه « بدلا من أن تنطفىء جذوة القومية الفلسطينية فانها تزداد تأججا جيلا بعد جيل » وذلك قبل ان تؤكد لنا بأن « عددا من عملائها الحاليين هم أبناء أولئك الذين دافعت عنهم منذ عشرة أو خمسة عشر عاما » . « أن النزاع لا يمكن أن يحل الا بالحوار » هذا ما يعتقده ابراهيم بكر المحامى فى عمان وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان الفلسطينى) الذى أضاف : « للأسف ، فان الحكومة الاسرائيلية تدأب على استبعاد كل من ترى أنهم قادرون على اتاحة الفرصة لتسوية تاريخية بين الاسرائيليين والفلسطينيين » .

ان اقالة أو ابعاد الممعد المنتخبين فى الضفة الغربية وغزة وحل كل من الجبهة الوطنية ولجنة الارشاد الوطنى اللتين كانتا تضمان ممثلين عن السكان من مختلف العناصر ، واعتقال أو تحديد اقامة معظمهم ، يدعونا

للتفكير بأن سلطات القدس لا ترغب في اجراء حوار يحملها في النهاية على المتخنى عن مشروع اسرائيل الكبرى .

من المؤكد أن وضع الفلسطينيين في الأردن لا يماثل وضع اشقائهم الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ولكنه أيضا ليس مريحا بل وشاقا في بعض الاحيان من جوانب عديدة .

وقد احييت مذابح لبنان في اذهانهم ذكرى المذابح التي تعرضوا لها في عمان في سبتمبر ١٩٧٠ . ومعظمهم يتمتع بحق المواطنة الاردنية وهو امتياز لم تمنحه الدول العربية الاخرى « للاجئين » الفلسطينيين ولكنهم يشعرون في وطنهم بالتبني بأنهم اغراب ، ويأمل هؤلاء أيضا ، الذين يعاملون كما لو كانوا ارهابيين ، في دولة تؤكد هويتهم .

ويذكر مهندس فلسطيني حاصل على شهادته من إحدى الجامعات البريطانية ، ونجح في الحصول على وظيفة مجزية في إحدى دول الخليج ، شأن عدد كبير من مواطنيه ، أنه يعود الى عمان من أجل زيارة أسرته على فترات متباعدة على قدر الامكان كي يتجنب المضايقات التي يتعرض لها في كل زيارة . وقد صرح لنا بقوله : « في كل مرة أجتاز فيها الحدود ، تقوم المخابرات باستجوابي ، ويمتد ذلك في بعض الاحيان الى عدة ساعات ، كما لو كنت قد ارتكبت جريمة . ويطالبونني بتقديم بيان مفصل عن تحركاتي واسماء وعناوين الاشخاص الذين التقيت بهم والاحاديث التي تبادلناها . فالفلسطيني موضع شبهات أيضا في الاردن كما هي الحال في الاراضي التي تحتلها اسرائيل » ويقر محدثنا بأنه كان منذ خمسة عشر عاما عضوا في إحدى منظمات اليسار المنضمة الى منظمة التحرير الفلسطينية ولكنه يحتج قائلا : « هل يتحتم على أن أدفع ثمن ذلك حتى آخر يوم في حياتي » .

ويقول الدكتور ساري ناصر الذي لم يشارك مطلقا في النضال وتولى منصب رئيس قسم الاجتماع في جامعة عمان : « اننى أعد مواطنا أردنيا ذلك هو ما يقولونه لي على الاقل . وأبنائي الذين يشعرون في أعماقهم بأنهم فلسطينيون ، يتعلمون في المدرسة أنهم ليسوا سوى « عرب أردنيين » . وما من باحث — سواء أنا أو غيري — مسموحا له بالقيام بأي بحث اجتماعي أو اقتصادي أو حتى مجرد دراسة احصائية عن الفلسطينيين في المملكة . والتعداد الرسمي يتجاهلنا . وتعلل السلطات ذلك بأنها لا ترغب في احداث تمييز بين المواطنين الاردنيين والمواطنين من أصل فلسطيني . بيد أننا مختلفون بالفعل ، شئنا أو أبينا ، فثلاثون عاما ليست مدة كافية لادماج شعب له تاريخه وثقافته . فتلك البلاد ليست بلادنا ، ولا حتى النظام الذي تأخذ به الفلسطينيون لهم مفهوم مختلف عن الديمقراطية والحريات لن يتمكنوا من تطبيقها الا حينما يصبحون في وطنهم » .

وهو حديث غريب من غير شك خاصة حينما نأخذ في الاعتبار ان الفلسطينيين الذين يشكلون أغلبية هنا — حوالى ٦٠ ٪ من المجموع الكنى للسكان ، و ٨٠ ٪ من سكان العاصمة — يمثلون الصفوة المثقفة والبورجوازية في المملكة ، كما ان حوالى ٩٠ ٪ من الانشطة الاقتصادية والمالية والتجارية للبلاد بين ايديهم ، وكذلك فان المدرسين ، وأساتذة الجامعة ، والمحامين ، والمهندسين ، والمهندسين المعماريين ، معظمهم أيضا بن أصل فلسطينى .

« وبدلا من أن يفيدنا ذلك فان تفوقنا هذا يثير الحسد والغيرة والبغضاء » وذلك ما صرح به لنا أحد كبار المحامين في عمان . الذى أضاف قائلا : « انه أمر غير منطقي ، وذلك لان أولئك الذين يضيقون بنا يفتلون طواعية أنهم أبعدونا بشكل خاص عن المراكز الرئيسية في الدولة والجيش وسلطات الامن والسلك الدبلوماسى ، كما أننا نشكل أقلية للغاية في الاجهزة التشريعية والتنفيذية للمملكة ، وبإيجاز يساورنا شعور بأننا مواطنون من الدرجة الثانية . ولأننا لم نكن شعبا من الفلاحين والبدو — مثل مواطنينا من أصل أردنى — فقد كان من الطبيعى تماما ان نتجه الى تكريس أنفسنا للأنشطة الاقتصادية والثقافية » .

ويرد أحد الوزراء السابقين ، من أصل أردنى ، على ذلك قائلا ان الفلسطينيين ، الذين يحظون بتقديره ، يثيرون ضيقه « بوطنيتهم المتأججة » و « انكارهم للجميل » ازاء دولة رحبت بهم و « بعقليتهم الغربية للغاية » التى تدفعهم للاعتراض بل والتخريب . وهكذا يعيش الشعبان وقد انغلق كل شعب على نفسه ، و « البورجوازيون » فقط هم الذين يختلطون بعضهم ببعض .

ويستطرد قائلا « الفلسطينيون حساسون للغاية ، الى حد أننا مرغمون فى أحاديثنا على تجنب عدد من الموضوعات السياسية بصفة خاصة ، التى تبدو استفزازية بالنسبة لهم » .

ويقر الفلسطينيون من كل الاتجاهات بأنه على الرغم من كل شيء ينبغى إقامة علاقات وثيقة متميزة بين ضفتى الأردن بعد إقامة دولة أو كيان فلسطينيا مستقلا . اذ ان معظم العائلات ، الموزعة بين الضفتين الغربية والشرقية للأردن نتيجة لعمليات الهجرة الاجبارية ، تأمل فى ازالة كل العقبات فى طريق حرية الانتقال بين الضفتين . والبورجوازية أكثر من أى فئة اجتماعية أخرى ترى مصلحتها فى ممارسة نشاطها على رقعة جغرافية أكثر اتساعا والتى تمثل بالنسبة لها كسبا اضافيا حيث يتيح لها منفذا مباشرا الى أسواق العالم العربى ، كما يدرك الجميع أيضا أن الضفة الغربية وغزة مساحتها صغيرة وغير نامية اقتصاديا بالقدر

الكافي لاستيعاب جزء يستحق الذكر من فلسطينى الشتات الذين فى مقدورهم ، على العكس ، الاقامة بسهولة فى اراضى تضم الغالبية العظمى . ن الشعب الفلسطينى .

شتات متضامن :

كان يمكن الاعتقاد بأن الفلسطينيين المقيمين فى دول الخليج البترولية الثرية لا يشاركون كثيرا اشقاءهم فى الاراضى المحتلة أو الدول العربية المتاخمة فى آمالهم . بيد أن احدى الجولات التى قمنا بها فى بداية صيف ١٩٨٢ قد أسفرت عن نتائج مختلفة ولان هؤلاء ينتمون الى موجات الهجرة المختلفة ، التى تدفقت على المنطقة على التوالى منذ الحرب الاسرائيلية - العربية الاولى عام ١٩٤٨ ، فمزال ارتباطهم بوطنهم الاصلى قويا بشكل مثير للدهشة ولنضرب مثلا بالسيد على الياسر الذى لم ير مسقط رأسه منذ أن فر مع أسرته من يافا عام ١٩٤٨ ، حينما كانت المدفعية اليهودية تقصف المدينة . وأقامت الاسرة - بعد معاناة - بصعوبة فى أحد مخيمات اللاجئين المقدرة ببيروت .

وبدا « الفلسطينى القائه » - كما يحلو له أن يصف نفسه - تجواله منذ سن العشرين فأقام على التوالى فى كل من الولايات المتحدة - بفضل بعثة دراسية - ثم فى لبنان والاردن - والمسعودية وذلك قبل أن يستقر فى عام ١٩٧٣ فى « أبو ظبى » . حيث تحول ذلك المهندس الكهربائى المؤهل من جامعتى فلاديلفيا وبرنستون الى مقاول بناء وسرعان ما كون ثروة . ويزمغ حينما يصل الى سن الرابعة والخمسين أن يتقاعد ... على يخت « يجوب بدون انقطاع البحر المتوسط قرب السواحل الفلسطينية » .

ونتيجة لعددهم وتكوينهم الاجتماعى ونوعيتهم فان الجاليات الفلسطينية المنتشرة على امتداد الشواطىء العربية للخليج تتميز بشيء فريد فى الشتات ففى السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين لا نجد بينهم سوى عدد قليل - وربما لا نجد مطلقا - من العمال ، كما لا نجد أحدا من هؤلاء الفقراء الذين تكتظ بهم مخيمات اللاجئين فى لبنان وسوريا أو الاردن . فالدول المتاخمة لاسرائيل قد أعطت حق اللجوء ، بدون تمييز ، لكل الفلسطينيين ، الذين فروا من أهوال الحرب أو الاحتلال . أما دول الخليج من جانبها فلم تستقبل لاجئين وانما مهاجرين - والمتفرقة هنا ذات دلالة - اختاروا تلك المنطقة لتحسين أوضاعهم .

وقد تمت عملية التأقلم بتوافق حيث كان « الطلب » يتساوى تماما مع « العرض » . ففى بداية الخمسينات حينما حدثت الطفرة فى الانتاج البترولى بحث مشايخ الخليج عن « كوادر » فنية وإدارية قادرة على تشييد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأجهزة الدولة فى اماراتهم وهى فى أعقاب الاستقلال .

وعلى الرغم من تصاريح الإقامة والاجور المرتفعة التى كانت تعرضها تلك الدول بسخاء كان عدد المتقدمين للهجرة من الدول العربية المختلفة قليلا فى ذلك الوقت . وكان الفلسطينيون وحدهم الذين يعانون من الظروف الاقتصادية الصعبة لا سيما فى الضفة الغربية وأيضا فى كل من لبنان وسوريا ، هم الذين كان لديهم الاستعداد للاغتراب . وكانت تتوفر فيهم الصفات المطلوبة : اذ كانوا عربا ومتعلمين وملمين باللغة الانجليزية فى اغلب الاحوال — وهى ورقة رابحة بالنسبة لدول كانت تدور فى فلك بريطانيا .

وأخيرا ، كانت مطالبهم متواضعة . وقد جاءت الموجة الاولى من الهجرة التى كانت تتكون فى معظمها من الرجال فقط ، الذين تركوا أسرهم فى الضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا ، بعد حرب ١٩٤٨ بعامين أو ثلاثة أعوام . أما الموجة الثانية ، وهى الأكثر أهمية ، فقد تدفقت بعد حرب ١٩٦٧ ، وشملت الى جانب اللاجئين الجدد ، عائلات أولئك الذين حصلوا على وظائف مؤقتة فى الخليج بهدف تكوين قدر من المال قبل العودة الى بلادهم ، الضفة الغربية وغزة .

وأخيرا أسفرت الحرب اللبنانية ابتداء من عام ١٩٧٥ عن موجة ثالثة من المهاجرين الذين كانوا يملكون فى يدهم أوراقا رابحة ، ثقافية ومادية ، أتاحت لهم إعادة تكوين حياتهم للمرة الثانية أو الثالثة . فمن كانت لديهم الامكانيات استقلوا الطائرة الى أبو ظبي ودبي أو الى السعودية أو قطر ، وفيما ندر ، الى عمان والبحرين حيث كانت تلك الدول تنظر بعين الريبة الى الفلسطينيين أما الاقل ثراء فقد توجهوا ، عن طريق البر ، الى الكويت حيث لقوا ترحيبا أكبر من أى مكان آخر نتيجة لسعة أفق أسرة الامراء الحاكمة .

وهكذا تضاعف حجم الجالية الفلسطينية فى الكويت ثلاث مرات فى الاعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، فارتفع عددها من ٣٧.٠٠٠ نسمة عام ١٩٦١ الى قرابة ٣٥٠.٠٠٠ فى عام ١٩٨٣ . ودول الخليج العربية فى مجملها تضم أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ فلسطينى ، أى بما يوازي حجم الجالية الفلسطينية فى كل من لبنان وسوريا ، أى ربع فلسطينى الشتات .

ومع ذلك فإن ما يمثله هؤلاء من ثقل يفوق ، على نحو كبير ، أهميتهم العددية اذا ما قيمناهم وفقا للمكانة التى يحتلونها فى تلك البلاد البترولية الناشئة ، حيث لاتزال النخبة فى دور التكوين . وتمتثل لىء ادارات الدولة بالفلسطينيين . وحتى عام ١٩٧٥ — لا تتوفر لدينا منذ ذلك الوقت احصائيات محددة — كان نصف هؤلاء موظفين باتحاد الامارات العربية أو الكويت ، وفى تلك الامارة الاخيرة كان ربعهم يعمل فى القطاع الحكومى وكان من بين كل ثلاثة مدرسين فلسطينى وفقا لتقديرات عام ١٩٨٢ .

والى جانب تواجدهم الكبير فى المدارس وجامعات المنطقة فهم ايضا يمثلون عادة اغلبيّة فى هيئة القضاء ، بصفة خاصة ، فى الامارات العربية حيث يشكلون اغلبيّة ضمن وكلاء النيابة والقضاة ، كما ان عددهم كبير ايضا بين رجال الصحافة والاعلام والاذاعة والتليفزيون وبين الاطباء والمهندسين والمعماريين والكوادر العليا بشركات البترول والمشروعات الخاصة . ووفقا لدراسة احريت عام ١٩٧٥ فان ربع الفلسطينيين المنخرطين فى الحياة العملية فى الكويت كانوا يمارسون مهنا حرة او عملية على أعلى مستوى .

والبورجوازية الكبيرة اكثر وضوحا فى دول الخليج عنها فى الدول العربية الاخرى حيث يشكل ضعف الموارد او التقشف النسبى للنظم «الاشتراكية» او السببان معا ، عقبة أمام ازدهار رأس المال الخاص . وهناك سؤال يتردد هل يوجد فى الخليج مائة أم ثلاثمائة مليونير فلسطينى (تقدر ثروتهم بالدولار) الواقع ان التقديرات متباينة بيد أنه من المؤكد انهم يملكون معظم شركات الالكترونيات وانه يوجد بينهم تجار ومقاولون ورجال بنوك ورجال أعمال على مستوى دولى .

« انهم متواجدون فى كل مكان . . مثل اليهود » ذلك ما يقوله عنهم أهالى البلاد وغيرهم من العرب المغتربين ، دون ان نستطيع ان ننسب من الوهلة الاولى اذا ما كانت تلك الملحوظة تنطوى على سوء نية أم لا . أما المعجبون بهم فانهم يمارسون بدون وعى نوعا من « التمييز العنصرى العكسى » وذلك من خلال الصفات التى ينسبونها للفلسطينيين : فهم فى نظرهم اذكىاء ، يحسنون التصرف ، ذوو كفاءات عالية ومواهب نادرة فى ادارة الأعمال . بينما تدفع أحكام مسبقة آخريين الى وصفهم بأنهم منطوون على أنفسهم ، جشعون ، متآمرون ، متكبرون ، يتسمون بالوقاحة - ومن وجهة نظر التقليديين - فانهم ميالون لانتهاج السلوكيات الغربية .

الواقع انهم ليسوا شياطين ولا ملائكة اذ ان فلسطينيين الشتات قد اكتسبوا فى حقيقة الامر ، صفات الاقليات التى تشعر بعدم الامان ، سواء كان ذلك حقيقة ام وهما . وان يصبحوا لا غنى عنهم فان ذلك ليس سوى وسيلة للدفاع عن أنفسهم، ذلك ما ذكره لنا أحد الصحفيين بالشارقة السيد جهشان تحسب قبل ان يضيف قائلا : « لاننا مشردون ، فاننا نتعق بالدول المضيفة كما لو كانت طوق نجاة ، ونمنحها أفضل ما عندنا » .

« التعليم بالنسبة لنا هو دين ، وفكرة ثابتة » . ذلك ما يرددونه أمام الصحفيين الذين يدهشهم معدل الامية الاكثر ارتفاعا فى العالم العربى . وثمة فكرة ثابتة أخرى ، تظهر بوضوح فى مجال التضامن . فعندناان درباس ، على سبيل المثال ، الذى تعيش عائلته الفقيرة داخل مخيم اللاجئين فى برج البراجنة فى بيروت ، مارس كل صنوف الأعمال منذ مراهقته كى ينفق على تعليم أشقائه

وشقيقاته السبع . وقد أصبح اليوم مهندسا مدنيا ويتولى رئاسة واحدة من كبرى شركات الاعمال العامة فى أبو ظبى .

وعبد المحسن قطان ، احد رجال البزوك الواسع الثراء فى الكويت ، يقوم ، بتمويل مركزين ثقافيين فى جامعتى « بيرزيت » والنجاح بنابلس فى الضفة الغربية ، ويقدم بعثة دراسية لكل فلسطينى « يؤهله مستواه العلمى للقبول فى أكبر جامعات العالم » . ومنذ عام ١٩٨٢ يتلقى سنون شابا ممن توفرت فيهم تلك الشروط المطلوبة ، دراساتهم العليا ، على نفقته الخاصة ، فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا ويوغوسلافيا والهند وبانطبع أيضا فى عدد من الدول العربية . ويقول السيد قطان « ان أبى لم يترك لى سوى الشهادة الجامعية فقط . » والتى حصلت عليها بفضل مساعدته ، وقد قال لى قبل وفاته مباشرة ، ان تلك الشهادة هى أثمن شىء طالما أنه فى مقدورى حملها معى الى المكان الذى ستقودنى اليه ظروف النفس » .

وفى بداية « المنفى » فى عام ١٩٤٨ كان عدد الفلسطينيين الجامعيين يتراوح ما بين ثلاثمائة وأربعمائة . ويعتبر عددهم المقدّر عام ١٩٨٢ بأكثر من ١٣٠.٠٠٠ ، أكبر نسبيا من عدد الجامعيين فى اسرائيل أو بريطانيا ، وبين أربعة وخمسة أضعاف متوسط النسبة فى العالم العربى ككل .

وسواء كانوا موضع اعجاب أم حسد فان فلسطينى الشتات يثيرون ازعاج وقلق العرب لأسباب عديدة . ففى الخليج ، كما هى الحال فى أماكن أخرى تحاول بعض الحكومات العربية الحد من وجودهم ونفوذهم انتظارا « لعودتهم الى بلادهم » .

وعلى الرغم من ذلك فان الفلسطينيين فى الغالب لا يسعهم سوى الثناء على الدولة المضيفة ، فالاعتراف بجميل حسن الضيافة واضح وموضع تقدير من جانب شعب يشعر بعمق بعدم الامان ، الذى تشعر به كل طائفة اختلفت من وطنها . بيد ان ذلك لا يمنع أن فلسطينيين الخليج يتذمرون من أوضاعهم . وبالنظرة المتعمقة نجد ان ما يعانونه من متاعب نفسية تجاه الدول المضيفة يرجع لاشكال « التفرقة » التى يتعرضون لها مثل غيرهم من الاجانب المقيمين فى تلك الدول .

وحق المواطن الذى يعد مصدرا لكاسب وامتيازات ذات قيمة ، لا يمنح الا نادرا ، ولن يستوفون مجموعة من الشروط التعسفية . ففى الكويت على سبيل المثال ، الشخص المرشح للحصول على الجنسية ينبغى عليه أن يثبت أن عائلته كانت تقيم فى البلاد قبل عام ١٩٢٠ وعلى الأقل حتى عام ١٩٥٩ . ان المواطن الذى يطلق عليه « مواطن من الدرجة الأولى » — وفقا للمصطلحات القانونية — لا يمكن أن يكون ، بطبيعة الحال ، مهاجرا فلسطينيا .

واذا استطاع هذا الاخير الحصول على حق المواطنة من «الدرجة لثانية» ، لانه عاش في الكويت على الأقل منذ عام ١٩٤٥ فانه لا يستطيع ممارسة حقوقه المدنية ... الا بعد انقضاء عشرين عاما من تاريخ حصوله على الجنسية. ومنح الجنسية يتوقف ، في الواقع ، على رغبة الأمير ، الذي يضرب عرض الحائط بالمعايير الموصوعة ، حينما يتعلق الامر « بمكافأة خدمات قدمت للدولة » .

ومن ثم فقد حظى بهذا الشرف حوالي أربعمئة فلسطيني من بينهم مائتان وخمسون تقريبا في الكويت ، وبالتحديد سبعة عشر في البحرين — ضمن ٦٠٠٠٠ فلسطيني يقيمون في المنطقة .

مستاجرون مدى الحياة :

انها مسألة كرامة ، وذلك لأن صور « التفرقة » التي تمارس ضد الأجانب — وهم أغلبية في الكويت والأمارات العربية وقطر — متعددة وتتسم في أغلب الأحيان بالقسوة ودائما غير مقبولة . أن عددهم كبير في الوظائف العامة . ومع ذلك فانه يتم استبعادهم من الوظائف ذات الرواتب الكبيرة ، على الرغم من كفاءاتهم . كما لا يستفيد هؤلاء أيضا من القروض التي لا فوائد لها ، ولا بدل السكن الذي يتمتع به الأهالي المحليون ، وليس من حقهم أيضا التملك ولذا فانهم مضطرون الى استئجار منازلهم أو شققهم الى مدى الحياة بأسعار باهظة ، فالإيجارات في كل دول الخليج تعد من أعلى الإيجارات في العالم ، حيث لا تخضع لاية قيود ، باستثناء الكويت حيث ليس من حق الملاك مضاعفة الإيجارات الا كل خمس سنوات فقط .

وجدير بالذكر انهم يعتبرون هنا انه من « الطبيعي » استرجاع ثمن أي عقار في فترة تتراوح ما بين عامين وثلاثة أعوام . وهكذا ، فإن الفلسطينيين الاثرياء في أبو ظبي يستاجرون اراض من المواطنين ويشيّدون عليها بمالهم الخاص عمارات للإيجار تدرربحا ثم « يعيدونها » بعد ثمانية أعوام ، وفقا للقانون ، الى شركائهم الاهالي ، الذين يصبحون آنذاك الملاك المطلقون لها . وما من فلسطيني ، شأن أي أجنبي آخر في البلاد ، يستطيع اقتحام ميدان الاعمال أو امتلاك شركة تجارية أو صناعية أو المضاربة في البورصة دون أن يكون مشاركا لاحد اهالي البلاد الاصليين . وفي معظم الاحوال ينص القانون على أن تكون مشاركة الاخير في المشروع ينسبة الاغلبية ، وهي مشاركة يحظى بها عادة دون مقابل . عن « انها أعلى نسبة ضرائب في العالم » على حد تعبير أحد رجال الصناعة الفلسطينيين الذي أضاف بان شريكه الذي ساهم عام ١٩٦٦ بما يعادل ألف وخمسمائة فرنك أصبح اليوم يملك ثروة تقدر بـ ٤٠٠ مليون فرنك ، دون أن تطاء قدمه المشروع مرة واحدة .

وهي تقاعده بدون استثناء : المواطن الاصلى له الاولوية في الخدمات ، بما فيها التعليم . ففي جامعة الكويت حيث فرضت السلطات منذ عدة سنوات ، عددا رسميا للقبول : ٥٠ ٪ من الطلبة المقبولين ينبغي ان يكون اجباريا من المحليين و ٢٥ ٪ من الاماكن الباقية تخصص لمواطنين من دول الخليج الاخرى وباقي الاماكن « لمخلف العرب » بما فيهم الفلسطينيون . وهكذا لا يمثل هؤلاء (الفلسطينيون) الذين يشكلون ما بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من عدد السكان سوى ١٠ ٪ فقط من طلبة الكويت .

وقد ذكر أحد الاساتذة كى يوضح المعضلة التي تواجه السلطات الكويتية : « كان من الممكن ان تصل نسبة الطلبة الفلسطينيين الى ٨٠ ٪ لو ان قانون القبول بالجامعة لا تحكمه سوى الدرجات التي يحصل عليها الطالب في شهادة البكالوريا » .

والواقع ان العرب المقيمين من مختلف الجنسيات يمكنهم ، اذ لزم الامر ، اللجوء الى حكوماتهم . أما الفلسطينيون فلا يتمتعون بالطبع بمثل هذه الميزة والمدارس التي اقامتها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٧ من أجل تعويض عجز الدولة عن اقامة المدارس تم اغلاقها في عام ١٩٧٥ . ومن هنا جاءت التوضيحات الضخمة المبذولة من اجل دفع نفقات الدراسة في الخارج . ومن هنا ايضا جاء ذلك التضامن الفعال من جانب الفلسطينيين الاكثر ثراء لضمان مستقبل الشباب الفلسطيني .

كل شيء يجرى كما لو كانت بعض حكومات الخليج تود دفع الفلسطينيين لبحث عن ملجأ آخر . وخلال الاعوام السابقة انخفض عددهم تدريجيا في هيئة التدريس ، التي كانوا يشكلون فيها ، على نحو تقليدى ، نسبة كبيرة ، لصالح المصريين ، بصفة خاصة ، الذين تحظى اختياراتهم الايديولوجية باطمئنان مشايخ الخليج . وفي مجال الوظائف العامة ، وبشكل اكثر عمومية ، فان الاسيويين هم الذين يتمتعون بالاولوية . فهم اقل تشددا ومسالين من الناحية السياسية ، أو لعرب من جنسيات مختلفة يمكن ترحيلهم الى اوطانهم في أى وقت تختاره السلطات .

لقد انقضى عهد « الشفقة » فدول الخليج التي فتحت ابوابها على مصراعيها لضحايا الحرب والاحتلال الاسرائيلي ، في وقت كانت تفتقر فيه الى اليد العاملة والكوادر الفنية ، قد بلغت حد التشبع ، بل الركود ، بعد انخفاض أسعار البترول . ولانها تخشى من تدفق الفلسطينيين ، الذين تأثروا بشدة من الحرب الاهلية اللبنانية ، الى شواطئهم الاكثر تسامحا ، فقد منعت معظم حكومات الخليج منذ عام ١٩٧٥ دخول هؤلاء الى اراضيها بدون عقد عمل . وقد ترتب على ذلك القانون ، الذي تم تطبيقه بدقة ، نتائج أكثر ايلاما . حيث لم يعد في

مقدور المغتربين استقبالا افراد أسرهم ولو لزيارة قصيرة ، ينبغي عليهم ان يدبروا بأنفسهم وسائل الذهاب لرؤيتهم في أماكن اقامتهم . فالذين لهم عائلات في اسرائيل أو في الاراضي المحتلة ، حيث من المحذور عليهم ايضا السفر اليها ، مرغمون على تحديد موعد للالتقاء بأسرهم في دولة نالثة ، التي ينبغي ايضا ان تمنح تأشيرة دخول لهؤلاء واولئك . ومن توافق عليهم السلطات الاسرائيلية ينبغي عليهم القيام بالاجراءات الطويلة المعقدة مع عمان - التي تستغرق في الغالب شهرين من الانتظار - وتحمل المعاناة من عمليات التفتيش المألوفة اثناء عبور الجسر الذي يربط بين المملكة الهاشمية والضفة الغربية . « ان زيارة ابنتي التي تواصل دراستها في جامعة رام الله يمثل محنة حقيقية بالنسبة لى » ذلك ما ذكره السيد حافظ تحبوب ، القاضى السابق فى القدس ، الذى يشغل حاليا منصب النائب العام فى امارة الشارقة . الذى اضاف قائلا « غالبا ما يعهد أحد المظللين الاسرائيليين الذى يحمل مدفعا رشاشا - وعادة ما يكون صبيا لا يتعدى العشرين من عمره - الى الصياح فى وجهى آمرا بأن اخلع ملابسى ، كى يتأكد من اننى لا أخفى أى سلاح ، ويقلب حقائبي لافراغها من كل متاعى الخاص ، كى يفتشه قطعة قطعة . وبالنسبة لزوجتى - التي تتعرض لنفس الاهانات - وبالنسبة لى ايضا يمثل كل هذا كابوسا يلازمنا طوال العام حتى يحين الموعد الجديد لاجتياز الجسر الذى يحملنا الى ابنتنا » .

ومنذ أول يناير عام ١٩٨١ ، أصبح فى مقدور أى مغترب فلسطينى ان الحصول على تأشيرة سياحية من أجل والديه فقط ، بشرط أن يثبت ان لديه ايرادا شهريا لا يقل عن ٦٥٠٠ فرنك . . . ومن وجهة نظر الكويت ، فان تلك الاحتياطات ضرورية للحد من الهجرة المستترة التي بلغت فى السنوات الاخيرة معدلات مثيرة للقلق .

والفلسطينيون من جانبهم ، لديهم شعور بعدم الاستقرار . فكل موظف فى القطاع الحكومى أو الخاص يبلغ سن المعاشى مطلوب منه مغادرة البلاد هو وأسرته ، ايا كان عدد سنوات خدمته . ووفقا للقانون أيضا فان تصاريح العمل والاقامة لا تتجزأ .

حقيقة ان القانون يطبق على كل الاجانب . بيد أن النتائج بالنسبة للفلسطينى تعد أكثر خطورة وذلك لانه لا يعرف ، فى أغلب الاحيان ، أين يستطيع قضاء بقية حياته . كما لا يستطيع ، بالطبع ، العودة نهائيا الى موطنه الاصلى ، الذى يقع اما داخل دولة اسرائيل أو فى الاراضي المحتلة . واذا كان بدون جنسية ، فمن المفترض انه لن تكون هناك أية دولة عربية ترغب فى استقباله أو حتى منحه تأشيرة مرور ، خشية أن يستقر بها بشكل دائم . واذا كان حاملا لاي جواز سفر عربى ، فلن يكون أمامه

اختبار آخر سدى العودة الى وطنه بالتبنى الذى لا تطعه به في
العادة سدى وثيقة سمر .

« اننا نشعر في كل مكان باننا اُجانب » هكذا يقول فلسطينيو الخليج .
بما يدافع الاهالى الاصليون من جانبهم بقولهم : « انهم غير قابلين
للتأقلم » ويجيب الفلسطينيون على ذلك « اننا لا نرغب في التأقلم ... لاننا
فلسطينيون وسنظل فلسطينيين » . ولنا أن نتساءل أى القوميتين ،
القومية المتأججة لسدى من لا وطن لهم ، أم القومية الناشئة لدى شعوب
الخليج ، هى التى تشعل لدى الفلسطينيين الرغبة في أن تكون لهم دولة
يصبحون فيها في النهاية ، أسيدا في وطنهم .

وتستخدم كلمة « جيتو » عادة في دول الخليج — حتى في الصحافة —
للاشارة الى الاحياء التى يتجمع فيها معظم الفلسطينين . ومن يتجول
في شارعى « حولى » و « المنقرة » في الكويت ، التى يقطنها حوالى
... ١٥٠٠ نسمة سيدرك على الفور السبب في تلك التسمية . فالسكان
الذين يخرجون من تلك العمارات المهدامة ، وهم من صفار البورجوازيين
الكادحين ، يختلفون في أكثر من جانب عن الاهالى المحليين . فهم يرتدون
« الازياء الاوروبية » وزوجاتهم غير محجبات ويضعن المساحيق ،
ويتحدثون بلهجتهم الاصلية ، بلكنة محلية في الغالب ، واذا ما حظيت
باستضافتهم فسوف تتبين أن أسلوبهم في السخريه اللاذعة وايضا طريقتهم
في اعداد الطعام ذو صيغة فلسطينية مميزة .

ولا يختلف الشباب الذين ولدوا في « المنفى » عن هم أكبر سنا ،
من جيل المهاجرين ، الا في الحماس الوطنى الاكثر توهجا . فهم يتحدثون
عن أرض الاجداد كما لو كانوا قد غادروها بالامس القريب . وتعدلى من
أعناق عدد كبير منهم شارات ، من المعدن أو الذهب ، عليها صورة
« للوطن المحتل » ، ويرتادون نواد قاصرة على الفلسطينيين فقط ويبحثون
عن النصف الآخر « من بين اهلنا » على حشد قولهم . اذ انهم يخشون
« الزواج المختلط » أى من عرب آخرين ، حتى لو كانوا على نفس الدين
فمصطفى بيداس رجل أعمال ناجح ، وهو فلسطينى « متطور » ، لا يقطن
في « جيتو » الكويت وانما في ضاحية سكنية تضم قوما من نفس طبقتهم
الاجتماعية ، من جنسيات مختلفة . سافر كثيرا وتلقى ابناءؤه تعليمهم في سويسرا
وانجلترا والولايات المتحدة . وعلى الرغم من كل هذا يشترط أن تتوفر
أربع صفات أساسية في صهر المستقبل وهى « أن يكون مسلما فلسطينيا
من يافا (مسقط رأسه) وبالتحديد من ضاحية « الصالحية » (حيث
تقيم عائلته) ومن الافضل ، أن يكون أجد ابناء اخوتى » . ومن
الغريب أن بيداس قد نجح بالفعل في تزويج ثلاثة من ابنائه وفقا لتلك
المعايير .

والحياة الاجتماعية المتأصلة في الخلية العائلية ، قوية بشكل خاص ويتضح ذلك من انخفاض معدلات الطلاق (١) . وباستثناء فئة قليلة من البورجوازيين والمتقنين المتأثرين بالتيارات المغربية ، فان الفلسطينيين لا يختلطون كثيرا بالاهالي المحليين . وقد علل لنا أحد مواطني قطر السبب في عدم المصاهرة بين الفلسطينيين والاهالي الى اختلاف العادات علاوة على « حساسية » الفلسطينيين الذين يميلون الى تأويل أية ملحوظة بسيطة توجه الى شخصهم على انها تعبير مستتر عن النفور او الكراهية . » انهم لا يتحملون ، ان نختلف في الرأي مع منظمة التحرير الفلسطينية ، على وجه الخصوص بينما يباحون لانفسهم فيما بينهم ، توجيه النقد العنيف لهذا الجانب أو ذاك من سلوك « المنظمة » الفدائية .

وأى مراقب في وسعه أن يتبين دلالات الارتباط شبه الكامل لشباب « الدياسبورا » الفلسطينى بمنظمة ياسر عرفات . والاسباب معروفة فمنظمة التحرير الفلسطينية هي بمثابة مرآة يرى فيها كل فلسطينى وفلسطينية نفسه وتستند ايدئولوجيتها الوطنية الى مفهوم ، حق تقرير المصير فضلا عن مطلبين آخرين مترتبين عليه ، وهما حق الفلسطينيين في « العودة » وفي اقامة دولة مستقلة في فلسطين . وبخلاف هذا البرنامج فان ياسر عرفات ورفاقه يتركون لمواطنيهم حرية تصور شكل دولتهم المرتقبة والانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيحققونها .

« اننى لا أؤيد سياسة منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بعدد من النقاط ولست متأكدا من أن قادتها سيكونون أفضل من يتحدث باسمنا ، ولكننى أؤيدها بدون قيد أو شرط لانها تجسد وحدتنا الوطنية » ، ذلك ما ذكره، على ياسر ، أحد المقاولين الاثرياء في أبو ظبى ، الذى لم يشارك أبدا في النضال مع أية منظمة فلسطينية حتى حينما كان يعيش مع عائلته في إحدى مخيمات اللاجئين في بيروت « كما لم يشارك أبدا في السياسة بيد أن الشيك » الذى يدفعه شهريا الى منظمة التحرير الفلسطينية يصل الى عشرات الآلاف من الدولارات .

وكل فلسطينى الخليج يشاركون في الاتفاق كل حسب مقدرته : الحد الأدنى المقرر هو ٥٪ من صافى الراتب (٣٥٪ من اجماليه) ، والتي تستقطعها الحكومات وعدد كبير من الشركات من المنبع كضريبة . ويمول الصندوق

(١) يشير الاحصاء الفلسطينى لعام ١٩٨١ الذى نشره المكتب المركزى للاحصائيات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في دمشق ان من بين ٦٦٥٥٦ زوجة في الكويت كانت هناك ١٧٥ حالة طلاق في عام ١٩٧٥ . وأشار أيضا الى أن ظاهرة تعدد الزوجات كادت تختفى تماما لدى الفلسطينيين المسلمين .

الوطني الفلسطيني (على غرار الصندوق الوطني اليهودي قبل اقامة دولة اسرائيل) جانبا كبيرا من أنشطة « الوزارات » المختلفة وتضاف مساعدات الشتات الى الاعانات المالية التي تقدمها الدول العربية من أجل انشاء المدارس ومراكز التأهيل المهني والعيادات لتوفير العلاج الطبي المجاني ، ومكاتب لاستقبال واقامة المهاجرين الجدد الذين لا يملكون شيئا والذين يتم منحهم شهادة حسن سير وسلوك وهي تضاهي شهادة السوابق انى تتيح لهم التوظيف بسهولة أكبر .

ومنظمة التحرير الفلسطينية متواجدة في الحياة اليومية لفلسطيني انشئت فهي تشرف من خلال أعضائها المنتخبين على نحو ديمقراطي على النقابات والتجمعات المهنية والثقافية ، التي تضم عشرات الآلاف من الاعضاء ، بالإضافة الى مئات من النوادي المنتشرة في كافة دول الخليج . واخيرا فان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تنظم انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني — برلمان المقاومة — الذي كان يضم في عام ١٩٨٣ حوالي ثمانين ممثلا « للشتات » الفلسطيني في الخليج من بين ثلاثمائة وخمسين هم مجموع أعضاء المجلس .

ولان منظمة التحرير الفلسطينية تملك جهاز دولة فهي تحظى لذلك بسفارات في كافة دولة الخليج ، حيث يتمتع ممثلها بامتيازات الوضـع الدبلوماسي . فهم يتجولون بسيارات الخدمة الفارهة التي يرفرف عليها العلم الفلسطيني ، ويتم استقبالهم بحفاوة في السفارات الاخرى وتوجه اليهم الدعوة لحضور حفلات الاستقبال التي يقيمها « نظرائهم » في سفارات الغرب او الشرق .

ان الاموال القادمة من الخليج هي التي تمول اساسا نفقات المقاومة الفلسطينية ، وتتيح لها بصفة خاصة الحصول على الاسلحة الباهظة الثمن . وحكومات المنطقة أيضا هي التي تبادر دائما بتأييد المقاومة سياسيا ، على الرغم من أن ذلك قد يكون في بعض الاحيان مخالفا لمفاهيمها الخاصة .

والنفوذ الذي يمارسه الشتات الفلسطيني في الخليج لم يعد خافيا على أحد . « انه ليس بأكثر غرابة من ذلك الذي يمارسه الصهاينة في الولايات المتحدة ، وبشكل أعم في الغرب » هذا ما يرددونه للمراقبين والصحفيين و « العطف » الذي يشعر به المشايخ حكام المنطقة ازاء الفلسطينيين لا يرجع فقط الى عروبتهم وانتمائهم للإسلام وانما استقر في وجدانهم عبر المراحل الاولى من العمر ، بتأثير مدرسيهم الفلسطينيين ثم في وقت لاحق مستشاريهم وكبار الموظفين وكبار رجال الاعمال الذين أصبحوا أصدقاء لهم والذين لا يخفون تعاطفهم مع الفدائيين . وعلى الرغم من ان الجيل الجديد من المثقفين من مواطني الخليج ، ليس بمنأى عن تأثير ايديولوجية القومية العربية التي تنبثها وسائل الاعلام ، التي يتفق الجميع على أنها واقعة بالفعل تحت سيطرة عدد كبير من

الصحفيين الفلسطينيين المؤسسين ، الا انه مازال يقظا بتوخى التدبر
وانحرص .

ولما كانت ممالك وامارات الخليج تمثل نموذجا مصغرا للعالم العربى ،
فانها مثل جهاز رصد الزلازل سريعة التأثير بكل هزة تتعرض لها أية دولة فى
المنطقة . والمشكلة الفلسطينية ، أكثر من أية مشكلة أخرى ، تعد بمثابة سيف
« ديموكليس » ، باعتبارها مولدة للاضطرابات والثورات والحروب التى تهدد
بزعة قواعد الانظمة السياسية الهشة . وليس هناك أدنى شك فى ان
حكومات الخليج تأمل بشدة فى إبرام تسوية سلمية للنزاع فى الشرق الاوسط .
بيد انها على الرغم من تأييدها لمنظمة ياسر عرفات الا انها تتراجع ازاء
اى اجراء من شأنه تهديد رخائها أو استقرارها . وهنا فى الخليج ، أكثر من
اى مكان آخر فان اهتمامات الدولة تعلو على مشاعر الحكام . ومن ثم يعمد
هؤلاء الى اتخاذ الاجراءات الوقائية أو الرادعة لمواجهة « الخطر الفلسطينى »
الكامن ، أكثر مما يبدو فى الواقع .

وتثير تلك الازدواجية فى التصرفات لدى الفلسطينيين موقفا متناقضا
تجاه الدولة المضيفة : يتأرجح بين مشاعر الاعتراف بالجميل لاستضافتها
لهم ومشاعر الارتياح العميقة تجاه « العرب » ويعتبرون « مساندتهم الشفوية »
لهم فى أغلب الاحيان ، مجرد خداع . وفى وقت الازمات مثل تلك التى نجمت عن
غزو لبنان ، تحول استياء الفلسطينيين الى سخط ازاء « سلبية » الحكومات
العربية ، التى ترفض فرض عقوبات اقتصادية انتقامية ضد « المتواطئين مع
اسرائيل » وعلى رأسهم الولايات المتحدة . ويرددون كل الاحقاد الدفينـة
و « الخيانات » ، التى جعلت كافة الدول العربية فى موضع الاتهام بدءا
« بالتخلى » عن الثوار الفلسطينيين اثناء كفاحهم ضد المحتل البريطانى فى
الثلاثينات حتى اتفاقية السلام المصرية — الاسرائيلية المنفصلة . « اننا يهود
العرب » ذلك ما يهمس به باستياء عدد من الفلسطينيين .

وهكذا نرى ان المناخ السياسى بين فلسطينى الخليج قد تغير ونتيجة
لان معظمهم كانوا متطرفين فى الماضى فاننا نجدهم يعارضون سرا ، ولكن بصلافة
المشروع الذى صاغته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ والخاص
بقبول قيام دولة فى الضفة الغربية وغزة . على الرغم من أن أولئك الذين
يتزعمون المعارضة مقتنعون فى قرارة أنفسهم ، لاسيما ، بعد الحرب اللبنانية ،
بان « دولة صغيرة » حتى لو كانت « ضعيفة » أفضل من منفى لا نهاية له .

واذا ما دفعنا بالمقارنة الى أبعد مما يفعلون عادة ، ففى مقدورنا ان
نؤكد ان فلسطينى الشتات ليسوا أقل « صهيونية » من اليهود المذنبين
لم يكفوا طوال قرون عن التردد ضمن شعائر الصلاة عبارة : « العلام
القادم فى القدس » .

٨ — « منظمة التحرير الفلسطينية في أزمة »

حينما غادر ياسر عرفات طرابلس في العشرين من ديسمبر عام ١٩٨٣ ، وبرفقته أربعة آلاف فدائي كانوا متمركزين في لبنان ، أدرك ان ردئيله الاجبارى من بلاد الارز — الثانى خلال ستة عشر شهرا يشير الى نهاية مرحلة . وأخذ يتأمل ، وهو منفرد بنفسه على سطح السفينة متكئا على سياجها ، شواطئ البلاد التى كانت بالنسبة له على مدى عشر سنوات وطنا وحصنا وقلعة .

هل هى ، نهاية المقاومة الفلسطينية بعد ثلاثين عاما من الممارك السياسية والعسكرية المريعة ؟ الواقع ان كل شئ فى هذا اليوم ، كان يساعد على اثارة احزان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية : بعثرة عشرين الف فدائى بين ثمانى دول عربية ، تناثر قادة منظمة التحرير الفلسطينية فى كل من دمشق وتونس والجزائر وعمان والكويت وعدن ، سلبية النظم العربية ولا مبالاة السراى العام العالمى ازاء معاناة شعب يبحث عن وطن وهوية ، عدم وجود أية امكانية للتوصل الى تسوية تتم عن طريق التفاوض للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى .

وفشل استراتيجىة يعد ، من زاوية ما ، امر غير منطقى ، اذ انه قد فعل كل ما فى وسعه — ذلك ما يعتقده على الاقل — لاتاحة الفرصة لتسوية النزاع . اذ انه اثناء حصار بيروت ، وفى الوقت الذى كانت فيه القنابل تتساقط على العاصمة اللبنانية ، ضاعف عرفات من المبادرات الرامية للمصانحة . كما أبدى ، فى يوليو ١٩٨٢ أيضا ترحيبه بالبيان المشترك الذى أعلنته الشخصيات الصهيونية الثلاث — ناحوم جولدمان ، فيليب كلوتزنيك ، بيير مانديزفرانس — وأيضا مشروع القرار الفرنسى — المصرى المقدم الى مجلس الامن ، والنصان المذكوران يدعوان كلا من الاسرائيليين والفلسطينيين الى الاعتراف المتبادل . وكما فعل ، الرئيس السادات ، اثناء حرب كيبور ، دعا عرفات علنا الى عقد مؤتمر للسلام . وفى بداية سبتمبر ، كشف عن « الجوانب الايجابية » فى مشروع ريجان — على الرغم من ابتعاد المشروع عن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية — وذلك قبل أن يوافق فى مؤتمر قمة فاس على مشروع التسوية الذى أعده رؤساء الدوال العربية ، والذى يدعو ضمنا الى الاعتراف بدولة اسرائيل . وفى هذا الصدد نددت فى وقت لاحق خمس منظمات فلسطينية أعضاء فى منظمة التحرير الفلسطينية بمساعى عرفات « الانهزامية » .

وحينما استقبلنا عرفات في دمشق في ١٩ سبتمبر في أعقاب مذاحم صابرا وشاتيلا تجنب ببراعة أى حديث من الممكن أن يفسد الموقف ، وعلى النقيض حاول اظهار ان التسوية السلمية مازالت أمرا ممكنا . وبما بتبرئة الاسرائيليين من المذبحة التى نسبها الى رجال الكوماندوز التابعين للجنرال شارون والى الكتائبين اللبنانيين . حيث قال متعجبا « بيجين وشارون ليسا يهوديين .. والجرائم التى ارتكباها لا تتفق مع الاخلاق ولا التقاليد اليهودية » .

واستطرد قائلا : « اليهود الحقيقيون هم من يرغبون الاشتراك في مشروع ابادة الشعب الفلسطينى ، انهم انكولونيل « ايلى جيفع » (الذى استقال من الجيش احتجاجا على غزو لبنان) وناحوم جولدمان ، وبير ماندبس فرانس ، وفيليب كلوتزنيك ، وأيضا ، وبصفة خاصة ، عشرات الآلاف من الاسرائيليين الذين أعربوا عن استيائهم في شوارع تل ابيب أثناء الحرب . لكل هؤلاء ، ولكل محبى السلام وجميع الديمقراطيين الاسرائيليين واليهود ، أوجه تقدير وعرفان الشعب الفلسطينى انذى لن ينسى ابدا مساندتهم له أثناء المحنة » .

وفي نفس الفترة دارت معركة حامية داخل صفوف المقاومة حول مسألة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . وكان عرفات يأمل في أن يتخذ المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان) قرارا في هذا الصدد لاعطاء دفعة لعملية السلام . وثمة اتصالات سرية قد حثرت مع كل من واشنطن وباريس من أجل تحديد اذا ما كانت الولايات المتحدة وفرنسا . ومن بعدهما المجموعة الاوربية — على استعداد ، وفقا لهذا الافتراض ، لتأييد مطالب منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بصفاتها التمثيلية وبرغبتها في اقامة دولة فلسطينية تكون مرتبطة بالاردن .

وقد اختار نايف حواتمة ، زعيم الجبهة الديمقراطية والمؤيد القوى لمشروع عرفات والمقرب اليه للغاية ، صحيفة « لوموند » كى يجس النبض . فقد صرح في التاسع والعشرين من سبتمبر بما يلى : « ينبغى علينا أن نحدد سلوكنا بطريقة واقعية ، واضحة ، محددة المعالم لا يشوبها أى غموض وبايجاز فان مهمتنا الاساسية هى القيام بقفزة نحو تسوية تتيج اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة . فالتعايش السلمى الذى سيتحقق سوف يمهّد السبيل الى حوار سلمى وديمقراطى بين شعبينا من أجل تحديد نوعية وحجم العلاقة المرتقبة بينهما والتى ينبغى أن تتطور الى أشكال تتعدى مجرد التعايش » .

واستطرد حواتمة قائلا : « منذ زمن طويل ونحن نسعى الى اجراء اتصالات مباشرة مع القوى الديمقراطية والتقدمية الاسرائيلية ، من أجل

فتح الطريق أمام اتفاق . وفي عام ١٩٧٤ ، وجهت نداء في هذا الصدد الى السيدين آرييه الياف واسحاق بن هارون اللذين كانا يتوليان على التوالي سكرتير عام حزب العمل واتحاد النقابات « الهستدروت » . وعلى مر السنين عقدنا اجتماعات سرية مع العديد من الشخصيات الاسرائيلية في كل من باريس وبراغ وروما وأماكن أخرى . « وخلال الحرب اللبنانية ، استقبلنا في بيروت في الفترة التي كنا نعاني فيها من حصار وقصف الجنرال شارون ، كل اسرائيلي أعرب عن رغبته في لقائنا . ولو لم يتخل الجنرال مردخاي جور ، رئيس الاركان السابق ، في آخر لحظة ، عن مشروعه الخاص بزيارتنا ، لاستقبلناه أيضا بأذرع مفتوحة فضلا عن اننا كنا سنعيد اليه أحد الطيارين الاسرائيليين الذي كان أسيرا لدينا .

ويبين ذلك كله مقدار حرصنا على اجراء حوار مع رجال ، مثل موسى ساريد أحد الاعضاء البارزين في حزب العمل ، يؤمنون بأن المشكلة الفلسطينية لن تحل أبدا بقوة السلاح .

ويضيف حواتمة : « ولكننا في الظروف الراهنة ، نفضل أن يتبنى مجلس الامن القرار الفرنسي - المصري أو أى نص مماثل ، الذي سنوافق عليه بدون أدنى تردد . ان ميزة قرار تتخذه منظمة الامم المتحدة هي أنه يجنبنا الصدام داخل منظمة التحرير الفلسطينية ويحررنا من الضغوط التي تمارسها علينا بعض الدول العربية التي تعتمد على تشددنا في تحقيق مآرب ذاتية ومشينة . كما سيعمل على اضعاف ثقل دولي على انضمامنا من شأنه ابطال مفعول الرفض الاسرائيلي . اننا لا نرغب في أن نجسد أنفسنا في موقف من يستجدي وظهره للحائط . اننا لم ننس أن قادة « الليكود » ، الذين يتولون الحكم في الوقت الراهن ، مثل أنصار حزب العمل في المعارضة ، قد أعلنوا مرارا أنهم لن يعترفوا أبدا بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ، حتى لو اعترفنا مسبقا بإسرائيل . وإذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو ، فسنكون على الاقل معضدين من جانب الاعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الامن » .

وإذا كانت الامم المتحدة لا ترغب أو لا تستطيع حث الجانبين المتنازعين على الاعتراف المتبادل فإن ياسر عرفات يقترح الحث على الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام . ويوضح حواتمة : ذلك بقوله « ان مؤتمرا كهذا سيسمح بتذليل العقبة . اننا على استعداد للجلوس حول مائدة المفاوضات أمام ممثلي الحكومة الاسرائيلية والدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا وعدد من دول العالم الثالث . وهكذا يتضح بشكل عملي حسن نوايانا وسنرى آنذاك من من الجانبين نحن ام

الاسرائيليون هو الذى يرفض الاعتراف المتبادل والسلام . ووفقا لنفس المفهوم ، أقدم ياسر عرفات أيضا على تصرف يعد الاول من نوعه : حيث استقبل رسميا فى تونس فى يناير ١٩٨٣ ، ثلاثة من القادة الاسرائيليين فى مجلس السلام الاسرائيلى - الفلسطينى وهم أيضا الذين كانوا يجرون منذ عام ١٩٧٦ حوارا سريا مع عصام السرطاوى ، مبعوث رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وهم ضابط الاحتياط الجنرال « ماتيتياهو بيليد » ، أحد أبطال حرب الايام الستة و « أورى أفيرى » النائب السابق ومدير صحيفة « هاعولام هازيه » الاسبوعية واسعة الانتشار ، و « يعقوب آرنون » ، المدير العام السابق لوزارة المالية ، وقد استخلص هؤلاء من محادثاتهم مع عرفات أن الأخير يرغب بصدق فى التوصل الى تسوية سلمية . بيد أن رفض واشنطن كفالة مشروع الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وسلبية الدبلوماسية الفرنسية التى لا تود الاصطدام بواشنطن . والثورة التى تستخدم جذوتها داخل قيادة الفدائيين ضد مبادرات ياسر عرفات التى تأتى فى غير وقتها ، كل هذا قد دعا الأخير الى توخى الحذر . ومن ثم قرر عرفات عدم الدخول فى معارك مع خصومه داخل المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد فى الجزائر فى الفترة من ١٤ الى ٢٩ فبراير .

وفضل ، مرة أخرى ، استراتيجية « التحرك داخل دائرة الجمود » وقد اطلق أحد الكتاب الساخرين على الاجتماع اسم « مؤتمر اللا نعم » وهى كلمة مركبة تعنى باللغة العربية لا ونعم . وأعلن عرفات فى المجلس أثناء جلسة مغلقة « حقيقة انهم لا يقدمون لنا شيئا له قيمة ، ولكننا لا نستطيع أن نسمح لانفسنا أن نرفض كل شئ . ولا نستطيع أيضا أن نوافق على أى شئ . ينبغى اذا من الآن فصاعدا أن نتعلم أن نقول « نعم » ، ولكن ... وأن نقول « لا » ، ولكن ... » . وجاءت القرارات التى اتخذها المجلس الوطنى الفلسطينى مطابقة لرغبات الزعيم الفلسطينى . فمشروع ريجان لم يتم رفضه كلية ولكن تم اعتباره فقط « غير صالح لان يكون قاعدة مقبولة لتسوية عادلة ودائمة » بينما حظى مشروع بريجنيف - الذى ينص على الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المرتقبة - بالتأييد دون أن يتبناه المجلس مع ذلك .

ووجهت الدعوة الى مصر « لتتبع » عن اتفاقيات كامب ديفيد وليس التهديد بها ، كى يتسنى مواصلة الحوار الذى بدأ مع منظمة التحرير الفلسطينية . كما دعا المؤتمر الى عدم توقف الاتصالات مع « القسوى الديمقراطية والتقدمية » اليهودية بدون تمييز بين الصهيونيين والمعادين للصهيونية ، وهو ايضاح ذو أهمية أيضا بالنسبة لقطاع كبير فى المجلس . وأعطى المجلس فى النهاية « الضوء الاخضر » لاستئناف المفاوضات مع الملك حسين من أجل اقامة اتحاد كوفندالى أردنى - فلسطينى - وهو مايتفق نسبيا

مع رغبة الرئيس الامريكى - ولكن مع شرطين ملزمين : ينبغي أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، الذى يكون له حق تقرير المصير ، بما فيه الحق فى أن تكون له دولة ذات سيادة . وأخيرا ، وهو ليس الاقل أهمية ، تدعيم « التحالف الاستراتيجى » مع سوريا ، مع تنمية العلاقات الطيبة مع الدول العربية الاخرى دون تمييز بين الانظمة السياسية .

وفى الجلسة الختامية للمجلس الوطنى الفلسطينى كان عرفات متألقا . حيث هنا وقبل بحرارة الاصدقاء والاعضاء على حد سواء . واعتقد آنذاك انه قد حقق اهدافه السياسية . فقد صان ودعم وحدة منظمة التحرير الفلسطينية (حتى لو كانت مفتعلة) ، وأصر ، وهو ما تحقق له بعد ذلك ، على ان يؤكد المجلس ، بالاجماع ، اعادة انتخاب اللجنة المركزية له رئيسا لها (وثيقة تأمن اضافية كانت ضرورية ، كما أثبتت الاحداث فيما بعد) لاسيما وان المفاوضات الذى اتسمت به القرارات قد أتاح له حرية المناورة الكافية لمواصلة دبلوماسيته الخاصة ، وفقا لتفسيره « الشخصى للنصوص » . وفى هذا الصدد وجه نايف حواتمة ، السكرتير العام للجهة الديمقراطية فى حضورنا - الحديث الى ياسر عرفات بنبرة تنطوى على المداعبة حيث قال : « نحن فى التفكير وائنت فى التدبير » . وبعد ذلك بفترة وجيزة كشف المستقبل ان الامر لم يكن يتعلق بمجرد دعابة .

فقد توجه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عقب ذلك الى عمان واستأنف مفاوضاته وجها لوجه مع الملك حسين ، الذى انتهى بالتوقيع على مسودة بروتوكول اتفاقية أعدها الاثنان وتم تعديلها بقلم ياسر عرفات . ولكى يكون حرا لتصرف حرص الاخير على عدم ابلاغ القادة الفلسطينيين الاخرين ، بما فيهم رفاقه المقربين للغاية فى قيادة فتح ، بمضمون الوثيقة التى لم تكن مطابقة لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فيما يتعلق بنقاط ثلاث على الاقل : لم تحد بالاسم منظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث فى المفاوضات المحتملة مع اسرائيل ، لم تعترف ، بحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ، كشرط مسبق لانضمامها الى الاردن كما اشارت ، بصفة خاصة ، تحت الحاح الملك حسين بالاسم الى مشروع ريجان من بين « مختلف المشروعات » الرامية الى التسوية .

والواقع أن تلك التجاوزات الثلاثة عن القرارات المتخذة من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى كان الغرض منها احراج « الولايات المتحدة » واسرائيل . ولم يكن متبقيا سوى حمل المسئولين الفلسطينيين الآخرين على تأييدها .

وفى آخر لحظة رفض عرفات ، الذى يتمتع بقدر من الحذر ، التصديق على البروتوكول أو حتى التوقيع عليه بالاحرف الاولى ، حيث أبلغ الملك

حسين بأنه يتعين عليه الحصول على موافقة مسبقة من جانب الأجهزة القيادية في « قيادة » الفدائيين وللمرة الاولى في تاريخ المنظمة ، يتعرض ياسر عرفات للنقد ، على التوالي ، من جانب اللجنة التنفيذية — اعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية ومجموع أعضاء اللجنة المركزية لفتح ، منظمة ياسر عرفات نفسه. فما من أحد من المقربين اليه كان على استعداد للموافقة على مثل تلك الاختيارات « التكتيكية » ، على الرغم من دفاعه عنها ومن تهديداته بالاستقالة . وفي ١٠ ابريل أعلن الملك حسين ، وقد أحس بأن ثقته تعرضت للخيانة وذلك بعد ان تلقى من اللجنة التنفيذية مقترحات مضادة تستهدف « تعديل » بروتوكول الاتفاق — أعلن العدول رسميا عن مواصلة المفاوضات الرامية الى تطبيق مشروع ريجان .

وحان وقت تصفية الحسابات « ان هذا أكثر مما يحتمل » ذلك ما قاله لنا في نهاية شهر ابريل في دمشق محمد حيدر العضو بقيادة حزب البعث ، الذي وصف ياسر عرفات بأنه رجل يعميه الطموح وليس له غير هدف واحد هو ان يتولى رئاسة دولة « فلسطينية — صغيرة » حتى لو كان ذلك على حساب الفلسطينيين والامة العربية . والواقع أن السوريين قد صدموا لاختيار المجزائر (بدلا من دمشق) لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، ومن القرارات التي تم اتخاذها ، ومن « الغزل » الدائر بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واعضاء سوريا الاردنيين والعراقيين والمصريين ، وعلى نحو أشمل مع « الرجعيين العرب » (السعودية ودول الخليج الاخرى) . واعتقدوا ايضا ان عرفات لم يكن معزولا داخل منظمة التحرير الفلسطينية فحسب وانما ايضا فقد حظوته لدى غالبية الرأي العام الفلسطيني .

وبالنسبة للرئيس الاسد فقد بدأ الموقف «واتيا لتوجيه ضربة لخصمه العنيد . وفي الثالث من مايو ١٩٨٣ اندلع في صفوف منظمة فتح تمرد مسلح يتزعمه عسكريون يتمتعون بالمساندة التامة من جانب كل من سوريا وليبيا . ويؤيد هؤلاء المنشقون — الذين يحملون ياسر عرفات وزفاقه مسئولية « الهزيمة » التي حاقت بهم في لبنان خلال صيف ١٩٨٢ — مشروعا سياسيا آخر يتناقض مع المشروع الذي خطط له المجلس الوطني الفلسطيني في يونيو ١٩٧٤ : حيث يدعو اولئك الى « تحرير فلسطين كلها » ويعارضون كلا من مشروع ريجان والمشروع الذي أقره مؤتمر فاس ، والحوار الذي بدأ مع الملك حسين والاتصالات التي جرت مع مصر وانصار السلام الاسرائيليين . ويرددون ، دون ان يعلموا ان حلفاءهم السوريين يعارضون ذلك ، انهم مصممون على استئناف النضال المسلح في كل مكان في لبنان وفي الجولان وفي الضفة الغربية (انطلاقا من الاراضي الاردنية ، بعد الاطاحة بنظام الملك حسين) وشن عمليات تستهدف « ضرب وتصفية » المصالح الامريكية في المنطقة .

وتبارك سوريا المنشقين على الرغم من انها هي نفسها تؤيد التسوية السلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وفقا للتعهدات التي قدمتها في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فضلا عن موافقتها ايضا على قرارى مجلس الامن رقمى ٣٣٨ و ٢٤٢ اللذين يعترفان بحق اسرائيل فى الوجود ومشروع « فاس » العربى . ولكنها ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها « منظمة ثورية » لا ينبغي عليها ان تحذر حذوها . وكان الشيء غير المصرح به هو أن مثل هذا التشدد من جانب المقاومة الفلسطينية ستكون من نتائجه ابعادها عن أى عملية تفاوض دولى لصالح حكومة دمشق . ولا تسبب تلك الفرضية أى ازعاج بالنسبة لحكومة البعث التى تتيح لها أيديولوجيتها العربية المزج طوعية بين السوريين والفلسطينيين داخل نفس « الامة » .

والنزاع بين عرفات والأسد ليس له ، وفقا لآخر تحليل ، طابع أيديولوجى . وعلى نتائجه تتوقف « استقلالية » القرار الذى يطالب به باصرار نادر قادة فتح منذ نشأة حركتهم فى الخمسينيات ومن هنا جاءت معارضة حكومة البعث لكل مبادرة دبلوماسية ولكل مبادرة للصالح يخطط لها عرفات ، دون اتفاق ضمنى مسبق مع سوريا . ومن هنا ايضا جاءت دراسة اختبار القوة الذى بدأ فى صيف ١٩٨٣ .

وبدأت دمشق منذ منتصف يونيو فى طرد الفدائيين انصار زعيم منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان . والمعارك التى اندلعت بين فدائيى فتح - عدة مئات من الرجال بالكاد - وبين الموالين لسوريا اسفهرت ، بشكل متقطع ، حتى رحيل هؤلاء من لبنان فى ديسمبر . وفى سوريا ، التى طرد منها عرفات فى ٢٤ يونيو بدأ جهاز منظمة فتح فى التفكك تدريجيا على يد المنشقين ، بسبب المساندة السورية السرية . وكانت المهمة سهلة نسبيا ، الى حد ما ، حيث اسدت الحكومة الاسرائيلية لا اراديا خدمة كبيرة لسوريا . فالواقع ان الجيش الاسرائيلى حينما طرد القيادة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ ودمر هياكلها فى جزء من لبنان ، قد وضع منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل تحت رحمة جمهورية البعث . التى سرعان ما اظهرت تشددا ، مبالغا فيه ، حيث أوضح الأسد ، ان « دمشق لن تصبح ابدا بيروت أخرى » وأنه لن يسمح بأن يقيم الفدائيون « دولة داخل الدولة » فى سوريا أو أن يتجولوا داخل البلاد بأسلحتهم . وهكذا تم تجريد المقاتلين الفلسطينيين من أسلحتهم منذ ذلك الحين وقبض معظمهم داخل معسكرات بعيدة عن المدن .

وسرعان ما أدرك ياسر عرفات أنه لا يستطيع الاعتماد على المساعدة الملموسة من جانب الدول العربية ، التى شأنها شأن الاتحاد السوفيتى ، تحرص على مجاملة سوريا . فقد تراجع يورى اندروبوف عن موقفه بعمد رسائل التأييد الثلاث التى كان قد وجهها الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . حقيقة ان الرئيس السوفيتى السابق لم يكن يشعر بثقة مطلقة

تجاه ياسر عرفات ، كما لم ينظر بعين الرضا الى الاتصالات الاخيرة التي احراها مع الملك حسين او تنويهاته « بالجوانب الايجابية » في مشروع ريجان . ولكن كان لديه أيضا أسباب أخرى تدعوه الى الارتياح في المنشقين عن منظمة فتح ، حيث تنظر موسكو الى اتجاههم « اليسارى » الماركسى على أنه نوع يغلب عليه طابع « المغامرة » . ويعد أكثر خطورة من « برجمانية » ياسر عرفات ، فقد كان الأخير أيضا أقل إثارة لقلق الكرملين على أساس أنه كان محاطا بعدد من المسؤولين الحريصين على الحفاظ على تنمية « التحالف الاستراتيجى » بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى .

ولم يعد هناك مجال للشك منذ ذلك الحين فى أن يورى أندروبوف قد حاول انقاذ ياسر عرفات قبل أن يعدل الأخير نهائيا فى ١٥ يوليو عن التوجه الى موسكو . ولم يقدم ، آنذاك ، ايا من الجانبين سببا مقنعا ، لتبرير الفناء الزيادة . بيد أن التفسير الأكثر قبولا هو أن يورى أندروبوف قد اضطر الى الاذعان لضغوط الرئيس الاسد ، الذى لم يرغب وقتذاك فى الاستماع الى أى حديث عن وساطة سوفيتية . ومن جهة أخرى كيف كان سيتسنى للكرملين التدخل فى الوقت الذى تصر فيه وسائل الاعلام السورية على التأكيد بان جمهورية البعث ليست متورطة فى النزاع الفلسطينى الداخلى من جهة ، وبأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ما هو الا شخص « مبتز » و « نصير » لاتفاقيات كامب ديفيد و « خائن » من جهة أخرى . وانضم الاتحاد السوفيتى منذ ذلك الحين الى جانب سوريا ، التى يدرك مدى أهميتها الاستراتيجية فى النزاع العربى - الاسرائيلى ، دون أن تقاطع مع ذلك ياسر عرفات وانصاره .

ولانقاذ الموقف ، قرر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الانتقال الى الهجوم المضاد وتوجه فى ١٦ سبتمبر الى طرابلس ليشارك ، على حد قوله ، المحاربين المهددين من جانب عملاء الدول الأجنبية فى مصيرهم . وأعتبر الرئيس الاسد ان ذلك التصرف من جانب عرفات بمثابة تحد لا يفتقر . لا لأن عرفات يشبه سوريا باسرائيل فحسب وذلك باتهامها بالرغبة فى « إبتكمال عملية التصفية التى بدأها بيجين وشارون » وانما لأن عرفات قد انضم أيضا الى الاخوان المسلمين أنصار الشيخ شعبان ، الد أعداء حكومة البعث ، من أجل حماية طرابلس من جيش الاحتلال السورى . وتصدى عرفات ببسالة ، على رأس الفدائيين الموالين له للهجمات التى شنّها المنشقون وحلفاؤهم السوريون ، الذين احتلوا فى بداية نوفمبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى « نهر البارد » وفى « البداوى » وكما حدث فى بيروت عام ١٩٨٢ فى مواجهة القوات الاسرائيلية هزم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا ، ولكنه ربح سياسيا : حيث أثار تعاطف واعجاب العالم العربى بالاجماع ، وبلغت شعبيته الذروة بين الفلسطينيين (٩٥٪ من سكان الأراضى المحتلة يعضدونه ضد سوريا ، وذلك وفقا لقياس للرأى العام أجرى فى بداية ديسمبر) .

زيارة القاهرة :

حينما ابتعدت السفينة « اوديسا التيس » عن شواطئ طرابلس في العشرين من ديسمبر كان ياسر عرفات مرهقا للغاية . ويعانى من صدمة نفسية بعد المحنة التى تعرض لها مؤخرا . فهى المرة الاولى فى تاريخ منظمة فتح التى يحارب فيها فلسطينيون (المنشقون عنه) فلسطينيين آخرين (الذين يؤيدونه) ويصل الامر الى حد قصف مخيمات اللاجئين بالاسلحة الثقيلة . كما أصيب عدد من أعوانه المقربين ، بصفة خاصة واحد من حرسه الخاص ، أو قتلوا أمام عينيه . ويقولون ان ضحايا الرصاص والقنابل والمصواريخ التى زودت بها سوريا وليبيا المنشقين ، كان عددهم أكبر من هؤلاء المذنبين صرعتهم القنابل الاسرائيلية فى بيروت . وذكر ياسر عرفات بمرارة للمحيطين به أن المنظمات الست « المتطرفة » فى منظمة التحرير الفلسطينية ، الموجودة بدمشق ، مسئولة بدرجات متفاوتة عن المأساة . فثلاث منها موالية لسوريا وليبيا شاركت فى المعارك . أما المنظمات الثلاث الاخرى ، فانها رغم احتجاجها على « صراع الاخوة » ودعوتها الى وقف اطلاق النار ، إلا انها تواصل مع ذلك تأييد التحالف الاستراتيجى الحتمى بين المقاومة الفلسطينية وجمهورية البعث السورية .

ولم يعد عرفات — الذى كان حتى عهد قريب مؤيدا لمثل هذا التحالف — يؤمن بالاتجاه « التقدمى » لحكومة البعث أو « بمعاداتها للامبريالية » . لقد تعرض الفدائيون لقصف مكثف فى فتح طرابلس ، التى كانت محاصرة بالجيش السورى من جهة والاسطول الحربي الاسرائيلى من جهة أخرى . وكما كان الحال اثناء الحرب اللبنانية ، تقاعست الدول العربية ولم تستجب للاستغاثات التى تطلب المساعدة . ويقال ان كلا من الجزائر ومصر تمكنا من تزويدهم سرا بشحنات من السلاح . أما الاردن فقد سمح لعدة مئات من المتطوعين الفلسطينيين بالانضمام الى صفوف « الموالين » . أما السعودية ، التى تحرص قبل كل شيء على الحفاظ على علاقتها الطيبة بالرئيس الاسد ، فقد توسّطت لدى الاخير من أجل تسهيل عملية اجلاء عرفات ورفاقه . ولكن ما من حكومة عربية قد بدت راغبة أو قادرة على حماية المقاومة الفلسطينية من الانهيار « لنا اصدقاء كثيرون ولكن ليس لنا حليف واحد » ذلك ما علق به ساخرا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

ولم يعد عرفات يدلى بمكنون نفسه لاجد ، حتى لو كان أبو جهاد ، مساعده فى زعامة القوات المسلحة ورفيقه المخلص منذ نشأة منظمة فتح فى الخمسينات . غير أن المحيطين به يؤكدون انه ، بدلا من التسليم بهزيمته بدأ يعمل لاستعادة زمام المبادرة . فهل قرر بالفعل إعادة العلاقات مع مصر على الرغم من اتفاقيات كامب ديفيد والسلام الذى أبرمته مع اسرائيل ؟

وفي الوقت الذي كانت فيه القنابل تنهال على طرابلس أفلتت من لسان ياسر عرفات بعض « العبارات القصيرة » التي كانت تنبئ بزيارته المرتجلة الى القاهرة . حيث ذكر ذات يوم ان مصر على النقيض من سوريا لم تهدر الدماء الفلسطينية ابدا . وان انور السادات ، الذي اثار سخطه تفكك ونفاق الدول العربية ، قد اضطره هؤلاء الى ان يتصرف بمفرده . ولكن ألم يتمكن مقابل ذلك من استعادة السيادة المصرية على كل سيناء ؟

كما ذكر في يوم آخر : « ان الرئيس مبارك لا يسبه سلفه حيث لم يشارك في مفاوضات كامب ديفيد ، وكان يرفض دائما ، قبل وبعد رحيل السادات ، القيام بزيارة رسمية الى اسرائيل ، واستدعى سفير مصر في تل أبيب بعد غزو الجيش الاسرائيلي للبنان بقيادة الجنرال شارون ، و «جمد» أيضا عملية التطبيع بين الدولتين وكذلك المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي في الاراضي المحتلة » في حين ان الرئيس الاسد يحاول فرض الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية . ولا يود في قرارة نفسه ، اقامة دولة فلسطينية . ويضيف ياسر عرفات أيضا الى المحيطين به ان مبارك قد اظهر عمليا ، أنه يدافع عن قضية المقاومة بعقيدة وثبات : حيث لم يكف الرئيس المصري عن مساندة الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره واقامة دولة تخضع للسيطرة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حتى ولو كان ينتقد هذا الجانب أو ذاك من سياستها .

وفي مساء نفس اليوم الذي رحل فيه من طرابلس تحدث ياسر عرفات بأسهاب ، لم يكن له داع ، أمام الصحفيين ، الذين اجتمعوا حول مائدته على ظهر السفينة أوديسا اليتس ، عن الثقل الديموجرافي والثقافي والسياسي الذي تمثله مصر لينهى حديثه بان طرد مصر من الجامعة العربية في مارس ١٩٧٩ — عقابا لها على السلام المنفصل الذي ابرمته مع اسرائيل — « قد أساء من الناحية الموضوعية الى القضية الفلسطينية » .

كما أضاف بغموض : « سوف تشهدون قريبا حدثا تاريخيا » . وأكثر ما كان يخشاه أعضاء قيادة فتح هو أن يقدم رئيسهم على أي تصرف مثير ومباغت ، لمسح الالهانة التي لحقت به في طرابلس ، ونصحوه بان يلحق بهم في تونس بدون تأخير . غير ان ياسر عرفات أصر بتصميم على التوجه أولا الى صنعاء ، عاصمة اليمن الشمالية ، حيث ذكر انه يتعين عليه أن يرأس اجتماع المجلس العسكري الاعلى ، وهي وسيلة للتنويه بان هزيمة طرابلس لم تؤثر على رغبته في مواصلة المقاومة المسلحة . ولكن كيف يتصرف اذا ما جاء القادة المصريون لتحيته أثناء توقفه ببورسعيد والاسماعيلية ؟ وتشاور مع رفاقه الذين أوصوه بالاستجابة « بحرارة » للاستقبال الذي سيعده له ولكن بشرط أن يرفض ، متذرعاً بأي حجة ، التوجه الى القاهرة للالتقاء بالرئيس مبارك .

حقيقة ان اعضاء اللجنة المركزية مجمعون على الاعتراف بان تطبيق العلاقات مع مصر امر حتمى ، بيد انهم كانوا حريصين على تقييمها سياسيا .

وفى هذا الصدد ، كان قد شرع عدد منهم بالفعل منذ بداية العام فى اجراء اتصالات سرية فى كل من باريس وجنيف وامكن اخرى ، وبصفة خاصة ، مع وزير الخارجية المصرى آنذاك كمال حسن على .

ومع ذلك ، انتقده رفاقه .بانه قد انتهك قرارات جامعة الدول العربية وتعليمات اللجنة المركزية لمنظمة فتح وبالتسرع اكثر مما ينبغي .مثيرا بذلك الاضطراب والانقسامات غير المجدية داخل الراى العام ومنظمات المقاومة .

واضاف ناقدوه ان عرفات ، فوق كل هذا ، قد اكد بتصرفاته هذه ، مصداقية وجهات نظر الموالين لسوريا الذين اتهموه منذ عدة اشهر بانه يرغب فى جذب المقاومة الى طريق الاستسلام طريق كامب ديفيد .

ولم ينزعج عرفات من النقد الموجه الى شخصه . واصر على تأكيد ان « الزيارة الخاطفة » التى قام بها الى القاهرة اعطت دفعة قوية للمقاومة الفلسطينية ، حيث اوضح ان المصالحة التى حققها مع مبارك قد عمقت الفجوة التى تفصل بين مصر واسرائيل ، ووجهت ضربة جديدة لاتفاقيات كامب ديفيد ، واضعفت موقف سوريا والمنشقين الفلسطينيين على المسرح العربى ، وساهمت فى توسيع هامش المناورة امام منظمة التحرير الفلسطينية ، وبصفة خاصة ، فى مواجهة الاردن ، فى حالة اذا ما حاولت الاخيرة ان تحل محل « قيادة » الفدائيين فى المفاوضات المحتملة مع اسرائيل . واكد انه لم يقدم ، مع ذلك ، اى تنازلات سياسى للرئيس مبارك . ويسلم رفاقه داخل اللجنة المركزية « فيما بينهم » بان زيارة القاهرة لها ايضا جوانب ايجابية لا يمكن انكارها . ولكنهم كانوا يهدفون من وراء التنديد « بخروجه عن الصف » الى تجنب اية مبادرات « شخصية » اكثر خطورة من ذلك . وأوضح احدهم قائلا : « ان عرفات يلاحقه تسبح الحاج امين الحسينى ، ولا يرغب فى ان يواجه نفس المصير » .

اذ ان مفتى القدس السابق ، الذى كان زعيما للمقاومة الفلسطينية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، رفض كل التسويات التى عرضوها عليه : ومات فى المنفى عام ١٩٧٤ ، منسيا ، من جانب معظم مواطنيه . واضاف محدثنا ان « عرفات يرغب فى ان يسجل التاريخ انه الرجل الذى منح الفلسطينيين وطنا ايا كان حجم ذلك الوطن » .

« ملحق »

١ - « عرفات ذلك المجهول الشهير »

« أنظر لى ، هل أبدو كوحش » بالنسبة لى شخص غريب يتسابق ياسر عرفات لأول مرة ، فان مثل هذا السؤال المطروح بغته من الممكن ان يبدو غريبا . باستثناء من كان يعلم من قبل ان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الحريص على تحسين « صورته المميزه » التى شوهاها أعداؤه ، شديدة الحساسية بصفة خاصة لكل ما يمس مظهره . فما ان يستعد احد المصورين لالتقاط صورة له حتى يبادر عرفات بإخفاء رأسه « بالكوفية » ، وهى غطاء الرأس الوطنى ، أو بطاقية الفدائيين أو بالقبعة المصنوعة من الفراء التى يفضل ارتداؤها فى الشتاء .

ويتمسك ياسر عرفات « بالرموز » فعلى الرغم من أنه لم يستخدم السلاح الا نادرا فانه يحرص على ارتداء زى المحاربين حيث يتدلى المسدس اسفل الحزام من الخلف أو يكون المدفع الرشاش معلقا على كتفه . والواقع ان ذلك أفضل ، فحينما يرتدى عرفات الحلة الكاملة فانه يبدو بجسمه الممتلئ قليلا ولحيته السوداء التى تتخللها الشعيرات البيضاء ، والابتسامة المعنقة دائمة على شفتيه أشبه برب أسرة طيب ، بشوش ومسالم ينتمى الى ابورجوازيه الصغيرة فى القاهرة .

ومن المفارقات ان زعيم الفلسطينيين يتحدث ، كأبناء وادى النيل ، باللهجة المصرية التى يفهمها كل العرب من الخليج الى المحيط ، بفضل الاشعاع الثقافى للقاهرة . وكرجل منبر يخاطب شعبه مستعينا ، بدون حرج ، بالفاظ عامية وتعبيرات شعبية بعيدة المنسج أى غير فلسطينية، دون أن يؤثر ذلك على انتمائه الوطنى. ونتيجة لتشتتهم ، الذى أوجد لديهم نوعا من المواطنة العالمية، سان الفلسطينيون لا يشعرون بتلك الحمية الوطنية المتطرفة . ومن هنا جاء على ما يبدو عدم اكتراثهم بالخلاف الدائر حول المنبت « الاصلى لزعيمهم »

وتردد السنة السوء ، فى الواقع ، ان عرفات لم يولد فى القدس وانما فى غزة أو فى القاهرة — وانه ليس سليل عائلة الحسينى الكبيرة وانه لا تربطه أية صلة بالرسول . ومع ذلك فقد تبين أن اسمه الحقيقى هو عبد الرحمن عبد الرؤوف عرمات المقدوة وانه ولد فى القدس عام ١٩٢٩ وان والدته تنتمى حقا الى أسرة الحسينى التى تنتمى الى أسرة الرسول محمد «صلى الله عليه وسلم» ووالده رجل أعمال ميسور نسبيا استقر فى بداية الامر فى غزة ، انتهى كان يحتلها المصريون منذ عام ١٩٤٨ ، ثم فى مصر بعد ذلك وهكذا اكمل الشهاب

عرفات — وهو الابن الخامس بين سبعة أشقاء — دراسته الثانوية في مدرسة « زيتون » بغزة ، حيث شارك في المقاومة ضد الحركة الصهيونية . ومازال الفموض يحيط بالسيرة الذاتية للزعيم الفلسطيني الذي يتجنب الحديث عن نفسه أو عن مراهقته أو أسرته .

بيد أن ملامح شخصيته بدأت في الظهور من وسط الضباب في بداية الخمسينات . حيث استقر في القاهرة ، طالبا في كلية الهندسة ، وفي وقت الفراغ ، كان يقوم بتدريب زملائه سرا على حمل السلاح في أرض غضاء بالمعادي إحدى الضواحي المتطرفة بالعاصمة المصرية ثم ضابطا للاحتياط في الجيش المصري ، كما اشترك في المقاومة في عام ١٩٥٦ في منطقة قنساء السويس في مواجهة العدوان الانجليزى الفرنسى / الاسرائيلى . وفي تلك الآونة كان يناضل على رأس اتحاد الطلبة الفلسطينيين . وتردد وقتذاك أنه على صلة بالآخوان المسلمين ، الذين كانوا في نزاع مع عبد الناصر ، ولكى يهرب من البوليس الناصرى ، فر الى الكويت حيث كانت أجهزة الامن ، التى كانت لا تزال في مرحلة التكوين ، أكثر تسامحا .

وتاهت الصورة من جديد وسط الضباب ولكن ملامحها ظلت موجودة دائما . وعمل عرفات في البداية مهندسا بالإمارات ، ثم مقاولا للأعمال العامة ، ولكنه كان يعيش في الواقع حياتين . فعلى مدى عشرة أعوام وحتى نشوب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، كان عرفات يعمل في الخفاء من أجل تجميع الاعضاء المؤسسين لمنظمة فتح واصدار الصحيفة شبه الرسمية للمنظمة (فلسطينيا) في بيروت ، وتكوين خلايا في كل مكان توجد به جالية فلسطينية وشن الكفاح المسلح ضد اسرائيل في بداية شهر يناير عام ١٩٦٥ .

وكان « رؤوف » — وهو اسمه الحربى وقتذاك — يتنقل منتحلا شخصيات مختلفة ، كما أقام علاقات سرية مع القادة الجزائريين والصينيين في (١٩٦٢ — ١٩٦٣) ، وقام بمهام في كل من الاردن وسوريا ولبنان حيث ألقى القبض عليه لفترة قصيرة في الدولتين الأخيرتين ، لأنه اعتبر بسبب لهجته المصرية ، أحد العملاء المصريين ثم أطلق سراحه بعد ذلك لعدم توفر الأدلة .

شخصية معقدة :

وفي عام ١٩٦٨ اضطر المناضل الفلسطيني الى الخروج من دائرة الظل ، رغما عن ارادته الى حد ما ، حيث قرر رفاقه ، مهدون استشارته ، تسليط أضواء الشهرة عليه وذلك بتعيينه متحدثا رسميا لفتح ، التى أصبحت الأكثر قوة من بين المنظمات الفدائية الأخرى . وقدم

نفسه الى الصحافة تحت اسم ياسر عرفات ، أو ابو عمار (اشار به على ما يبدو ، الى عمار بن ياسر ، القائد العسكري الكبير في فجر الاسلام) . رخصت له مجلة « التايم » غلافها لشهر ديسمبر . وبعد ذلك بشهر واحد ، في الثالث من فبراير ١٩٦٩ ، تم انتخابه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بمساندة سرية من عبد الناصر ، الذي أبدى تعاطفا مع ذلك « المصري بالتبني » المليء بالحيوية والتحمس مثله ولكنه « واقعي » بانقدر الكافي الذي لا يجعله عنيدا على نحو مطلق .

ولم ينخدع الرئيس المصري السابق في الشخص الذي اقدم على حمايته الا بمقدار النصف ، فهو متحدث متفهم ولكنه صعب المزاج . والواقع ان شخصية عرفات المعقدة ، المتعددة الجوانب ، جديرة على الاقل بتحقيق استمرار سلطته ، وقوة الاغراء التي يمارسها على شعبه ، وهي قوة لا يقلل من شأنها — لا الحسابات الخاطئة أو الاخطاء في الاحكام ، أو الهزائم العسكرية والسياسية . وسواء كان مبعثا أو موضع خشية ، محبوبا أو مكروها ، فهو يحتفظ في النهاية بالامتياز النادر بان يكون متحدثا باسم شعبه الذي حكمت عليه كل الظروف بالتمزق الدائم : الاقتلاع من الوطن ، التمزق الجغرافي ، التفكك الاجتماعي . « سوف نمنحه ثقتنا الكاملة مع توجيه النقد اليه انه زعيمنا ورمز تاريخنا المعاصر . . . » انه يحتل احلامنا وقلوبنا » ذلك ما كتبه عنه الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش .

والافتتان بشخصه هنا ليس له جوهر روحياني . قياس عرفات ، شأن كل الرجال « الذين ظهروا في أوانهم » يتمتع بصفات تتوافق مع فترة تاريخية بذاتها . فهو تجسيد لنوع من الاتفاق العام المعرقل ، على حد قول عدد من نقاده . اذ ان وطنيته غير محددة اللون لها طابع شمولى . فعلى الرغم من انه مسلم ورع وملتمزم بواجباته الدينية الا انه في الحياة العملية رجل علماني ، على حد قول عدد من الفلسطينيين المسيحيين الذين تكتظ بهم منظمة التحرير الفلسطينية . وحتى أعلى المستويات وكذلك المحيطون به مباشرة . فهو يرفض كل الايديولوجيات ويعترف بأن ليس يمينيا ولا يساريا » ونجح بذلك في أن يضع نفسه ، منذ المرحلة الطلابية ، على قمة مجموعة من الاتجاهات السياسية المتباينة بدءا من « الماركسية » حتى « الاسلامية » واستخدام تلك « المروحة السياسية » بمهارة فائقة وذلك ببساطتها وضمها وفقا لاحتياجات القضية .

وحينما سألناه عن رأيه في المنظمات التي تندد بمبادئه الدبلوماسية ، اجاب قائلا : « أنه حقهم ، انني اتزعم منظمة ديمقراطية وليس تطييفا من الخراف . . . » وهو ما يحدث بالفعل اذ انه على النقيض من معظم

أترابه في العالم الثالث لم يلجأ مطلقاً الى التصفية الجسدية لاعدائه الذين يحاول على العكس اجراء حوار دائم معهم . ويحرص رغم كل شيء على « الوحدة مع الاختلاف » مخاطراً بذلك بالاستغراق دائماً في حالة الحمود .

هل هو ممثل :

الواقع ان ثمة اهتماماً جوهرياً آخر يملى عليه مسلكه « التوحيدى » هذا : فهو يرى انه لابد من الاحتفاظ بعلاقاته الطيبة مع كافة الدول العربية التى تقدم مساندة متعددة الاشكال لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ومن ثم ينبغى عليه مراعاة جانب المنظمات الفدائية المنافسة لمنظمة فتح داخل منظمة التحرير الفلسطينية والموازية بشكل أو بآخر لدول « شقيقة » وفى هذا الصدد أيضاً فان ياسر عرفات يعد انعكاساً ومحصلة للمشاعر المتضاربة التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ازاء الحكومات التى لم تكف على مدى نصف قرن عن « خيانة القضية الفلسطينية » . . . آه ، لو استطاع اليهود والفلسطينيون ان يتحدوا مع بعضهم « ذلك ما هتف به ياسر عرفات فى وجودنا عام ١٩٦٨ قبل ان يضيف قائلاً : « العبقريّة والموارد المادية والثقافية لشعبينا ستكون كافية للتخلص من أنانية وفساد ورياء معظم الدول العربية » دعاية القاها عرفات على سبيل المزاح ولكنها بليغة الدلالة عن المرارة التى يشارك فيها مواطنيه .

ونتيجة لان ياسر عرفات يواجه وضعاً سياسياً ثلاثى الابعاد نادر التعقيد فلسطينياً وعربياً ودولياً ، فقد عمد الى تجريد نفسه من دوافعه الداخلية ويبدو انه قد محا أيضاً الجوانب الروحية والانفعالية لديه . حقيقة اننا قد شاهدناه وهو ينتحب أثناء عرض خاص لفيلم عن مذبحه صابراً ، ولكنه سارع فى اليوم التالى ، لاسباب سياسية واضحة الى تبرئة كافة اليهود ، سواء فى اسرائيل أو فى أى مكان آخر ، ويندد « بالفاشيين » الذين يمثلهم فى نظره بيتجين وشارون . وفى مناسبة أخرى ترققت الدموع فى مقلتيه حينما قدم اليه أحد الاسرائيليين آنية عليها ختم القدس . ولكنه قادر فى أغلب الاحيان ، على تحذير أحد أصدقائه المقربين على « البكاء عند الطلب » و « افتعال غضب مفاجئ » .

فهل هو ممثل ؟ من المؤكد انه كذلك ككثيرين غيره من رجال السياسة ولكن مع اضافة الصعوبة البالغة المتمثلة فى ضرورة ارضاء شعوب متعددة وأذواق متناقضة فى آن واحد .

انعدام الحياة الخاصة :

ليس لياسر عرفات حياة خاصة فهو يعمل بدون انقطاع بين خمس عشرة وثمانى عشرة ساعة يوميا ، من الساعة العاشرة صباحا حتى فجر اليوم التالى ، يطالع الصحف المحلية ووجهات نظر الصحافة العالمية (ولا سيما الاسرائيلية) يقرأ التقارير السرية ويعلق عليها يملأ الخطابات والترجيحات الى سكرتيرته الدائمة أم ناصر ، يجرى مكالمات هاتفية مع « سفرائه » فى الخارج ويعقد الاجتماع تلو الاجتماع ويستقبل زائريه فى الغالب فى وقت متأخر من الليل وهو موفور الحيوية كثير الحركة ولكنه لا « ينفث » للاخريز الا نادرا ويعترف المقربون منه بانهم لا يفهمونه جيدا لفرط انطوائه وانغلاقه على نفسه . ويقولون انه لا يعبر عما فى داخله ، وباعتدال ، الا لمفكرته التى هى بحجم كف اليد والتى يسجل فيها كذلك أقوال محدثيه والملاحظات التى توحى بها اليه أحداث اليوم .

• واذا كان عدد الاصدقاء المقربين لعرفات قليلا الا أن أعداءه كثيرون . وهو يعرف ذلك تماما . ونادرا ما ينام ليلتين متواليتين فى نفس المكان . وحدث له اثناء حصار بيروت فى عام ١٩٨٢ انه نام ليلته فى سيارة باحدى المناطق المهجورة . . . ويرافقه دائما حرسه الخاص وتنقلاته فجائية لذا فانه من المتعذر اجراء اتصال معه سوى عن طريق جهاز اللاسلكى . ويسافر عرفات بطائرة خاصة ، تزوده بها فى العادة الدولة المضيفة . وتظل ساعة الوصول والرحيل مجهولة بحيث لا يعلم بها الا فى اللحظات الاخيرة عدد قليل من المخلصين فقط

ونادرا ما يتمتع بوقت فراغ على الرغم من هوايته للعبة الشطرنج ومشاهدة اليسوم المتحركة . كما لم تعرف عنه أية علاقات عاطفية .

ويتمتع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بخبرة فى « الدبلوماسية المتحركة » والسرية على نحو خاص . فهو ينتقل باستمرار تقريبا بين مختلف العواصم العربية حينما لا يكون فى روما أو موسكو أو بكين أو فيينا سعيا وراء مساعدات للمنظمة من هنا أو مساندة سياسية من هناك . وأى جفاء من الممكن ان يتعرض له لا يعد فى نظره مدعاة للقطيعة . فلم تمنعه سلبية « السدول الشقيقة » ازاء الحرب اللبنانية من ان يقبل بحرارة القادة العرب ، الذين جاءوا لاستقباله فى المطار أثناء مؤتمر قمة فاس الذى عقد بعد شهر واحد من تلك الحرب ، ولكن ذلك لا يمنعه بعد ذلك من أن يطالبهم بالتفكير عن « خيانتهم » وهو ما فعله أيضا بعد المعارك الدامية التى وقعت فى الاردن فى سبتمبر ١٩٧٠ حيث عانق الملك حسين فى الوقت الذى كانت فيه أجهزة اعلام منظمة التحرير الفلسطينية تصف العاهل الاردنى بأنه « جزار عمان » .

وفضلا عن ذلك فانه يقوم بعمليات وساطة لحساب الحكومات العربية ، تلك مع الاستفادة من المتناقضات التي تسبب الخلاف بين هذه الحكومات وتلك تتيح له تلك « التعددية » تحقيق الاستقلال المالى والسياسى لحركته .

أسناد فى الغموض :

وقد نجح عرفات فى تحقيق أمور غايه فى الصعوبة : اقامة علاقات طيبة مع ايران الخومينى وعراق الصدام حسين ، الحصول على استقبال لائق من جانب كل من « زعيم » الاسلام الشيعى و برونو كرايسكى الاشتراكى اليهودى (دون اغفال ويلى برانت واندروس بابندريو) ، استغلال الاموال السعودية فى شراء أسلحة سوفيتية . كما نجده يمتدح « مشروعات السلام » التى تتقدم بها موسكو دون أن يأخذها فى الاعتبار ، ويندد بمشروعات واشنطن مع ترك الباب مفتوحا دائما أمام التسوية . ولم يكف ممثلوه أبدا - وهو ما علمناه ضمن غيره من واقع مذكرات هنرى كيسنجر - عن اجراء حوار مع ممثلى وزارة الخارجية الامريكية والمخابرات . وهو كعازف « بيانو » ، لديه مجموعة كبيرة من المبعوتين تتيح له العزف، وفق هواه على « البيانو » الدولى . وهو يحرك عن بعد الشخصيات الفلسطينية من اجل اجراء اتصال مع رجال السلام الاسرائيليين ، والمتطرفين الليبيين ، وماركسيى عدن ، والاخوان المسلمين فى سوريا ، ومصر السادات ومصر مبارك ، واضعا هدفه دائما نصب عينيه وهو اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة . والى ان يتحقق ذلك فهو يلجأ الى الغموض فى اعلى درجاته ويعتبر ذلك نقطة قوته وضعفه فى آن واحد .

وقد ظل هذا « الغموض » مثمرا حتى خريف عام ١٩٨٣ . لقد اصطدم بجدار عدم التفاهم حينما حاول الاتفاق مع الملك حسين من اجل « احياء العملية الدبلوماسية » . حقيقة انه لم يكن يؤمن بتحقيق ذلك ولكنه كان يرى انه لابد من الاتفاق من اجل موازنة الضغوط التى يمارسها عليه الرئيس الاسد من جهة والقاء مسئولية الجمود على كل من اسرائيل والولايات المتحدة من جهة اخرى . وللمرة الثانية تخلى عنه رفاقه فى اللجنة المركزية لفتح حينما أعاد العلاقات مع مصر مبارك فى ديسمبر عام ١٩٨٣ ودافع عن مفهوم دبلوماسية أكثر مرونة من أجل اخراج المقاومة الفلسطينية من « الجيتو » الذى انغلق عليها وكان يستجيب بذلك للرغبات العميقة الكامنة لقلوب شعب أفرقته الحرب اللبنانية فى حزن أشبه باليأس .

وفى النهاية يحق التساؤل . هل هو رجل سياسة ذو مناورات تكتيكية بحكوم عليها بالفشل أم أنه رجل دولة حاذق سينتهى به الامر الى منح شعبه وطنا قوميا ؟ الواقع أنه حتى صيف عام ١٩٨٤ لم يكن التاريخ قد صدر حكمه بعد .

٢ - التسلسل التاريخي لأهم النزاعات المسلحة :

عام ١٩٤٧ (٢٩ فبراير) : وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً ومعارضة ثلاثة عشر صوتاً وامتناع عشرة أصوات عن التصويت ، على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين ، دولة يهودية وأخرى عربية . ورفض الفلسطينيون ذلك القرار « الجائر » وتصاعدت المصادمات المسلحة بين الطائفتين .

عام ١٩٤٨ (١٤ مايو) : تم إعلان قيام دولة إسرائيل .

عام ١٩٤٩ (من فبراير إلى يوليو) : تم التوقيع في روديس على اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر (في ٢٤ فبراير) ولبنان (في ٢٣ مارس) والأردن (٣ أبريل) وسوريا (٢٠ يوليو) على التوالي .

عام ١٩٥٦ (من أكتوبر إلى نوفمبر) : وقع العدوان الثلاثي على السويس واحتلت إسرائيل سيناء ، وسيطرت القوات البريطانية والفرنسية على قناة السويس وانسحبت القوات العسكرية للدول الثلاث تحت الضغط المزدوج من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

عام ١٩٦٤ (٣٠ مايو) : تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماع تم عقده في القدس الشرقية . وفي العاشر من أغسطس كان قرار تكوين جيش تحرير فلسطين .

عام ١٩٦٥ (أول يناير) : بداية العمليات العسكرية التي قامت بها « العاصفة » الجيش العسكري لفتح .

عام ١٩٦٧ (من ٥ إلى ١٠ يونيو) : وقعت حرب « الأيام الستة » واحتلت إسرائيل الأراضي التي يقطنها الفلسطينيون - الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية - فضلاً عن الجولان السورية وسيناء المصرية .

عام ١٩٧٠ (من ١٣ إلى ٢٧ سبتمبر) : وقعت معركة عمان ، التي يطلق عليها « أيلول الأسود » ، بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين .

عام ١٩٧١ (من ١٣ إلى ١٧ نوفمبر) : كان الهجوم النهائي لجيش الملك حسين الذي انتهى بطرد فلول المقاتلين الفلسطينيين من الأردن .

عام ١٩٧٣ (من ٦ إلى ٧٤ أكتوبر) : وقعت حرب « كيبور » بين كل من مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر .

عام ١٩٧٥ (١٣ ابريل) : بداية الحرب الأهلية في لبنان التي شارك فيها الفدائيون بعد ذلك، الى جانب المقاتلين اليساريين والمسلمين .

عام ١٩٧٨ (من ١٤ الى ٢١ مارس) : احتلال الجيش الاسرائيلي لجنوب لبنان حتى نهر الليطاني .

عام ١٩٨٢ (٦ يونيو) : وقعت العملية التي اطلق عليها « السلام في الجليل » . حيث قامت قوات الدولة العبرية بغزو لبنان وحاصرت العاصمة اللبنانية . وفي ٣١ أغسطس غادر ياسر عرفات بيروت بعد اجلاء الفدائيين الفلسطينيين ، وعددهم اثنا عشر ألف فدائي .

عام ١٩٨٣ (٢٠ ديسمبر) : أرغمت قوات المنشقين الفلسطينيين ، بمساعدة الجيش السوري ، ياسر عرفات وما تبقى من الفدائيين الموالين له على مغادرة الميناء اللبناني « طرابلس » .

« المنظمات » الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية

المنظمات الفدائية التي سرد ذكرها فيما يلى تقاسم — مع « مثلى عدد من المنظمات الاجتماعية — المهنة وبعض الشخصيات المستقلة — المقاعد داخل الأجهزة القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية : المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان المقاومة) ، المجلس المركزى (صورة مصغرة للمجلس السابق الذى يجتمع فى فترات متقاربة) ، اللجنة التنفيذية (مبنقة عن المجلس الوطنى، ومكلفة بتنفيذ قراراته) .

فتح : تم تشكيلها تدريجيا فى النصف الثانى من الخمسينات استنادا الى مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلى : العنف الثورى أو « الحرب الشعبية » هو الطريق الوحيد القادر على تحرير فلسطين ، ينبغى ان تقوده « الجماهير الفلسطينية » بمساندة أو بدون مساندة العالم العربى ، ينبغى ان تكون الحركة الفلسطينية مستقلة ، وان تقوم بدور قيادى وتكون الجسر الموصل للوحدة العربية وليس العكس .

وأصدرت فتح فى عام ١٩٥٩ فى بيروت ، المجلة الاسبوعية « فلسطينيا » التى أتاحت لها نشر مذهبها ، الذى بدا مبهما بالقدر الكافى لتجميع العدد الاكبر من الانصار المنتمين لمختلف الايديولوجيات ، المتباينة للغاية ، بدءا من اليمين الاسلامى حتى اليسار الماركسى . وقدروا فى عام ١٩٨٤ ان فتح تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الفلسطينيين وتضم داخل صفوفها أكثر من ٨٠٪ من الفدائيين . وقد خرج زعيمها ياسر عرفات الى دائرة الضوء فى الخامس عشر من أبريل ١٩٦٨ بعد انتخابه كمتحدث رسمى للمنظمة . وفى الثالث من فبراير عام ١٩٦٩ . أنتخب رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية .

(**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**) : يرأسها الدكتور جورج حبش، تم تكوينها فى أكتوبر ١٩٦٧ على يد الفلسطينيين التابعين « لحركة القوميين العرب » التى تشعبت منذ تشكيلها فى بداية الخمسينات ، فى المنطقة كلها بفضل اتجاهها الموالى — للناصرية . وتواصل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، التى أعلنت عن اتجاهها الماركسى ، العمل من أجل هدف مزدوج : محاربة كل النظم العربية « الرجعية » أو « المرتبطة بالامبريالية » و « تحرير فلسطين كلها من الصهيونية » . ومع ذلك فقد انضمت ، على مضض ، الى البرنامج المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذى قضى

باقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، مع استبعادها الاعتراف بدولة اسرائيل .

(الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) : ويرأسها نايف حواتمة وقامت نتيجة لانشقاق وقع في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في فبراير ١٩٦٩ . وهى ايضا ذات اتجاه ماركسى ويدعو منذ تأسيسها الى اجراء « حوار مع التقدميين الاسرائيليين » ، وقد دافعت قبل فتح ، عن فكرة اقامة « دولة صغيرة » في الضفة الغربية وغزة . ولكن بعد القطيعة التى حدثت بين ياسر عرفات والرئيس الاسد في عام ١٩٨٣ ، أبرمت تحالفا مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتقاربت مع المنظمات التابعة لسوريا من اجل محاربة الاتجاه « الاستسلامى » لزعيم منظمة التحرير الفلسطينية .

والى جانب تلك المنظمات الثلاث التى تمثل العناصر الاساسية للحركة الفلسطينية ، تبقى المنظمات الخمس الاخرى العضو في منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى وثيقة الصلة بالنظم العربية .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة :

انشأت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، التى يرأسها جورج حبش ، في نوفمبر ١٩٦٨ بتحريض من أحمد جبريل ، وهو فلسطينى كان يعمل ضابطا في الجيش السورى . ولم تنجح تلك المنظمة ، التى تحظى أساسا بمساندة الجمهورية البعثية ، كما تساندها ليبيا ايضا ، في التغلغل في ريفدان الراى العام الفلسطينى .

الصاعقة :

تم تأسيسها في خريف ١٩٦٧ على يد حزب البعث السورى . وتمتلك تلك المنظمة بامكانيات مالية ضخمة واسلحة حديثة ، ولديها قوات عسكرية قوية . وقد وقف فدائيو الصاعقة شأن فدائى (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة) الى جانب الجيش السورى ضد العناصر الاساسية المكونة للحركة الفلسطينية في الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥ — ١٩٧٦) وايضا اثناء النزاع الذى وقع في عام ١٩٨٣ ، بين المنشقين عن فتح والموالين لها . ويخضع موقفها من النزاع العربى — الاسرائيلى لادبيات سياسة التى تتغيرها دمشق .

جبهة التحرير العربي :

تم تشكيلها في ابريل عام ١٩٦٩ على يد حزب البعث العراقي وهي « الفراع الفلسطينى » لنتام بغداد ونفوذها ونشاطها محدودان للغاية .

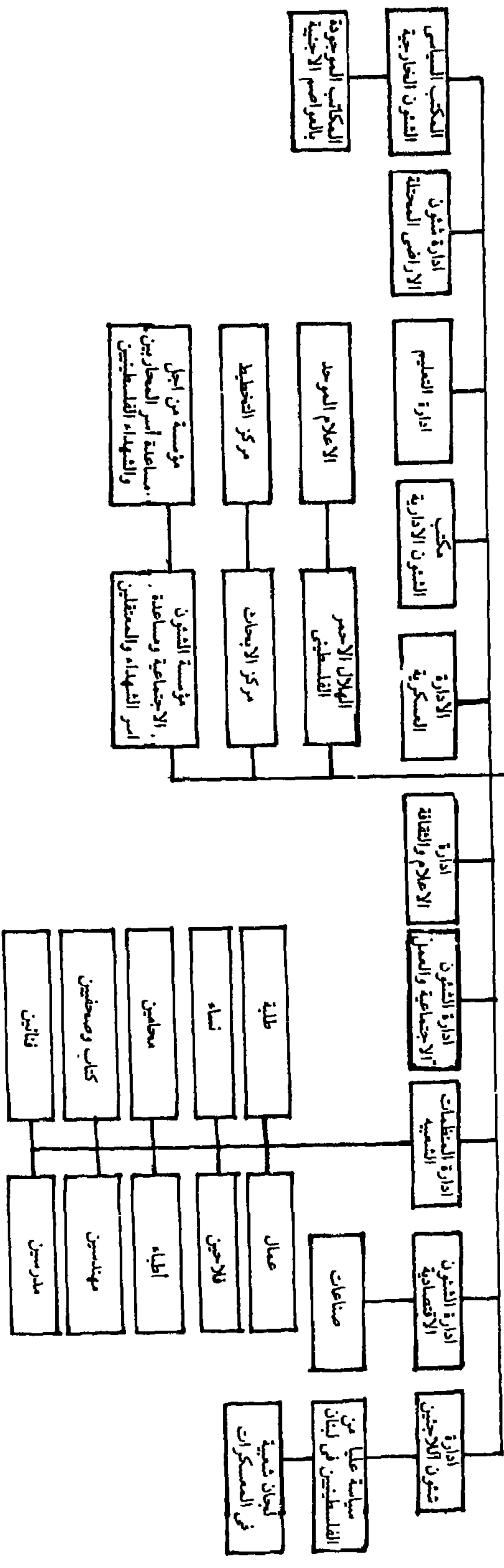
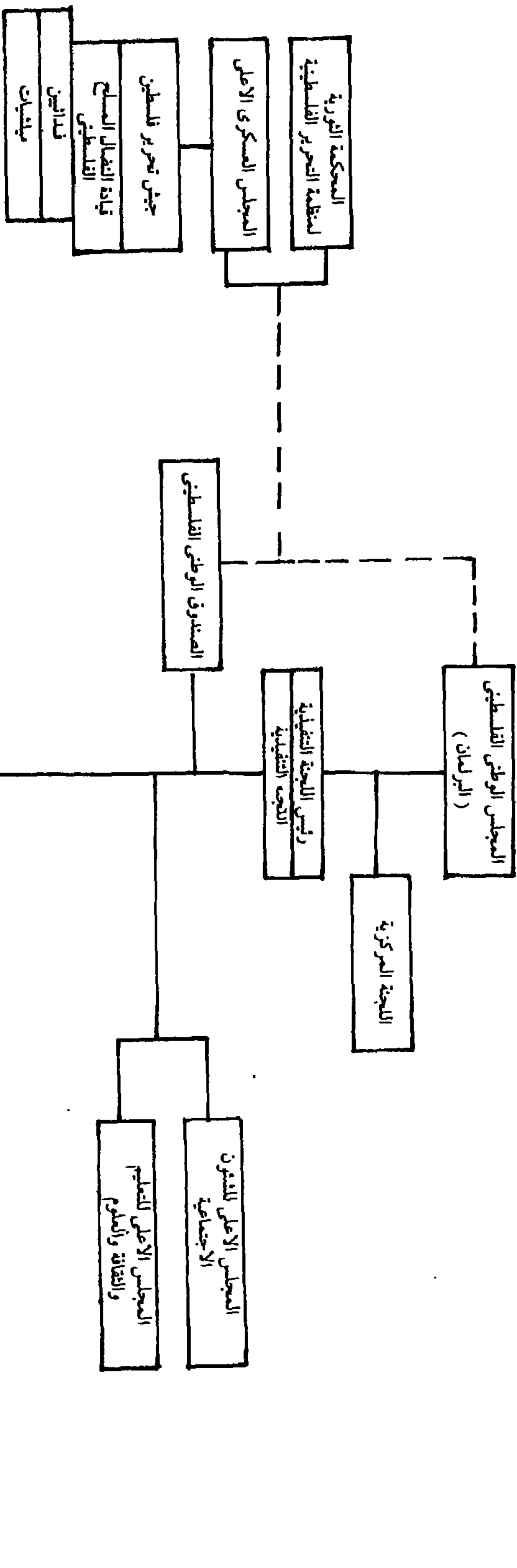
جبهة تحرير فلسطين :

قامت نتيجة انشقاق حدث عام ١٩٧٧ — بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة .

جبهة النضال الشعبى الفلسطينى :

تم تكوينها عام ١٩٦٨ ، وهي — مثل الجبهة السابقة — جماعة هامشية .

والجبهتان الاخيرتان هما الوحيدتان اللتان ليس لهما ممثلون داخل اللجنة المركزية .



• — « شعب تعداده ٥ر٤ مليون نسمة »

وفقا للاحصاء الفلسطيني لعام ١٩٨١ ، الذي أصدره في دمشق المكتب المركزي للاحصاء التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، يبلغ تعداد الشعب الفلسطيني حوالي ٥ر٤ مليون نسمة موزعين كما يلي :

٥٥٠	٨٠٠	اسرائيل
٨٢٣	...	الضفة الغربية
٤٥١	... (١)	قطاع غزة
١١٤٨	٢٢٤	الأردن (الضفة الشرقية)
٢٢٢	٥٢٥	سوريا
٢٥٨	٢٠٧	لبنان
٢٩٩	٧١٠	الكويت
٢٠	٦٠٤	العراق
٢٣	٧٥٩	ليبيا
٤٥	٦٠٥ (١)	مصر
١٣٦	٧٧٩	السعودية
٣٦	٥٠٤ (٢)	الإمارات العربية المتحدة
٢٤	٢٣٣ (٣)	قطر
	٢٠٠٠	البحرين
٥٠٠	٧٠٦	عمان
١٠٤	٨٥٦	الولايات المتحدة
١٤٠	١١٦	دول أخرى

وأجمالى العدد وهو ٤٤٩١٣٨ر٤ يعد أقل من العدد الحقيقى ، إذ أنه لم يتم احصاء الفلسطينيين المقيمين في عدد آخر من الدول العربية . وايضا الدول الشيوعية .

فضلا على أن عددا من الفلسطينيين — بصفة خاصة في لبنان يتجنبون تسجيل أنفسهم .

(١) دون حساب سكان منطقة العريش ، الذى استعادته مصر في ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .

(٢) وفقا لمثل منظمة التحرير الفلسطينية في أبو ظبى الذى رجع الى سجلاته الخاصة ، فإن تعداد الفلسطينيين الموجودين في الإمارات يبلغ ، في الواقع ، حوالي سبعين ألف نسمة .

(٣) أكثر من ٣٠٠ وفقا لمثل منظمة التحرير الفلسطينية في الدوحة .

« الفهرست »

الصفحة

المقدمة	٥
١ - جيتو المفتحين	١٢
٢ - ايلول الاسود	٢٨
٣ - المطهر	٤٨
٤ - الانعطاف	٧٧
٥ - في الزوينة اللبنانية	١٠٥
٦ - تحدى كامب ديفيد	١١٨
٧ - شعب زيادة عن الحاجة	١٣٨
ملاحق :	
١ - عرفات ذلك المجهول الشهر	١٧٠
٢ - التسلسل التاريخي لأهم النزاعات المسلحة	١٧٦
٣ - المنظمات الاعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية	١٧٨
٤ - الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية	١٨١
٥ - شعب تعداده ٥٤ مليون نسمة .	١٨٢

مراجعة مطبعية : على كامل نسوقي



مطابع الهيئة العامة للإستعلامات